آراء حول الخليج
العدد 119
مايو 2017

حماية العلاقات السعودية -المصرية من أضرار الدبلوماسية غير الاحترافية ضرورة

وسائل الإعلام ليست من مدخلات أو مخرجات السياسة الخارجية العربية

دول الخليج الأكثر إنفاقًا على التسلّح بنسبة ٢,٧٪ من الدخل القومي العالمي

ملف العدد:

الاقتصاد الخليجي في مرحلة ما بعد النفط

- الأزمة الاقتصادية قد تتفاقم وتظهر مشروعات الفيل الأبيض والحلول في التنمية
- سقوط خرافة أسعار النفط تهبط لترتفع وتتراجع لتصعد وثبات الـ ٥٠ دولارًا
- الدافع لاكتتاب «آرامكو» تنويع قاعدة الاقتصاد السعودي وتوفير فرص عمل جديدة
- أصول الصناديق الخليجية ٢٩٥٧,٣٠ مليار دولار بنسبة ٤٠٪ من أصول العالم
- أسواق الأسهم الخليجية ليست محصنة والتنسيق المشترك يقلل الآثار السلبية
- خصخصة المؤسسات الحكومية تقلل الإنفاق و تحقق هيكلة الاقتصاد الخليجي
- عصر ما بعد النفط عهد جديد مليء بالمخاطر والأقوى فيه من يمتلك العلم والإبداع والإنتاج
- الدول النفطية خسرت ٣٤٠ مليار دولار بما يعادل ٢٠٪ من ناتجها الإجمالي خلال عام
- قلصت دول التعاون الإنفاق الحكومي من ٦١٥ مليار دولار عام ٢٠١٤إلى ٥٦٣ مليارًا

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات المكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

المدينة الدول: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

آراء
حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
سليمان ماردیني
suliman@araa.sa

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

افتتاحية العدد 4
التحولات الاقتصادية.. والحلول المبتكرة
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات خليجية 6
المملكة ومصر تواجهان مخاطر مشتركة منها عدم استقرار المنطقة وإحاطتهما بدول فاشلة
د. صالح بن محمد الخثلان

دراسة العدد 9
أسواق الأسهم الخليجية ليست محصنة ضد الصدمات وتجاوزها بالتنسيق المشترك
د. سوزانا صبحي المساح

رأي و تحليل 19
الاقتصاد والمجتمع في الخليج بعد العصر النفطي: صعوبات الانتقال من مرحلة الوفرة إلى الترشيد!
د. محمد غانم الرميحي

قضية العدد 24
التحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاديات المعرفة يتطلب الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا
د. عبد الله صادق دحلان

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

د. ميلود عامر حاج 28

د.ظافر محمد العجمي 34

د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي 39

د. أحمد قنديل 44

د. نهلة صدر الدين سمرقندي 49

د. مها عبد العزيز الأنديجاني 56

جمال أمين 60

د. محمد البنا 64

د.حاتم محمد البنا 69

د. قتيبة العاني 73

د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب 80

فاطمة عبدالله خليل 88

رأي

صعود التيار الإسلامي للحكم: إهدار الحقوق وانكفاء المجتمع 92

د. أسماء أحمد أبو زيد علام

ليبيا مفتاح استقرار المغرب العربي وفوضى الربيع العربي 97

أسقطت نظرية الإرهاب وليد القمع

د. محمد الحدّاد

إصدارات

103

الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية

آراء حول الخليج: جدة

وقفة

104

التكامل الاقتصادي والتقارب العربي

جمال أمين همّام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد الماثل بين أيديكم من مجلة آراء حول الخليج والذي يحمل رقم ١١٩ من سلسلة إصدارات هذه المجلة التي تصدر عن مركز الخليج للأبحاث، ركز الملف الرئيس على قضية هامة ومعاصرة تواجه دول مجلس التعاون الخليجي وربما بشكل غير معتاد، وهي قضية إدارة الاقتصاد الخليجي ما بعد مرحلة النفط، وقد تناول الملف واقع ومستقبل الاقتصاد الخليجي، وأكدت الدراسات والمقالات في هذا الصدد على ضرورة تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية وضرورة التحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد حديث يعتمد على الإنتاج الحقيقي والمتنوع، وأهمية التأسيس لاقتصاد المعرفة وتوطين التكنولوجيا،وتوطين العمالة، وتحسين البيئة التشريعية الجاذبة للاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتحويل استثمارات الصناديق السيادية إلى الداخل الخليجي، والسعي إلى الشراكات مع الدول المتقدمة اقتصاديا والانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الناجحة والمؤثرة على الخريطة الاقتصادية العالمية والإقليمية، والتسريع بالتكامل الخليجي والتحول من صيغة التعاون إلى صيغة الاتحاد وتفعيل وتطبيق قرارات القمم الخليجية في شقها الاقتصادي لكي تظهر العملة الخليجية الموحدة وتحقيق أعلى معدلات التكامل في الجمارك والعمل والإنتاج وغير ذلك مما يؤثر إيجابًا على مناخ الاقتصاد وزيادة التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون.

وأكدت الدراسات على أهمية الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة خليجية على حده، ومن المزايا الخليجية الجماعية لإيجاد تكامل حقيقي يقود إلى تحسين مناخ الإنتاج بدول مجلس التعاون بدلاً من الصيغة التنافسية، وأن تنسق دول المجلس تجاه الاستثمارات في الداخل والخارج حتى تتحقق الاستفادة الجماعية خاصة أن هذه الدول تواجه تحديات مشتركة مثل التصحر وندرة المياه العذبة وشح الأراضي الصالحة للزراعة.

وناشدت هذه الدراسات دول مجلس التعاون بالاهتمام بأسواق الأوراق المالية وتطويرها وزيادة معدلات الشفافية، مع ضرورة دعم القطاع الخاص وتحفيزه، مع التوسع في خصخصة المشاريع الاقتصادية، والتوجه نحو القطاع الصناعي ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع الأسر المنتجة، مع الاهتمام بقطاعات الخدمات والسياحة والترفيه، وكذلك التوجه نحو التعليم التطبيقي الذي يدفع بخريجين لهم فرص عمل حقيقة في القطاعات الإنتاجية خاصة في القطاع الخاص، مع التوسع في فرص إعادة تأهيل الخريجين الذين لا يجدون فرص عملة منتجة، وأيضًا زيادة فرص التدريب على رأس العمل، مع توطين الوظائف على أسس واقعية.

وترى الكثير من الدراسات أن الخطط الخليجية والرؤى الاقتصادية المستقبلية مهمة وضرورية ويجب أن تقوم على ركائز وأسس واقعية لتحقق المرجو منها بكفاءة وتكون قابلة للتطبيق الإيجابي وتستفيد منها الدولة والمواطن، وأن يكون ترشيد الإنفاق ضرورة في القطاعات التي تعاني من الهدر، مع ضرورة تطبيق الحوكمة والابتعاد عن البيروقراطية والفساد الإداري والمالي.

وأجمعت الدراسات على أن العصر الذهبي للنفط وارتفاع الأسعار إلى ما فوق مائة دولار لن يعود في المدى المنظور نظرًا للعديد من الأسباب الواقعية، فعليه يجب أن يتعاون المواطن الخليجي مع الدولة للتعايش مع المرحلة المقبلة بما يحقق التوازن بين الدخل والإنفاق، وأن يتحمل المواطن مسؤوليته في التنمية بصورة إيجابية.

محاور العدد المقبل

يركز العدد المقبل من مجلة آراء حول الخليج لعدد يونيو ٢٠١٧م، على مستقبل العلاقات الخليجية ـ الأمريكية.. وهل ستظل شراكة قائمة كما ظلت لأكثر من نصف قرن أم سوف تتراجع إلى مستويات أدنى من ذلك، وسوف يتناول ذلك العدد المحاور الآتية:

- ماذا تطلب وتحتاج دول مجلس التعاون الخليجي من الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة المقبلة.
- ما هي مواطن الاتفاق ومواطن الاختلاف بين دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا وكيف يمكن تجاوز الخلافات.
- هل أمريكا غيرت سياستها تجاه دول مجلس التعاون الخليجي .. وإلى أي اتجاه هذا التغيير؟
- آثار الرئيس ترامب خلال حملته الانتخابية قضية (الراكب المجاني) أو الدفع مقابل الأمن.. هل هذا الشعار سياسة أمريكية أم شعار انتخابي؟
- العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية إلى أين .. وإلى أي اتجاه تقود المنطقة.
- موقف أمريكا الحقيقي من الأزمة السورية على المدى المتوسط والبعيد: الأسباب والنتائج.
- حقيقة التوجه الأمريكي تجاه الأزمة اليمنية.. المخفي والمعلن في مواقف أمريكا في إدارة هذه الأزمة.
- العلاقات الأمريكية ـ الروسية تجاه المنطقة العربية والشرق الأوسط .. مصالح مشتركة أم خلافات غير معلنة.
- القضية الفلسطينية .. ما هو ترتيبها في الأولويات الأمريكية في عهد ترامب.

التحولات الاقتصادية.. والحلول المبتكرة

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

تعايشت دول مجلس التعاون الخليجي خلال العامين الأخيرين مع تبعات انخفاض أسعار النفط، كما تعايشت من قبل في فترات سابقة مع مثل هذا الظرف عندما انخفض فيها سعر النفط لمستويات متدنية أكثر من المرحلة الحالية قبل أن تعاود ارتفاعها مرة أخرى ولمستويات أكثر من ذي قبل، لكن هناك فرق بين الانخفاض الحالي والسابق. دول مجلس التعاون تعاملت مع تبعات الأزمة الحالية بحلول اختلفت عن الحلول القديمة، فقد اعتبرت في السابق تدني أسعار هذه السلعة الرئيسية للاقتصادات الخليجية على أنها أزمة طارئة، بينما اعتبرتها في المرحلة الحالية أزمة ممتدة، بل تعتبر العديد من دوائر صناعة القرار والمراكز البحثية أن العصر الذهبي للنفط قد انتهى ولن تعود الأسعار إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠١٥م، وذلك بناءً على أدلة وبراهين وحسابات واقعية، لذلك اتجهت دول مجلس التعاون إلى رسم سياسات اقتصادية طويلة الأمد لمواجهة (مرحلة ما بعد النفط)، وتبنت حلولا واقعية مدروسة. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا أفل نجم النفط وبدأ التعامل مع مرحله ما بعد مرحلته التي امتدت لحوالي نصف قرن كان فيها عصب الاقتصاد الخليجي ثم بناء استراتيجيات اقتصادية لا يمثل فيها النفط عصب الاقتصاد والممول الرئيسي للموازنات الخليجية كما كان في السابق، والإجابة على ذلك معروفة لدى الدول المنتجة والمصدرة للنفط والمستهلكة معًا، وتتمثل فيما يلي:

- النفط قابل للنضوب ومخزونه يتناقص مع استمرار الإنتاج والاستهلاك حيث أن الاحتياطات معروفة تقريبًا وتخضع للقياس والتقدير، وغير متجددة بصورة تتوازى مع الإنتاج.
- حملت السنوات الأخيرة بدائل للنفط الأحفوري التقليدي ومنها النفط الصخري والطاقة الجديدة والمتجددة بكل أنواعها.
- دخول منتجون جدد أو عودة إنتاج بعض الدول إلى سوق النفط بعد أن تعطل إنتاجها لسنوات كثيرة لأسباب الحروب والأزمات أو بسبب العقوبات الدولية.
- ضعف معدلات النمو في بعض الدول المستهلكة للنفط نتيجة للظروف الاقتصادية العالمية غير المحفزة على النمو والإنتاج ومن ثم قلة استهلاك الطاقة.

● توجد نوايا أو خطط استهداف سياسية من بعض الدول المؤثرة في العالم لتطويق الدول المنتجة والمصدرة للنفط لإضعاف موقفها الاقتصادي من خلال التأثير على أسعار النفط.

لذلك أدركت دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للثروة ؛ حقيقة هذه التحولات الاقتصادية، ومن ثم اتجهت إلى بناء خطط اقتصادية بعيدة المدى تعتمد على توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل، وبالفعل حققت الكثير من دول المجلس نجاحات مشهودة في تنويع مصادر الدخل من خلال تنفيذ هذه السياسات الناجحة ؛ تمثلت في التوظيف الأمثل لاستثماراتها في الداخل والخارج لتحقيق العوائد المجزية سواء في المشاريع الإنتاجية بمختلف أنواعها صناعية منها أو زراعية، وأيضًا في قطاعات الخدمات، والسياحة، أو غير ذلك، كما عززت الصناديق السيادية لهذه الدول دورها في تمويل الاستثمارات المتنوعة، كما تحركت بعض الدول الخليجية بخطوات جادة من أجل اللحاق بهذا الركب فاتجهت إلى تحسين البيئة التشريعية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، بشكل أكثر فاعلية مما يساهم بصورة أفضل في تحقيق التنمية، وكذلك دعم القطاع الخاص وتطويره ودفعه إلى الأمام، بل خصخصة المشروعات الكبرى بما يزيد من دور القطاع الخاص وفاعليته.

كما بدأت كافة دول مجلس التعاون في وضع استراتيجيات ورؤى بعيدة المدى يصل مداها إلى عام ٢٠٣٠ و٢٠٤٠ من أجل وضع الحلول العملية للنهوض بقطاع الاقتصاد وكل القطاعات التابعة له حتى يتسنى الترشيد في الإنفاق وإيقاف الهدر ووضع حلول للإصلاح الضريبي وزيادة فرص توطين الوظائف، والتوسع في قطاع السياحة والترفيه، ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ومع هذه التحولات الاقتصادية الجادة لخوض غمار مرحلة ما بعد النفط والتعامل مع تداعياتها وإيجاد اقتصاد قائم على أسس سليمة ومستقرة وغير مرتبطة بمؤثرات خارجية، أو غير ريعية ومعتمدة على سعر سلعة محددة، والتعامل مع آليات الاقتصاد الحديث الذي يعتمد على مرتكزات ثابتة تستطيع من خلالها المحافظة على معدلات النمو المرتفعة وكذلك على قدر مناسب من مستوى الرفاهية التي اعتادت عليها المجتمعات الخليجية، والدخول إلى المنافسة الدولية والإقليمية بخطى ثابتة وواثقة، ومن أجل المضي في ذلك تتطلب المرحلة المقبلة العديد من الضوابط التي من شأنها ترسيخ مفهوم ومردود الاقتصاد الحديث بدلا من الاقتصاد الريعي ويتمثل ذلك فيما يلي:

● توطين اقتصادات المعرفة وفقا لخطط مرحلية واضحة المعالم والأهداف.

● توسيع الشراكات الاقتصادية مع الدول ذات التجارب وكذلك دول الاقتصادات الناشئة، والانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الناجحة.

● الاستفادة من هذه الشراكات في توطين التكنولوجيا المتطورة، وفي تأهيل العمالة الوطنية الخليجية، على أن تعتمد هذه الشراكات على تبادل المنافع، وألا تكون دول الخليج مجرد مصدرة للنفط فقط.

● الاستفادة من المزايا النسبية لدول مجلس التعاون الخليجي والعمل على تطويرها وتفعيلها.

● تطبيق التكامل الخليجي في الجانب الاقتصادي والاستفادة من المزايا الجماعية لهذه الدول، والإسراع في الدخول إلى مرحلة تكامل اقتصادي حقيقي لا تنافس، خاصة أن هناك الكثير من التماثل في الفرص والمقومات وأيضًا في الاحتياجات والمتطلبات.

● السعي حثيثًا إلى التحول من مرحلة (التعاون) إلى مرحلة (الاتحاد) وأن يكون ذلك مصحوبًا بتفعيل قرارات اجتماعات القمة لدول مجلس التعاون الخاصة بتوحيد العملة، والسوق الخليجية المشتركة، وكل ما له علاقة بإزالة الحواجز والقيود على التكامل الاقتصادي والتبادل التجاري خاصة أن الأخير يسير ببطء شديد.

● دعم القطاع الخاص ومنحه الحوافز التي تدفعه إلى زيادة استثماراته وتعزيز دوره في النهوض بالتنمية.

● زيادة الاستثمارات الخليجية في قطاع الصناعات بمختلف أنواعها، سواء الثقيلة أو التحويلية، أو الصناعات العسكرية لإيجاد قاعدة صناعية خليجية تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية وتفتح الباب لتوظيف العمالة الوطنية.

● دعم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وكذلك احتضان مشروعات الأسر المنتجة وتحفيزها وتطويرها ومساندتها بتقديم الخبرات ودراسات الجدوى.

● توطين التعليم التطبيقي الحديث والمتطور بدلاً من التعليم النظري، وإعادة تأهيل الخريجين بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، والتوسع في التدريب على رأس العمل.

في النهاية على دول مجلس التعاون الخليجي الاستعداد بسلة متنوعة للاقتصاد الحديث حتى تحقق معدلات التنمية المنشودة ولتأمين الاقتصاد من الهزات الاقتصادية الموجعة كتلك التي تعرضت لها العديد من دول العالم مع حلول الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت عام ٢٠٠٨م، وكانت لها نتائج كارثية على اقتصادات العديد من دول العالم.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

علاقة (مصر - إيران) و (المملكة - تركيا) لها مبررات على كل طرف وتفهمها

المملكة ومصر تواجهان مخاطر مشتركة منها عدم استقرار المنطقة وإحاطتهما بدول فاشلة

كثر الحديث مؤخرًا في وسائل الإعلام عن توتر مفترض في العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية، إلا أن هذا الحديث في مجمله يفتقد للعمق في فهم محددات هذه العلاقات وهو ما حاولت بيانه من خلال عدة وقفات أسبقها بثلاث ملاحظات عامة مهمة قد تسهم في ترشيد الحديث حول هذه العلاقات المحورية في المنطقة: (**أولاً**) أن العلاقات السعودية المصرية تحت أي اسم كان (شراكة أو تحالف غير رسمي أو حتى مجرد علاقات) أصبحت اليوم تمثل العمود الأخير الذي يرتكز عليه ما تبقى من نظام عربي إقليمي ولذلك فكل من يريد خيرًا لهذه الأمة لابد وأن يتمسك بهذه الشراكة ويدافع عنها مهما كان لديه من آراء خاصة حول تفاصيلها. فتاريخ الأمة العربية ومواجهاتها المستمرة مع الأطماع الإقليمية والدولية يؤكدان مركزية العلاقات السعودية المصرية في أي مشروع للتصدي لهذه الأطماع والتحديات والتي أصبحت اليوم تمثل تهديدًا وجوديًا للأمة ماثل أمامنا في أربع دول عربية.

د صالح بن محمد الخثلان

(**ثانيًا**) أن تاريخ العلاقة بين المملكة ومصر يظهر أن هذه العلاقة تعد ركيزة أساسية في السياسة الخارجية للدولتين. فلا يمكن تصور تحرك سعودي نشط دون علاقة جيدة مع مصر، كما أن الحضور الفاعل لمصر في الإقليم لا يتحقق دون علاقة جيدة مع المملكة. وتظهر الحوادث التاريخية أن القيادة في الدولتين تدرك هذه الحقيقة وتحرص على استقرارها.

(**ثالثًا**) أن زيادة فرص ظهور قيادات إقليمية في المنطقة نتيجة انتهاء الحرب الباردة وتراجع دور القوى الكبرى فيها يقابله اليوم قيود جديدة تحد من قدرة أي قوة إقليمية للعب دور قائد إقليمي؛ فالكيانات دون القومية المتمثلة في التنظيمات والحركات العنيفة والنزعات دون الوطنية تمثل تهديدًا للقوى الإقليمية يفوق القيود التي فرضتها القطبية الثنائية على أدوارها وتحركاتها. كما أن تعدد التحديات وحجمها التي تواجه كل دولة يفوق قدرتها المنفردة في التصدي لها ؛ الأمر الذي يستدعي البحث الجاد عن آليات إقليمية مشتركة للتعاون وهذا بلا شك يتطلب تسويات تاريخية صعبة.

أما الوقفات الثماني حول الواقع الراهن للعلاقات السعودية المصرية فهي على النحو التالي:

الوقفة الأولى

أن العلاقات السعودية المصرية تعاني من تخمة إعلامية تسببت في كثير من اللبس. فمعظم ما يشاع عن وضع العلاقات بين المملكة ومصر هو مجرد أحاديث وكتابات إعلامية طابعها التخرص وتتسم بالكثير من العاطفة والمبالغة وتعبر عن اتجاهات المعلقين والكتاب وقراءاتهم الخاصة للعلاقة دون أي سند موضوعي من سياسات أو مواقف معلنة من المسؤولين في الدولتين، بل هي أحيانًا تتعرض للنقد والتفنيد من المسؤولين. ورغم وضوح السياسة السعودية وثباتها تجاه مصر إلا أنه يساء فهمها بسبب محاولة قراءتها من خلال ما ينشر في وسائل الإعلام ويعبر عنه كتاب رأي. والمؤكد أن وسائل الإعلام ليست من مدخلات أو مخرجات صنع السياسة الخارجية في المملكة ومن أعتقد غير ذلك فهو وأهم وقد يكون الأمر كذلك في مصر.

من أسباب الالتباس في العلاقة عدم إدراك كل طرف لحجم القلق لدى الطرف الآخر وتعريفه لمصادر التهديد لأمنه الوطني

فنادرًا ما توظف المملكة إعلامها للتعبير عن موقف أو توجه خارجي ما، وإذا حدث هذا فهو يظهر من خلال افتتاحيات منسقة للصحف الرسمية. ما عدا ذلك فكل ما يكتب ليس سوى آراء شخصية يعكس في غالبه قراءة ايدلوجية غير موضوعية. قد يقول قائل أن المملكة لديها شبكة وسائل إعلامية عربية ضخمة وهذا بلا شك صحيح، إلا أن هذه الشبكة الإعلامية تعبر دائمًا عن موقف سعودي ثابت وهو الاستقرار الإقليمي ومن أولى ركائزه استقرار الدول العربية، وهذا موقف سعودي لم يتغير منذ تأسيس المملكة.

الوقفة الثانية

إننا إذا قبلنا بالافتراض القائل بوجود التباس في العلاقات فإن مرد هذا الالتباس هو الاضطراب الكبير الذي شهدته المنطقة نتيجة الربيع العربي وما نتج عنه من ارتباك في السياسات الخارجية ليس لدول المنطقة فحسب بل لكل الدول المعنية بها وظهر الارتباك بشكل واضح في بدايات الاحتجاجات الشعبية وكان مظهره تبدل المواقف بشكل سريع. لقد تطلبت هذه الأحداث اتخاذ سياسات وإعلان مواقف بشكل سريع دون دراسة وافية نتيجة الضغط النفسي الذي تعرض له صانعو السياسات ومنفذوها وإحساسهم بضرورة التحرك السريع حيث الموقف يتطلب ذلك ما تسبب في شيء من عدم الوضوح عند المراقبين وبين الرأي العام. كما أن الاضطراب الكبير الذي شهدته المنطقة ولا تزال تعيشه تسبب أحيانًا في تضارب تحركات السياسة الخارجية لدولها. إن حجم ما تواجه المنطقة من تحولات يحتم إعادة صياغة السياسات الخارجية من حيث توجهاتها وأولوياتها وتخليصها مما يبدو عليها أحيانًا من غموض وتناقض. كما أن حجم التحديات التي تواجه مصر والمملكة وترتيبها لسلم الأولويات يستدعي ترك مساحة للتباين المقبول في وجهات النظر والسياسات والاطمئنان بأن هذا التباين لن يؤثر في الركائز المتينة للعلاقة.

الوقفة الثالثة

إن العلاقات العربية اليوم وخاصة بين مصر والمملكة تأثرت بحالة من الشعبوية التي تمر بها المجتمعات العربية. هذه الشعوبية التي نلحظها بشكل واضح في الغرب ونتسابق على نقدها ؛ موجودة بيننا، إلا أننا لا نكاد نراها بسبب عدم وجود ممثلين لها سواء كانت أحزاب تتسابق على الفوز بانتخابات أو زعامات سياسية مثيرة، إلا أنها تظهر من خلال قنوات أخرى وفي مقدمتها وسائل الإعلام الجديد. ومن أبرز مظاهر هذه الشعبوية (١) النزعة إلى لوم الأخر وتحميله كافة المشاكل (٢) انتشار التفكير التآمري. ففي مصر يشيع حديث بتآمر قوى إقليمية على أمن مصر من خلال تقديم الدعم للإخوان، و في المملكة نسمع من يتحدث عن تآمر على أمن المملكة بعدم تقديم الدعم اللازم للتحالف العربي في حربه لاستعادة الشرعية في اليمن بل تقديم الأسلحة للحوثيين. ولا يبدو أن هذه الحالة الشعوبية ستختفي قريبًا فهي مرتبطة بالوضع العربي العام الذي يعاني أوضاع اقتصادية ومعيشية صعبة، إلا أن المهم هو أن يحرص المسؤولون على حماية سياساتهم وعلاقاتهم الخارجية منها وعدم الالتفات إلى أي دعوات عاطفية لا تدرك تعقيد العلاقات وأولويات المصالح الوطنية.

الوقفة الرابعة

إن السياسات الخارجية للدول هدفها الأساس تحقيق المصلحة الوطنية وهذه المصلحة في الغالب تتعلق بالحفاظ على الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية و الرفاه. إلا أن دائرة المصلحة الوطنية للدول التي تتمتع بخصائص القوة الإقليمية ومنها المملكة ومصر تتسع لتشمل الإقليم بشكل عام حيث يصبح استقرار المنطقة هدف أساسي لهذه القوى لتأثيره على استقراراها. وفي الغالب تتوافق القوى الإقليمية على المحافظة على استقرار محيطها الإقليمي وهو ما يظهر من تاريخ العلاقات السعودية المصرية الأمر الذي جعل العلاقة في مجملها في حالة توافق وانسجام في حين أن عدم التوافق كان أمر عارض ومحدود ما يلبث أن يزول أمام أول أزمة تواجه الأمة العربية ولعل ما حدث في مؤتمر الخرطوم في ١٩٦٧ شاهد على ذلك.

الوقفة الخامسة

إن من أسباب الالتباس في العلاقة عدم إدراك كل طرف لحجم القلق لدى الطرف الآخر وتعريفه لمصادر التهديد لأمنه

الوطني. لاشك أن المملكة ومصر تدركان ما يشكل أولوية في السياسة الخارجية لكل منهما، إلا أن هذا الإدراك لا يبدو عميقًا بما يسمح بفهم وتقدير تحركاتها وسياساتها الخارجية التي تترجم تشخيصها لمصادر التهديد وحجمه. فالأشقاء في مصر يعلمون أن المملكة قلقة من التدخلات الإيرانية، إلا أنهم قد لا يدركون عمق هذا القلق ما يجعلهم يرون في الموقف السعودي شيء من المبالغة والتضخيم من الخطر الإيراني. القلق السعودي من إيران حقيقي وله أسبابه الممتدة منذ الثورة الإيرانية التي جعلت استهداف أمن واستقرار المملكة سياسة ثابتة وظفت لها كافة الأدوات من الحرس الثوري والمليشيات التابعة له. إن قراءة الخطاب الإيراني الذي تعبر عنه كافة قياداته واللغة التي يستخدمونها وتوصيفهم المملكة تكشف نزعة عدائية متأصلة لم تفلح كل محاولات المملكة في الانفتاح على إيران من إزالتها. وهذا ما يفسر الموقف السعودي الثابت تجاه الصراع في سوريا حيث تمثل علاقة طهران مع النظام السوري أحد الركائز الأساسية للتحركات الإيرانية في المنطقة.

في المقابل يفهم السعوديون القلق في مصر البيئة الإقليمية المفككة شمالا في سوريا وليبيا غربا إضافة إلى القلق من تحركات التنظيمات السياسية، لكن لا يبدو أن هذا الإدراك عميق بالدرجة التي تجعلهم يتفهمون ما أخذته مصر من سياسات تجاه سوريا وكذلك التوتر الذي يشوب علاقاتها مع بعض دول المنطقة بسبب مسألة الإخوان. فلو أن كل طرف أدرك عمق هذا القلق لدى الطرف الآخر لما كان هناك تباين حول المواقف والسياسات التي يتخذانها لمواجهة هذه التهديدات الحقيقية لأمنهما الوطني.

الوقفة السادسة

إن المملكة ومصر تواجهان مخاطر مشتركة تتمثل في حالة عدم الاستقرار في المنطقة واحاطتهما بدول فاشلة وفراغات أمنية تمثل تهديدًا لأمنهما وللأمن القومي العربي. كما أنهما تواجهان بيئة دولية ضاغطة وعلاقات دولية ملتبسة الأمر الذي يتطلب تنسيقًا مستمرًا لا يسمح بأي تباينات يمكن استغلالها، وتاريخ العلاقات شاهد على إدراك القيادتين لهذه المسألة. ويكفي أن نشير فقط إلى العدوان الثلاثي وحربي ٦٧ و٧٣ وتحرير الكويت وأخيرًا موقف الملك عبدالله رحمه الله الحازم مع الدول الغربية التي هددت بوقف الإعانات عن مصر للضغط عليها حين أعلن استعداد المملكة تعويض مصر جميع ما يقطع من مساعدات وكذلك اتصاله بالرئيس الأمريكي باراك أوباما وقوله" ارفع يدك عن مصر". وزيارة الأمير سعود الفيصل للدول الأوروبية لهذا الغرض.

الوقفة السابعة

أن نفهم أن العلاقة مع الطرف الثالث (مصر مع إيران) أو (المملكة مع تركيا) لها دوافع ومبررات على كل طرف تقديرها وتفهمها وأنها تعبر عن رؤية يحملها صناع القرار في الدولتين حول أفضل السبل لتحقيق مصالح دولهم. التحولات الكبيرة التي تشهدها المنطقة وحجم التحديات تستوجب من القوى الإقليمية توسيع خياراتها ومن ذلك الانفتاح على كل القوى التي ترى فيها مصدر دعم دون أن يكون ذلك على حساب علاقاتها الأخرى. لذلك فيجب التنبه لعدم السماح لهذه العلاقة مع طرف ثالث أن تؤثر على العلاقة الثنائية. المسؤولون في المملكة ومصر يدركون عمق وأهمية العلاقة بين الدولتين لذلك فهم يحرصون على إدارة علاقاتهم مع الأطراف الأخرى بما لا يتعارض مع العلاقة السعودية المصرية.

وسائل الإعلام ليست من مدخلات أو مخرجات السياسة الخارجية في المملكة ومصر ومن أعتقد غير ذلك فهو واهم

الوقفة الثامنة

إن هناك أطراف إقليمية وأخرى داخلية تتعاطى مع العلاقة بين المملكة ومصر من زاوية نفعية لتحقيق مصالحها ولذلك فهي شريك في إشاعة مظهر الالتباس في العلاقة والترويج للاختلاف بين الرياض والقاهرة. ولهؤلاء نقول أن المملكة ومصر يرتبطان بشبكة واسعة من العلاقات التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يستحيل تفكيكها أو حتى المساس بها ومهما ظهر من التباس فإن الجميع في الدولتين سواء كانوا من النخب أو العامة لا يمكن أن يقبلوا التفريط بها.

أخيرًا من المهم حماية وتحصين العلاقات السعودية المصرية من أضرار الدبلوماسية غير الاحترافية التي لا تدرك القواعد غير المكتوبة للعمل الدبلوماسي العربي. فأهمية العلاقة للدولتين يجب أن لا تسمح لأي اجتهادات خارج الأعراف الدبلوماسية.

* أستاذ العلوم السياسية جامعة الملك سعود

دول الخليج بدأت في تنفيذ الإصلاح الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي عبر٧ آليات

أسواق الأسهم الخليجية ليست محصنة ضد الصدمات وتجاوزها بالتنسيق المشترك

انهارت أسعار النفط من ١٤٥ دولار للبرميل (يوليو ٢٠٠٨م) إلى ٣٦ دولار للبرميل (ديسمبر ٢٠١٥م)، وهو انخفاض يقدر بنسبة ٤٩٪ في الأشهر الستة عشر الأخيرة. أدى الانخفاض الأخير في أسعار النفط نهاية ٢٠١٥م، إلى إثارة قلق العديد من الدول المصدرة للنفط. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لزيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية. وتعد دول الشرق الأوسط أكثر عرضة من غيرها للتأثر بتغيرات أسعار النفط، كون بعضها من كبرى الدول المنتجة والمصدرة للنفط. يضم مجلس التعاون الخليجي ست دول من الشرق الأوسط هي البحرين، والكويت، وسلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر ، والتي وقّعت اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري علم ١٩٨٣م، وتعد دراسة العلاقة بين أسعار النفط وأسواق الأسهم الخليجية على قدر من الأهمية لعدة أسباب؛ **أولاً** إن دول مجلس التعاون الخليجي هي الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط (موضح في الملحق ١)، بالإضافة إلى عضويتها في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)؛ مما يجعل أسواق الأسهم فيها شديدة الارتباط بالتغيرات في أسعار النفط.

د. سوزانا صبحي المساح

ثانيًا، بالرغم من كون إقليم مجلس التعاون الخليجي مستقلاً عن أسواق الأسهم العالمية، إلا أنه شديد التأثر بالأحداث الإقليمية السياسية والجغرافية. ثالثًا، تحمل نتائج هذه الدراسة إضافة وأهمية معرفية لصانعي السياسات والمنظمين الحكوميين والمستثمرين في المنطقة.

يلعب النفط دورًا هامًا في الاقتصادات الخليجية؛ فعندما تتغير أسعار النفط يتأثر النشاط الاقتصادي الفعلي، مما ينعكس على أرباح الشركات التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بصناعة النفط، وبالتالي، تتأثر أسعار أسهم تلك الشركات. يوجد أضخم احتياطي نفط في المملكة العربية السعودية، متبوعةً بالكويت، والإمارات على التوالي (الملحق ٢).وتذهب مجموعة واسعة من الأدبيات نحو إثبات العلاقة بين أسعار النفط الخام وأسواق الأسهم في الدول المتقدمة. ويعد إقليم مجلس التعاون الخليجي موقعًا ثريًا وجذابًا لإجراء البحث العلمي لتقصي فوائد الاستثمار وإدارة المحافظ في الأسواق المالية بالمنطقة.

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين أسعار النفط وأسواق الأسهم الخليجية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥م، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (Vector Auto Regression-VAR) للإجابة عن سؤالين رئيسيين: **الأول**، ما هي العلاقة السببية بين أسعار النفط وأسواق الأسهم الخليجية؟ **ثانيًا**، ما المدة التي تستغرقها أسواق الأسهم الخليجية لاستيعاب تأثير سعر النفط؟

يناقش القسم الثاني من الدراسة خلفية أسواق الأسهم الخليجية، ويقدم القسم الثالث عرضًا للأدبيات، كما يصف القسم الرابع المنهجية والبيانات، ويعرض القسم الخامس النتائج الكمية للنموذج ويتم مناقشة النتائج وتداعياتها في الجزء السادس، وأخيرًا تنتهي الدراسة بعرض الخاتمة في القسم السابع.

١. أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون

يمثل مجلس التعاون الخليجي اتحادًا اقتصاديًا وسياسيًا لست دول عربية، وقّعت اتفاقية اقتصادية وتجارية عام ١٩٨٣م، وتحمل دول المجلس عضوية منظمة الأوبك وتحتل صدارة منتجي النفط في العالم.

تصنف أسواق أسهم دول مجلس التعاون الخليجي كأسواق حدودية frontier markets، فهي أسواق مجزأة بشكل كبير

ولديها استعداد/قابلية كبيرة للتأثر بالعوامل الإقليمية أكثر من تأثرها بالعوامل العالمية (Balcilaret et. al., 2013; Arouri & Rault, 2012). وتشترك أسواق الأسهم الخليجية في خصائص مؤسسية عامة، مثل ارتفاع درجة تركز القطاعات المصرفية والمالية والتي تعمل كوسيط/ناقل mediator للتقلبات volatility الإقليمية والعالمية بين هذه الأسواق خاصة أثناء الأزمات المالية (Jamaani & Roca, 2015). علاوةً على ذلك، تشهد أسواق دول مجلس التعاون الخليجي مشاركات أجنبية ضئيلة بسبب القيود القانونية الحاكمة للملكيات الأجنبية وعدم تناظر المعلومات الناتج عن حداثة وضعف هذه الأسواق (Jamaani & Roca, 2015). حيث تشهد الأسواق الخليجية أحجامًا منخفضة من التعاملات مقارنة بأسواق الأسهم المتقدمة، كما أنها أكثر عرضة للتلاعب من قبل بعض كبار التجار (Bley, 2011). يضاف إلى ذلك انخفاض سيولة وصغر حجم هذه الأسواق وتكرر تعرضها للتقلبات في المدى القصير (Bahlous, 2013).

ومن منظور إقليمي وعالمي، قدّرت قيمة أسواق الأسهم الخليجية بحوالي ٧٪ من القيمة المالية للأسواق ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وبلغت ١.٣٢٪ و٣.٧٥٪ من القيمة السوقية العالمية والأمريكية على التوالي في عام ٢٠١٢م. وعلى الرغم من أن بعض دول المجلس شهدت تجارة في الأسهم عام ١٩٣٠م، إلا أن عام ١٩٨٣م، كان بداية أول نظام رسمي للسوق في دولة الكويت. ومنذ ذلك الحين، تم تأسيس أسواق للأسهم في دول خليجية أخرى، والتي استمرت في النمو والتطور الملحوظ حتى وصلت إلى ٦٥٨ شركة مدرجة عالميًا في سبعة أسواق مالية مع نهاية عام ٢٠١٢م.

٢. أسعار النفط وأسواق الأسهم الخليجية في سياق الأدبيات الاقتصادية

تحمل أسعار النفط تأثيرات مباشرة على أسعار الأسهم؛ حيث تمثل أسعار الأسهم في أي وقت انعكاسًا للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة future cash flows (Huang, Masulis & Stoll, 1996). وقد يكون انخفاض سعر النفط مفيدًا للمستهلكين، ولكنه يعني انخفاضًا في أرباح الدول المصدرة له. لذلك فإن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم (Hamilton, 1983)، سواء من خلال التأثير المباشر على تدفقات النقد المستقبلي أو بشكل غير مباشر من خلال تأثير معدلات الفائدة المستخدمة لخصم هذه التدفقات (Basher et al., 2012). وتعتبر العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المختلفة على درجة من الأهمية لدول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط، وخاصةً تلك العلاقة بين أسعار النفط ومؤشرات أسواق الأسهم، فضلاً عن أهمية تقدير/معرفة المدة الزمنية التي يستغرقها الاقتصاد المحلي لاستيعاب التغيرات أو الصدمات في أسعار النفط؛ وتمثل تلك النقاط أهدافًا لهذه الدراسة.

هناك عدد من الدراسات التطبيقية التي تم إجرائها على العلاقة بين أسعار النفط وأسواق الأسهم، ركزت أغلبها على الدول المتقدمة والتي تعتبر في الغالب مستوردة للنفط. انتهت نتائج هذه الدراسات إلى وجود تأثير سلبي معنوي لتغيرات أسعار النفط على أسواق الأسهم (Charles & Kaul, 1996; Huang et al., 1996; Papapetrou, 2001; Park and Ratti, 2008; Kaneko and Lee, 1995 and many others).

تغيرات أسعار النفط أكبر تأثيرًا على الأسهم السعودية كون البترول يشكل ٩٠٪ من إيرادات المملكة

وقد تقصت بعض الدراسات الأخرى هذه العلاقة في الدول المصدرة للنفط والأسواق الناشئة ودول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص؛ ولكن جاءت غير متسقة في نتائجها على نحو لا يمكننا من التعميم. حيث يؤيد تيار من الباحثين انتقال تأثير التقلبات volatility spill-over من سوق النفط إلى أسواق الأسهم الخليجية، وكذلك انتقال هذا التأثير من سوق لآخر داخل في دول مجلس التعاون حيث وجد كلاً من حمودة وأليسا (٢٠٠٤م) أن عائدات أسهم السعودية ترتبط بعلاقة ثنائية الاتجاه مع تغيرات أسعار النفط. في حين لم تستنتج الدراسة وجود أي علاقة مباشرة مماثلة في دول الخليج الأخرى التي بدت أكثر تأثرًا بالمتغيرات الاقتصادية المحلية. وفي دراسة أخرى؛ وجد زارور (٢٠٠٦م) أن السعودية وعمان فقط يمكنهما التأثير على أسعار النفط، في حين تتأثر عائدات أسواق الأسهم الخليجية الأخرى (باستثناء قطر) بالارتفاع في أسعار النفط. كما وجد كلاً من حمودة وتشوي (٢٠٠٦م) تأثيرًا غير مباشر قصير الأجل لأسعار النفط في معظم الأسواق الخليجية. ومن جهة أخرى، وجد كلاً من جويني (٢٠١٣م) والحداد وسبيتي (٢٠١٣م) تأثيرًا معنويًا وإيجابيًا طويل الأجل لأسعار النفط على أسواق الأسهم الخليجية. وقد أكد أروري وآخرون (٢٠١١م) بين أسعار النفط وأسواق الأسهم الخليجية في الأجلين القصير والطويل، مع وجود استجابة أكبر للتغيرات السلبية مقارنة بالتغيرات الإيجابية في أسعار النفط. وبالمثل؛ خلص كل من ماغيريه والكانداري (٢٠٠٧م) إلى أن أسعار النفط تؤثر على أسواق الأسهم الخليجية. في حين خلصت دراسة أن حمودة ومالك (٢٠٠٧م) إلى وجود تأثير أحادي الاتجاه من سوق النفط إلى أغلب أسواق الأسهم

الخليجية، في حين ظهرالانتقال ثنائي الاتجاه فقط في المملكة العربية السعودية.

وقد استخدم أروري وورلت (٢٠١٠م) بيانات أسبوعية وشهرية لأسواق الخليج وخلصا إلى أن التغيرات في أسعار النفط تسبب تغيرات سلبية Granger causality في أسعار الأسهم، بالإضافة إلى وجود علاقة معنوية قوية ثنائية الاتجاه في سوق المملكة. وقد أظهرت دراسة أخرى استخدم فيها أروري وورلت (٢٠١٢م) بيانات أسبوعية فقط، انتقال سببي قوي قصير الأجل من سوق النفط إلى أسواق الأسهم الخليجية، مع استجابة أكبر للتغيرات السلبية في الأسعار، وعدم تسجيل أي استجابة في الأجل الطويل.

وفي حين أثبتت معظم الدراسات أن المملكة العربية السعودية هي الأكثر تأثرًا بالتغير في أسعار النفط، إلا أن دراسة دالي وفياض (٢٠١١م) سجلت أن قطر والإمارات هما الأكثر تأثرًا، وقد ظهر انتقال الأثر من سوق النفط إلى أسواق الأسهم بشكل أكبر خلال التقلبات الموجبة positive oil shocks والأزمة المالية العالمية. هذا وقد أشار باشر وسادورسكي (٢٠١٦م) إلى أن النفط هو أفضل الأصول لتحوط أسعار أسواق الأسهم الناشئة في حالة فترات الأزمات.

يذهب تيار آخر من الدراسات إلى وجود آثار ضعيفة أو معدومة وأحيانًا غير متناظرة بين دول مجلس التعاون الفردية بخصوص العلاقة بين أسواق الأسهم وتغيرات أسعار النفط. وقد وجد أروري وفوكاو (٢٠٠٩م) انتقالاً معنويًا لأسعار النفط إلى ثلاثة أسواق فقط (قطر والإمارات وعمان) مع تعاظم التأثير الناتج عن الصدمات السالبة للنفط، في حين لا تظهر أية تأثيرات على أسواق أسهم البحرين والكويت والسعودية. وبالمثل؛ وجد أروري ودين ونجوين (٢٠١٠م) تأثيرًا قصير الأجل على أسواق الأسهم في السعودية والإمارات وقطر وعمان، مع عدم وجود أية تأثيرات على أسواق البحرين والكويت.

وقد فحص ليسكارو وميجنون (٢٠٠٨م) ست وثلاثون دولة متضمنة دول الأوبك ليجد تكاملا ضعيفًا weak co-integration بين سوق النفط وأسواق أسهمها. وبالمثل، لاحظ أكوما وآخرون (٢٠١٢م) عدم وجود علاقة قوية في الأجل القصير بين سوق النفط وعائدات أسواق أسهم دول الأوبك، ولكن أظهرت الدراسة ذاتها وجود حركة متزامنة في الأجل الطويل.كما وجد رازي وماسيه (٢٠١٤م) نتائج غير متناظرة بين دول مجلس التعاون؛ حيث لم تظهر أسواق أسهم والسعودية وعمان والكويت أي تأثر بتغيرات الأسعار في الأجلين القصير والطويل، في حين ظهر تأثر سوقي أسهم قطر والبحرين بتغيرات أسعار النفط في الأجلين القصير والطويل، بينما يتأثر سوق الأسهم في الإمارات في الأجل الطويل فقط. وعلى خلاف ذلك؛ توصل الحايكي (٢٠١٤م) إلى وجود تأثير سلبي لأسعار النفط على أسواق أسهم البحرين والسعودية والإمارات، في حيث يظهر تأثيرًا إيجابيًا على أسواق أسهم الكويت وقطر وعمان. وكذلك أظهرت الدراسة وجود علاقة سببية ثنائية bidirectional causal relationship الاتجاه بين أسعار النفط وعائدات أسواق الأسهم في كافة الدول باستثناء البحرين . وتظهر دراسة أخرى من قبل موهانتيا وآخرون (٢٠١١م) علاقة إيجابية قوية بين تغيرات أسعار النفط وعائدات أسواق الأسهم الخليجية، باستثناء الكويت. كما سجلت الدراسة وجود تأثير غير متماثل لاتجاه تحرك أسعار النفط؛ حيث تؤدي التقلبات السالبة في أسعار النفط إلى الإضرار بعائدات كافة أسواق الأسهم الخليجية، في حين تعمل الزيادة في أسعار النفط لها على زيادة عائدات سوقي الإمارات و السعودية فقط.

تأثر السعودية والإمارات والكويت بالتغيرات في أسعار النفط يجعلها أكثر دول الخليج احتياجًا للتنويع الاقتصادي

بناءً على العرض السابق للأدبيات يظهر عدم وجود إجماع حول النتائج الخاصة بمنطقة دول مجلس التعاون، وقد تنسب هذه النتائج المختلطة إلى اختلاف الفترة الزمنية في كل دراسة أو أساليب التقدير المتبعة. تمثل هذه الدراسة استطرادًا للبحث في العلاقة بين أسعار النفط وأسواق الأسهم في منطقة الخليج العربي في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠م، من خلال اختبار العلاقة السببية وتقدير الفترة التي تستغرقها أسواق الأسهم لاستيعاب التغير في أسعار النفط. وبذلك تضيف هذه الورقة جزءًا من المعرفة إلى الأدبيات الاقتصادية كونها تفحص ديناميكيات تأثير التغير في أسعار النفط على أسواق الأسهم الخليجية، كما أنها تضيف رؤية للنقاش الجيوسياسي الأخير حول النفط، مما يسمح لصانعي السياسات والمستثمرين ومديري المحافظ وغيرهم على الصعيدين المحلي والدولي باستشراف الآثار المترتبة على أزمات النفط المستقبلية والتأهب لها بقدر من الحرفية والكفاءة.

٣. المنهجية والبيانات

تدرس الورقة العلاقة بين أسعار النفط وأسواق الأسهم الخليجية من خلال استخدام نموذج اتجاه الانحدار الذاتي VAR، وهو ضمن أكثر النماذج مرونةً وثباتًا في تحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات.وقد أثبت على مر السنين أنه مُجدياً في وصف الخصائص الديناميكية لتحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية والمالية؛ بالإضافة إلى توفير توقعات لهذه المتغيرات.

عـلى المسـتثمرين إعـادة النظـر في تنويـع المحافـظ والتحـوط باسـتراتيجيات في حـالات ارتفـاع أو انخفـاض في أسـعار النفـط

وقبل القيام بتحليل VAR تم تحديد سكون البيانات باختبار جذر الوحدة اعتمادًا على نتائج اختبارات Dickey-Fuller و Phillips-Perron. وتم تحديد فترات الإبطاء المثلى التي نستخدمها في نموذج اتجاه الانحدار الذاتي بالاعتماد على Akaike information criteria التي رجحت استخدام فترتي إبطاء.

وتشمل منهجية VAR إجراء اختبار سببية جرانجر Granger causality، التي يستخدم على نطاق واسع في مجال التمويل كونه مفيد في توضيح السببية أحادية وثنائية الاتجاه لبيانات السلاسل الزمنية. فهو يوضح كيفية وطريقة مساهمة المتغيرات في التنبؤ بمتغير معين؛ ويعني ذلك تحديد هوية المتغيرات أو المعلومات المهمة لعملية التنبؤ بمتغير معين. وكذلك تتضمن منهجية VAR تحليل استجابة الدافع Impulse response الذي يقوم بقياس مدة وتأثير التغير في أسعار النفط من مؤشر إلى آخر، عن طريق تعقب تأثيرات الصدمة السعرية في أحد المتغيرات الداخلية على المتغيرات الأخرى في نموذج VAR، وبذلك يمكن معرفة العلاقة الديناميكية بين المتغيرات.

تستخدم الدراسة بيانات أسبوعية لأسواق الأسهم من مؤشر السوق الواسع لمؤسسة ستاندرد آند بورز بالدولار. وتكون البيانات المستخدمة على هيأة العائدات على مؤشرات الأسعار والتي يتم حسابها بواسطة المعادلة: $Rt = \ln (pricet/pricet-1)\times 100$. ومن ثم يتم ترجيح المؤشرات بناءً على القيم الأسبوعية لسوق الأسهم بغرض السيطرة على اختلاف حجم الأسواق control for market size. تستخدم الدراسة بيانات النفط من مؤشر برنت للنفط الخام الخاص بالتبادل التجاري بين القارات. وقد تم جمع كافة البيانات الأسبوعية من قاعدة بيانات تومسون رويتر للفترة من ٧ يناير ٢٠٠٥ م، إلى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٥م، وتتضمن ٥٧٣ أسبوعًا . يعرض الشكل (١) التحركات النسبية لمؤشرات أسعار النفط وأسواق الأسهم الخليجية في الفترة من يناير ٢٠٠٥ إلى ديسمبر ٢٠١٥م.

شكل ١: تحركات مؤشرات أسعار النفط وأسواق الأسهم (٢٠٠٥-٢٠١٥)

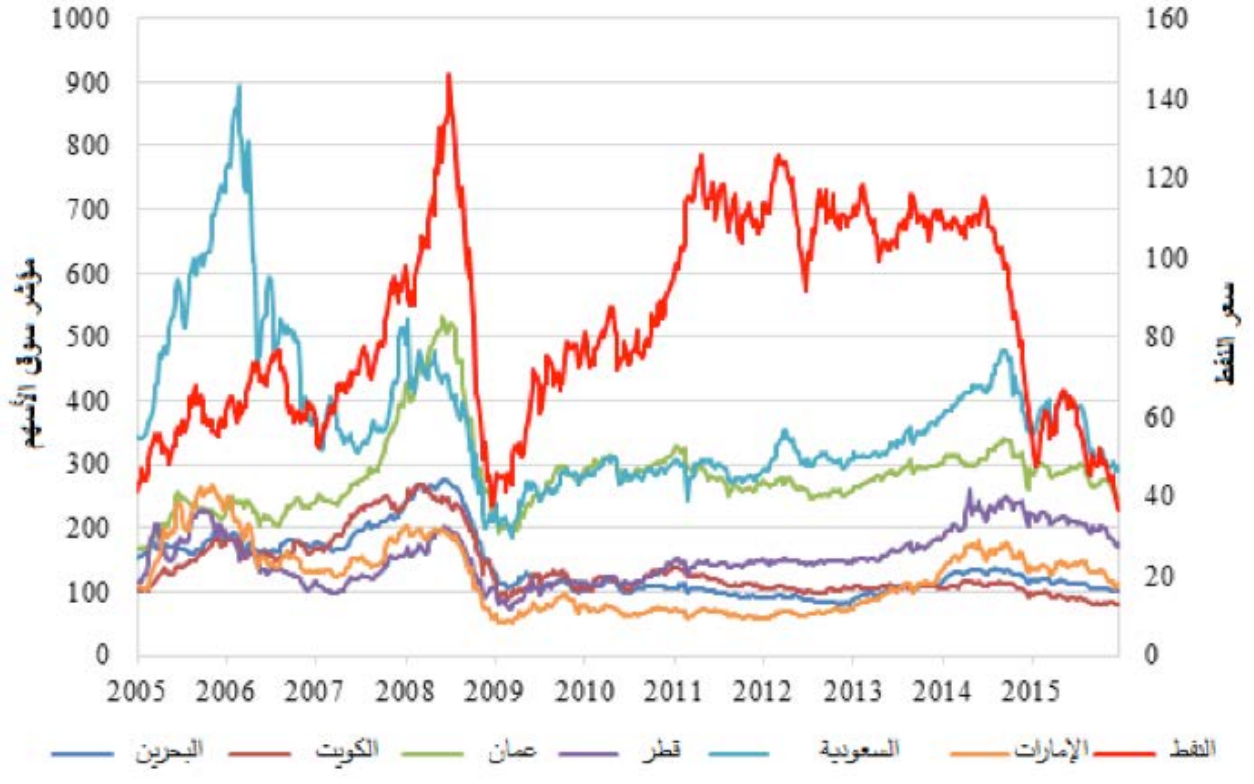

لا زال البحث مطلوبًا لفحص قطاعات أسواق الأسهم وتحليل أكثر عمقًا عن العلاقة بين أسعار النفط وأسهم كل قطاع اقتصادي

يظهر شكل (١) تذبذب سعر النفط من ١٤٥ دولار للبرميل (يوليو ٢٠٠٨م) إلى ٣٦ دولار للبرميل (ديسمبر ٢٠١٥م)، بالتزامن مع تذبذب volatile مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية. ويستمر المؤشر السعودي في تسجيل أعلى النقاط في المنطقة، ليصل إلى أقصى ارتفاع له في ٢٠٠٥م، ثم يشهد انخفاضًا شديدًا عام ٢٠٠٨م، بسبب الأزمة المالية العالمية؛ وقد تمتعت أسواق أسهم الإمارات والبحرين بنمو مستمر منذ ٢٠١٣م، كما شهدت أسواق الأسهم الخليجية الأخرى تحركات مماثلة.

٤. النتائج

٤,١ - التحليل الإحصائي للبيانات

يوضح الجدول (١) أن سوق أسهم السعودية حققت أعلى عوائد أسبوعية متبوعة بسوق قطر، في حين عانت الكويت والبحرين من انخفاض في العائدات خلال فترة الدراسة. ويشير الانحراف المعياري إلى تقلبات كبيرة high market volatility في مؤشر النفط وسوق الأسهم السعودي. هذا وتظهر كل الأسواق الخليجية أنها negatively skewed مشيرة إلى توزيع long left tail distribution. Kurtoses الخاص بكل الأسواق أكبر من ٣ وهو ما يدل أن البيانات leptokurtic or peaked بالمقارنة مع التوزيع المعتاد الطبيعي. يؤكد اختبار Jarque-Bera أن الأسواق تتمتع بالتوزيع المعتاد الطبيعي. اختباري Augmented Dickey-Fuller (ADF) و Phillips-Perron (PP) يقدمان رفضًا للفرض العدمي ($H_0: \gamma = 0$ أي) بأن السلسلة الزمنية لها جذر للوحدة، وبالتالي فإنها تؤكد أن كافة السلاسل الزمنية الخاصة بالعائدات تتمتع بالسكون stationary. ويظهر انخفاض معامل الارتباط بين سعر النفط والأسواق الفردية للأسهم، وسجل أعلى معاملي ارتباط ٠,٢٦٧ و ٠,٢٦٣ في عمان وقطر على التوالي.

جدول (١): الوصف الإحصائي لبيانات الأسهم الخليجية (٢٠٠٥-٢٠١٥)

	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات	النفط
المتوسط	-٠,٠٠٢	-٠,٠٠٩	٠,٠٠١	٠,٠١٠	٠,٠١٣	٠,٠٠٥	-٠,١٥
الانحراف المعياري	٠,٠٤٩	٠,٦٠٩	٠,٠٦٠	٠,٤١١	٢,٠١٨	٠,٥٧٨	٤,٢٠٨
الإنحناء	-١,٥٤٤	-١,٥٥٥	-١,٧٣٢	-٠,٨٢١	-١,١٧٧	-١,٤١١	-٠,٤٤٣
التفرطح	١٤,٨٠٩	١٧,٣٠٩	١٥,٥١٣	١٦,١٨١	٩,٥٥٧	١٤,٩٨١	٥,٦٦٠
Jarque-Bera	٣٥٥٧	٥١١٩	٤٠٢٤	٤٢١٢	١١٥٩	٣٦١٧	١٨٨
الإحتمالية	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
ADF	-٩,٧٧٣	-١١,١١٠	-٢٤,١٩٩	-٢٢,٧٣٧	-٢٢,٨١٠	-٢٠,٣٢١	-٢٢,٤٧١
PP	-٢٤,١١٠	-٢٢,٩٦٢	-٢٥,٠٢٢	-٢٣,٥٢٢	-٢٢,٨٩٤	-٢١,٠١٩	-٢٢,٩٤٦
الارتباط بين النفط	٠,١٥٦	٠,١٠٩	٠,٢٦٧	٠,٢٦٣	٠,١٥٢	٠,٢٢٥	١,٠٠٠

ملاحظات: *تعتبر اختبارات Jarque-Bera و Dickey-Fuller و Phillips-Perron مهمة، كما تظهر النتائج أن البيانات تتمتع بالسكون وتتبع التوزيع المعتاد الطبيعي.

٤,٢. معنوية العلاقة بين أسعار النفط وأسواق الأسهم الخليجية

قمنا أولاً بإجراء تحليل سببية جرانجر في سياق نموذج VAR لتحديد ما إذا كانت أسعار النفط تؤثر على أسواق الأسهم الخليجية. وأثناء أداء هذا التحليل؛ تم التحكم/السيطرة على تأثير حجم كل سوق على حده. قمنا بتقدير نموذج VAR اعتمادًا على العائدات المرجحة لكل سوق؛ حيث يمثل كل وزن نسبي weight نسبة رسملة كل سوق بالنسبة لإجمالي رأسمال أسواق الأسهم الخليجية المشتق من مؤشر S & P Board Market Index. نعرض نتائج سببية جرانجر في جدول (٢) ونمثلها بيانيًا في الشكل (٢).

ويظهر من الجدول أن أغلب المعاملات معنوية بين كل سوق أسهم وآخر وبين كل سوق أسهم والنفط عند مستويات المعنوية ١٪ و٥٪ و١٠٪ سواء كان سوق معين يؤثر على الآخر أو أن هناك سوق معين يتم التأثير عليه.

جدول (٢): سببية جرانجر

المتغيرات التابعة							
المتغيرات المستقلة	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات	النفط
البحرين		***	**		**		
الكويت	***			*			*
عمان		***				*	
قطر							
السعودية	*	*					**
الإمارات	*						***
النفط	***	***		***	**	**	

ملحوظة: *** معنوي عند المستوى ١٪. ** معنوي عند المستوى ٥٪. * معنوي عند المستوى ١٠٪.

وتشير النتائج بشكل عام إلى ترابط الأسواق الخليجية في الأجل القصير، مما يعني وجود ترابط معنوي significant interdependence بين كافة الأسواق. تشير النتائج إلى أن التغيرات في أسعار النفط تسبب تغيرات في كافة أسواق الأسهم الخليجية وفقًا لجرانجر، عند المستويات المعنوية ١٪ و٥٪، في حين لم يظهر تأثير على سوق الأسهم العماني ربما بسبب صغر حجم سوق النفط الخاص بعمان.

تظهر النتائج كذلك تأثر أسواق الأسهم الخليجية بشكل كبير بتغيرات الأسعار في سوق النفط العالمي والعكس صحيح؛ فقد تأثرت كل من الكويت والسعودية والإمارات بالتغيرات في أسعار النفط عند مستويات معنوية ١٠٪ و٥٪ و١٪ على التوالي؛ مما يشير إلى تأثير النفط على كبار منتجي النفط، وهي نتائج تتفق مع ما توصلت له مجموعة من الدراسات الأخرى (Hammoudeh & Aleisa, 2004; Zarour, 2006; Hammoudeh & Choi, 2006; Hammoudeh & Malik, 2007). وبالتالي ينبغي على كل من الكويت والسعودية والإمارات الشروع في تطبيق تنوع اقتصادي بشكل حال وضروري، خاصة وأن هذه الدول هي مصدر انتقال التأثير إلى أسواق الأسهم الخليجية الأخرى.

الشكل (٢): سببية جرانجر بين أسواق الأسهم الخليجية والنفط

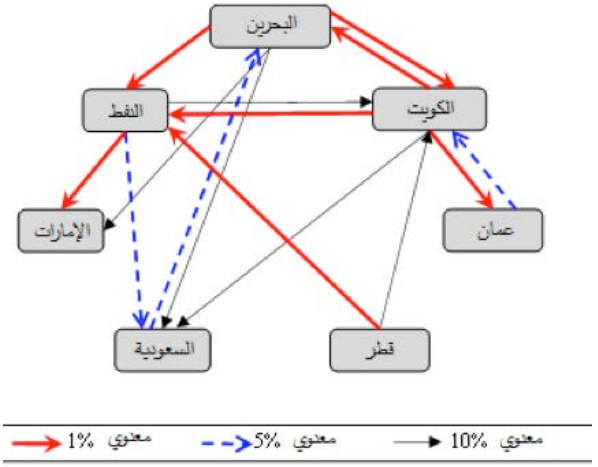

تشير نتائج سببية جرانجر إلى أن الكويت هي الأكثر تأثرًا وتتبعها البحرين. وتتأثر العلاقة و/أو التذبذب volatility بين أسواق الأسهم الخليجية بدرجة انفتاح السوق في كل دولة بالإضافة إلى القيود التي تفرضها كل دولة على الملكية الأجنبية ؛ حيث يمكن ملاحظة وجود انتقالات قوية ثنائية الاتجاه للتذبذب بين أسواق أسهم البحرين والكويت وعمان والإمارات، وهي دول منفتحة نسبياً أكثر من غيرها ولا تفرض قيوداً صارمة على الملكية الأجنبية، في حين أن السعودية أقل انفتاحاً للمستثمرين الأجانب بحد أقصى ٢٥٪. هذا وتحد سياسيات الأسواق المغلقة في دول الخليج من انتقال المعلومات من الأسواق المتقدمة إلى الأسواق الخليجية، في حين تسمح القيود الأقل على الملكية بالمزيد من التقلبات بين الأسواق الخليجية (Eissa & Elgammal, 2015). نقوم في القسم التالي بتقصي درجة وأسلوب التفاعل/الترابط بين الأسواق شديدة الترابط ببعضها من خلال تطبيق تحليل استجابة الدافع.

٤,٣. التفاعل بين النفط وأسواق الأسهم: الفترة الزمنية والسرعة

في الجزء الأخير من الدراسة تم تحليل سرعة وفترة تأثير التغير في أسعار النفط على أسواق الأسهم الخليجية. يقدم تحليل استجابة الدافع impulse response analysis دليلاً على حجم وسرعة انتقال التغير/التحرك من أحد الأسواق إلى الأسواق الأخرى. فكلما زادت سرعة وانخفضت الفترة اللازمة للانتقال زاد اندماج وتكامل الأسواق، وعلى العكس؛ فكلما انخفضت السرعة وزادت الفترة اللازمة للانتقال تضاءل التكامل بين الأسواق. يعرض شكل (٣) استجابة كل سوق من أسواق الأسهم الخليجية لتغير الأسعار في الأسواق الأخرى.

الشكل (٣): استجابات أسواق الأسهم الخليجية للتغيرات في أسعار النفط

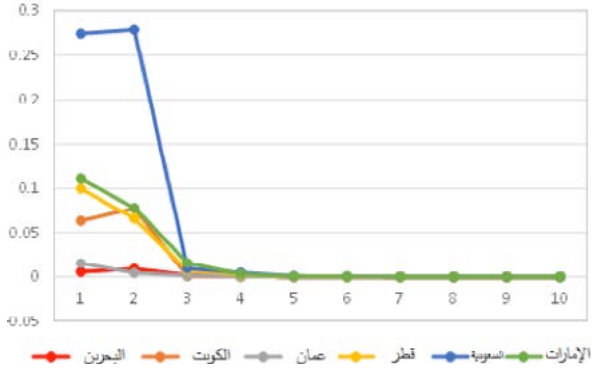

يبين شكل (٣) أن كافة الاستجابات بين الأسواق هي استجابات فورية ؛ حيث ظهرت استجابة كل سوق للمعلومات الواردة من الأسواق الأخرى خلال الأسبوع الأول. وإن استمرت استجابات البحرين والكويت والسعودية بشكل إيجابي طفيفي الأسبوع الثاني ، وقد حدث التصحيح في الأسبوع الثالث عندما بدأت الاستجابات في الارتداد responses start to reverse؛ وهو ما يشير إلى أن الصدمات يتم امتصاصها مبدئيًا من خلال الاستجابة الموجبة absorbed initially with positive response، ثم يحدث التصحيح أو التعديل ببطء. وبذلك يتم امتصاص معظم الاستجابات خلال أول أسبوعين واستيعابها بالكامل خلال فترة من خمسة إلى ستة أسابيع، ويعني ذلك انتهاء تفاعل/استجابة كل سوق مع الأسواق الأخرى خلال هذه الفترة الزمنية التي تنتهي بتلاشي/اختفاء كافة الاستجابات.

هذا وقد أظهرت السعودية أعلى استجابة للتغير في أسعار النفط، وهو ما يعني أن تغيرات أسعار النفط تحمل أكبر تأثير على سوق الأسهم السعودي. وهو أمر طبيعي كون النفط يشكل ٩٠٪ من إيرادات المملكة و تمثل ١٤ شركة بتروكيميائية العمود الفقري لسوق الأسهم السعودي بنسبة ٣٤٪ من وزن المؤشر العام. وجاءت كل من الإمارات وقطر في المرتبتين الثانية والثالثة من الاستجابة. وقد يمكن قراءة سبب ارتفاع استجابة هذه الدول تحديدًا إلى اعتماد هذه الدول على النفط وتصديره. وعلى الرغم من ذلك ظل التصنيف الائتماني للإمارات مستقرًا بسبب الوفرة المالية الكبيرة التي تمتلكها أبو ظبي على هيأة أصول واستثمارات خارجية قادرة على دعم الاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة خلال أزمة أسعار النفط وانخفاض معدل النمو الاقتصادي . وإجمالاً يخلص تحليل استجابة الدافع إلى زيادة التكامل والتقلبات بين أسواق الأسهم الخليجية عقب التغيرات أو الصدمات في أسعار النفط، مما يجعل اقتصادات الدول الخليجية أكثر تقلبًا من الاقتصادات الأخرى ذات مستوى مماثل من التنمية.

٥. مناقشة النتائج والتداعيات

تؤكد النتائج السابق التوصل لها أن أسواق الأسهم الخليجية ليست محصنة ضد الصدمات الإقليمية والعالمية، بما في ذلك التغيرات في أسعار النفط، مما يتطلب تنسيق وإشراف مشترك لتقليل الآثار السلبية لمثل تلك التداعيات . حيث يؤثر تغير أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي الأساسية، الأمر الذي يهدد ربحية الشركات المتداولة وحجم السيولة المتاحة في أسواق الأسهم الخليجية. يلاحظ أنه منذ تخلي البترول عن مستويات الأمان الفنية والتي تقع عند مستوى ٥٠ دولارًا، اتجه المتعاملين بأسواق

الأسهم الخليجية بشكل عام نحو تسييل المراكز الشرائية التي تم تكوينها سابقًا بالأسهم القيادية. مع اتجاه بعضهم للأسهم المتوسطة والصغيرة لاستغلال بعض المستويات المغرية التي وصلت إليها تلك الأسهم. خلصت الدراسة إلى تأثر كل من السعودية والإمارات والكويت بشكل كبير بالتغيرات في أسعار النفط، والتي بدورها تنقل تلك الآثار إلى الأسواق الخليجية الأخرى؛ مما يجعلها أكثر دول الخليج احتياجًا للتنويع الاقتصادي.

ومن المتوقع أن يمتد التأثير السلبي لانهيار أسعار النفط إلى كافة القطاعات الاقتصادية في دول الخليج ؛ النفطية، والسياحية، والعقارية منها وكذلك مستويات إنفاق المستهلكين الذين سوف يميلون تباعًا نحو مزيد من التقشف. وإن كانت الآثار السلبية تتضح بشكل أسرع في الأسواق المالية بسبب سهولة البيع والشراء في الأجل القصير.

وقام البنك الدولي في الربع الأول من ٢٠١٦م، بخفض توقعاته لنمو دول مجلس التعاون إلى ٢٪ مقارنة بـ ٢.٩٪ في ٢٠١٥م، بعد انخفاض أسعار النفط. وأعقب ذلك إعلان موديز للتصنيف الائتماني السلبي للشركات الخليجية خلال العام ٢٠١٧م، بسبب انخفاض معدلات النمو وضعف ثقة المستهلكين للشركات والمخاطر الجيوسياسية المتفاوتة، وتذبذب أسعار صرف العملات.

وعلى ذلك بدأت دول الخليج في تنفيذ تدابير للإصلاح الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي لضمان الاستدامة، اشتركت هذه الإجراءات في عدة سياسات عامة هي:

- الإصلاح المالي والاقتصادي.
- تنويع مصادر الدخل غير النفطية وتقليل الاعتماد على المنتجات الهيدروكربونية.
- ضبط وترشيد الإنفاق الحكومي.
- تخفيض الدعم الحكومي على الطاقة والموارد الطبيعية غير المتجددة.
- زيادة الإيرادات الضريبية والرسوم.
- تشجيع استثمارات القطاع الخاص والاتجاه نحو الخصخصة.
- توفير بدائل للتمويل خارج سوق الأسهم.

وفي ما يلي يعرض جدول (٣) أبرز وأهم التدابير والقرارات الاقتصادية التي اتخذتها كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام ٢٠١٦م.

جدول (٣): أهم التدابير والقرارات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام ٢٠١٦

الدولة	الإجراءات	
السعودية	-الإصلاح المالي والاقتصادي -تنويع مصادر الدخل غير النفطية	**الإعلان عن رؤية المملكة ٢٠٣٠ (ديسمبر ٢٠١٥):** "السعودية بدون النفط: تحول في الاتجاه المالي والإنتاجي": -تحويل قيادة الاقتصاد السعودي من الحكومة إلى اقتصاد السوق -بيع الأصول الحكومية لتمويل الخطة الانتقالية -خفض وظائف القطاع العام وخاصة العمالة الوافدة -خفض الدعم -تأسيس صندوق استثماري بقيمة ٢ تريليون دولار -طرح أقل من ٥٪ من أرامكو السعودية للنفط
		الإعلان عن خطة التحول الوطني ٢٠٢٠: -تمكين المرأة في قطاع الأعمال والتجارة -زيادة الضرائب على استيراد التبغ والسجائر -تقنين الدعم الحكومي للماء والكهرباء -التوسع في الخصخصة وتحفيز استثمارات القطاع الخاص -دعم الصادرات غير النفطية -تطوير التعليم العام والعالي -تنويع الاقتصاد ورفع المحتوى المحلي

الدولة	الإجراءات	
السعودية	ضبط/ترشيد الإنفاق الحكومي	خفض رواتب ومزايا الوزراء وأعضاء مجلس الشورى
		خفض مكافآت الموظفين في القطاع الحكومي
		هيكلة ودمج وتعديل عدد من وزارات ومؤسسات الدولة
		صرف رواتب موظفي الدولة على التقويم الميلادي بدلا من الهجري
		إلغاء مشاريع مقترحة بقيمة ٢٦٧ مليار دولار (نوفمبر ٢٠١٦)
	تخفيض الدعم الحكومي	إلغاء الدعم عن عدد من السلع والخدمات: الوقود بأنواعه، والمياه والكهرباء
	توفير بدائل للتمويل خارج سوق الأسهم	طرح سندات سيادية لسد عجز الموازنة الذي بلغ ٨٧ مليار دولار
الإمارات	الإصلاح المالي والاقتصادي	اعتماد مشروع الميزانية العامة عن السنة المالية ٢٠١٧-٢٠٢١ -أول دولة عربية تقوم بإعداد ميزانية دورية لخمس سنوات.
	تخفيض الدعم الحكومي	إلغاء الدعم عن عدد من السلع والخدمات: الوقود بأنواعه، والمياه والكهرباء
	زيادة الإيرادات الضريبية والرسوم	الضريبة على القيمة المضافة
		رسوم استخدام مرافق المطارات: دبي- الشارقة - أبوظبي
	تشجيع استثمارات القطاع الخاص	إقرار اللائحة التنفيذية للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة
		إقرار قانون الإفلاس بهدف معالجة أوضاع الشركات المتعثرة وحماية أموال الدائنين
		إنشاء هيأة شرعية عليا موحدة للإشراف على قطاع التمويل الإسلامي ووضع معاييره لتعزيز نمو القطاع
الكويت	الإصلاح المالي والاقتصادي	**إقرار وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي** -تعديل أسعار الطاقة -تنمية الإيرادات غير النفطية من خلال تطوير النظام الضريبي -ترشيد الإنفاق العام -زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد
	تخفيض الدعم الحكومي	إقرار قانون للسماح برفع أسعار المياه والكهرباء على الوافدين والشركات
		زيادة أسعار الوقود ومراجعة الأسعار كل ثلاثة أشهر حسب أسعار النفط العالمية
	توفير بدائل للتمويل خارج سوق الأسهم	إصدار الحكومة سندات وسندات توريق إسلامية بحوالي ٦٠٠ مليون دينار كويتي

الدولة	الإجراءات	
قطر	تخفيض الدعم الحكومي	زيادة أسعار الوقود
	زيادة الإيرادات الضريبية والرسوم	رسوم استخدام مرافق المطارات
البحرين	تخفيض الدعم الحكومي	زيادة أسعار الوقود
		خطة لرفع الدعم عن الكهرباء والمياه: زيادة السعر بقفزات متتالية
سلطنة عمان	تخفيض الدعم الحكومي	تحرير أسعار الوقود مع مراجعة شهرية حسب أسعار النفط العالمية
	زيادة الإيرادات الضريبية والرسوم	موافقة البرلمان على زيادة الضرائب على قطاع البتروكيميائيات والموارد الطبيعية غير النفطية والغاز الطبيعي المسال

وعلى ذلك يبدو أن حكومات الدول الخليجية قد بدأت في اتخاذ الخطوات الواجب اتخاذها آخذة في الاعتبار قنوات الانتقال التي تؤثر من خلالها التغيرات العالمية على اقتصاداتها المحلية. حيث أن تنويع مصادر التمويل للاقتصاد الحقيقي يعد أمرًا مطلوبًا لزيادة المرونة resilience of balance sheet وتوزيع المخاطر. كما أن زيادة تعميق أسواق الأصول والسندات سيمد الشركات بوسائل بديلة لتمويل الاستثمار (Sedik & Williams, 2011). إلا أنه من الجدير بالذكر أن دعم مشروعات الخصخصة قد يزاحم قيم التداول في سوق الأسهم، عندما توفر مشروعات الخصخصة فرصًا استثمارية مغرية ذات عائد ومخاطرة أفضل.

ننتهي بالقول، نتوقع استمرار تحرك أسواق الأسهم الخليجية في إطار عرضي بين مستويات دعم، ومقاومة ينتج عنها حالات بين الارتفاع والانخفاض الطبيعي، في ظل تذبذبات أسعار النفط من جهة وعدم استقرار الأوضاع الجيوسياسية إقليميًا وعالميًا من جهة أخرى.

إن نتائج هذه الدراسة الدالة على ترابط أسواق الأسهم الخليجية في سياق تغيرات أسعار النفط الأخيرة، تعد ذات أهمية لكل من المستثمرين وصانعي السياسات. حيث يجب على المستثمرين إعادة النظر في تنويع محافظ الاستثمار، المضاربة، والتحوط من خلال وضع استراتيجيات مختلفة في حالات توقع الارتفاع أو الانخفاض في أسعار النفط. كما ينبغي على الهيآت الحكومية وصانعي السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي الاستمرار في اتخاذ قرارات تنظيمية بخصوص سياسات أسعار النفط وأسواق الأسهم (Jouini, 2013).

٦. الخاتمة

أثبتت نتائج اختبار سببية جرانجر التأثر الكبير للسعودية والإمارات والكويت بالتغير في أسعار النفط، كما أكدت ترابط وتكامل أسواق الأسهم الخليجية بشكل عام، وقد يلعب اعتماد الدول على النفط والإدراج المشترك للأسهم cross-listing دورًا في دعم هذا الترابط. أما بالنسبة لنتائج تحليل استجابة الدافع؛ فقد أظهرت أن كافة استجابات الأسواق الخليجية كانت فورية خلال الأسبوع الأول، في حين تم امتصاص هذه التغيرات تدريجيًا حتى تلاشت كليًا خلال من خمسة إلى ستة أسابيع. وتشير النتائج إلى التقلب والتكامل المتزايد بين أسواق الأسهم الخليجية خلال التغيرات الأخيرة في أسعار النفط، وهو ما يدعم فرضية زيادة الترابط والتكامل integration and volatility بين أسواق الأسهم الخليجية /في أعقاب صدمات النفط Oil shocks. وذلك في سياق اعتماد الدول الخليجية على النفط من جهة وانخفاض مستوى التنوع الاقتصادي في هذه الدول من جهة أخرى. وبذلك تؤكد هذه الورقة على أهمية التنوع الاقتصادي لموازنة التأثير السلبي للتغيرات في أسعار النفط على اقتصاديات الدول الخليجية أعضاء منظمة الأوبك.

تسهم نتائج هذه الدراسة في المعرفة بأسواق الأسهم الخليجية وارتباطها بالتغيرات في أسعار النفط ؛ وهو ما يفيد أصحاب المصالح المشاركين في السوق مثل المنظمات الحكومية والمستثمرين وصناع السياسات من خلال القدرة على التنبؤ بأسواق الأسهم الخليجية. لا زال مزيد من البحث المستقبلي مطلوبًا في هذه المنطقة لفحص قطاعات أسواق الأسهم لكل دولة بشكل منفرد وتقديم تحليل أكثر عمقًا عن العلاقة بين أسعار النفط وأسهم كل قطاع اقتصادي في الأسواق الخليجية. ويكون من المفيد كذلك تضمين أسواق أسهم عالمية ومقارنتها بأسواق الأسهم الخليجية لتقديم نتائج أكثر تعميمًا.

* كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ــ كلية إدارة الأعمال - جامعة زايد

الأزمة يمكن أن تتفاقم ونكتشف مشروعات الفيل الأبيض والحلول في خطط التنمية

الاقتصاد والمجتمع في الخليج بعد العصر النفطي: صعوبات الانتقال من مرحلة الوفرة إلى الترشيد!

كثرت في المرحلة الأخيرة الكتابات و الندوات الخاصة بالنظر إلى مرحلة (ما بعد الطفرة النفطية الثانية) في دول الخليج أو (انحسار عائدات النفط) وأثر ذلك السلبي على مجتمعات الخليج العربي اقتصاديًا واجتماعيًا، وهو هاجس بدأ يشعر به كثيرون في المنطقة (دول مجلس التعاون) وخارجها. كما بدأت التباشير الأولى لتأثيراته تلمس من قبل المواطن العادي والمقيم، من خلال تخفيض في المرتبات و الميزانيات العامة وتراجع الفرص المتاحة للاستثمار. النفط واستخراجه في المنطقة فتح مسارًا مختلفًا منذ أكثر من ثلاثة أرباع القرن، اختلف الوضع الاقتصادي الاجتماعي كليًا عما كان سائدًا في المنطقة لقرون ،من مجتمع يعيش تقريبًا على الكفاف، إلى مجتمع الوفرة، واعتمدت الدولة (في الخليج) على هذا المصدر كليًا لعقود ، وخلق هذا الاعتماد الكثير من الممارسات و التوقعات، الاقتصادية والاجتماعية، بل وفرز قيم لها علاقة بالاستهلاك، أصبحت تلك القيم والممارسات للبعض تحصيل حاصل، حتى ظهر الاحتمال الجدي لتناقص المداخيل من النفط و(تراجع أسعارها) واعتراف بعض القياديين والرسميين بذلك الاحتمال، وتأثير ذلك على مجمل خطط التنمية.

د. محمد غانم الرميحي

ونجد أن هناك شيء من الخرافة (حول أسعار النفط) استمرت لفترة و تحكمت في عقول كثيرين وهي أن (أسعار النفط تهبط لترتفع، وتتراجع لتعود إلى الصعود من جديد!) وهي خرافة أكد احتمالها تاريخ من الانخفاض والارتفاع في الخمس عقود الماضية، إلا أن الدراسات الجادة اليوم ترجح أن يبقى سعر برميل النفط في الخليج في حدود (أو يراوح حول) خمسون دولار للبرميل في المتوسط، وإن ارتفع فإنه سوف يلامس بين ٦٠ إلى ٧٠ دولار لا أكثر، تلك الحقيقة سوف تكون بعيدة تمامًا عن الأسعار التي وصل إليها سعر النفط في سنوات قليلة ماضية، حيث لامس المائة والخمسون دولار للبرميل. وعلى إثرها فإن دول الخليج (من منهم من ينتج النفط بشكل وافر مثل السعودية والكويت و الإمارات وقطر (بجانب الغاز) أو من يعتمد على شيء منه و على مساعدات الأخوة في الجوار من أصحاب المداخيل النفطية أو من دونها)، كلا المجموعتين اتجها إلى إنفاق كبير سواء في الميزانيات التي لها علاقة بالباب الأول (الوظائف والأجور) للمواطنين أو غيرهم، أو ميزانيات التشغيل (الصرف على الخدمات المختلفة والبنية التحية) وكذلك على مشروعات كبرى رؤي أن المجتمع والدولة بحاجة إليها. ومن جراء تلك السياسيات التي تسمى عادة سياسة (دولة الرفاه) بالمعنى العام، تشكلت ممارسات وبنيت سلوكيات وراجت توقعات مفادها أن (القائم دائم) و أن كل تلك (الامتيازات) الاقتصادية و الخدمية التي وفرها سعر النفط المرتفع والسياسات التي بنيت عليه للمواطن الخليجي ، يمكن أن تستمر، دون التفكير في اليوم التالي.

اليوم التالي: لم يكن هناك نقص أو قلة في الدراسات التي كانت تحذر من (اليوم التالي) أي تراجع أسعار النفط أو إيجاد بدائل للطاقة، أو اكتشاف احتياطيات غنية في أماكن أخرى من العالم، تقلل من اعتماد السوق العالمي على نفط الخليج ولكن الأمر لم يكن يؤخذ بالجدية اللازمة لعدد من الأسباب، أولا الخرافة المعتمدة على تاريخية صعود الأسعار وانحسارها من ثم صعودها مرة أخرى، كما بينا سابقًا ،والثانية لم يكن قد توفر (القرار) لشد الأحزمة ، لأن رأس المال السياسي لم يكن متوفرًا أو قادرًا بشكل عام أو راغبا في دول الخليج أن يتحمل سياسات مالية واقتصادية ترشيدية، قد تزيد من مخاطر (الصدمة) في المجتمع الممكن حدوثها عندما تتخذ تلك القرارات ،و قد تنتج توترًا اجتماعيًا ما لا قبل للدولة، وكان الإرجاء هو سيد الموقف ،فأصبح هذا القرار (الترشيد) غائب حتى الساعة بشكله المرجو علميًا! لقد قررت الدراسات الكثيرة أن حقبة ما بعد الاعتماد على النفط قادمة، حتى لو بدا أن هناك أمل في إطالة زمن

تأخيرها، فهي إن لم تأت عاجلة في مكان، فهي بالتأكيد قادمة أجلاً في مكان آخر، كما شكلت محاولات تنويع مصادر الدخل في الدولة الخليجية النفطية معضلة، سياسية-اقتصادية، وإن كانت الفكرة جذابة، إلا أنها صعبة التنفيذ في الواقع العملي، بسبب محدودية الميزات النسبية المتوفرة للخيارات الاقتصادية الأخرى في دول الخليج ،وقدرتها المحدودة (كدول منفردة) على المنافسة في الساحة العالمية في الكثير من النشاطات الاقتصادية، وكذلك بسبب موقف (ثقافي) عام يمنع هذه المجتمعات اليوم من الدخول في اقتصاد خدمات حيوي. كما أن التحول إلى الاقتصاد المعرفي، وإن يكن نظريًا متاح، إلا أن عدم كفاءة التعليم من حيث المعرفة والعمق تقلل من الاستفادة من هذا العنصر، لهذه الأسباب فإن البعض يزعم ويروج إلى أن الدولة الخليجية الحديثة (انتقلت من فشل نسبي في التوزيع إلى فشل نسبي في التنويع).

الأسباب الهيكلية في محدودية القدرة على التنوع الاقتصادي:

أحد أهم الأسباب الأساسية في عدم القدرة على التحول إلى نشاطات إنتاجية اقتصادية بعيدًا عن النفط، هو أن الدولة في الخليج (بشكل عام) سيطرت على السوق الاقتصادية، فالعملية الاقتصادية برمتها داخل حيز الدولة الخليجية النفطية التي احتكرت النشاط الاقتصادي ،بسبب طبيعة الإنتاج النفطي الذي أضحى المصدر الأوحد للدخل في المجتمع ،وهو ملك للدولة!، فكانت هي إما المنتجة للسلع والخدمات (التعليم، الصحة، البنية التحتية) أو المستهلكة للنشاطات الأخرى (من خلال المناقصات) وحتى ملكت بعض المصانع الإنتاجية القائمة على مادة النفط، مثل معامل التكرير أو الشركات القائمة على الصناعات التحويلية أو الصناعات المصاحبة للإنشاءات، أو حتى شبكات التوزيع، هذه السيطرة جعلت من القطاع الخاص إما تابع أو معتمد على الدولة (من خلال المناقصات) فلم تتكون تاريخيًا طبقة وسطى كبيرة وفاعلة ومستقلة تستطيع أن تقود التحول الاجتماعي وقبله الاقتصادي إلى مكان ما يضع المجتمع في مرحلة (الإقلاع) الاقتصادي المرجو ، حتى الشريحة الرقيقة من الطبقة الوسطى التي تشكلت إبان الاقتصاد التقليدي (الغوص، الزراعة، التجارة) تآكلت واضمحلت بعد التوسع في خدمات الدولة النفطية (دولة الرفاه) وبدأت تظهر بشكل مطرد طبقة اجتماعية متعددة الدرجات هي الطبقة (المأجورة) أو المعتمدة

سقوط خرافة (أسعار النفط تهبط لترتفع وتتراجع لتصعد)..
واستمرار سعر البرميل ٥٠ دولارًا

ليس أمام الدولة الخليجية إلا مواجهة المصاعب بخطط متنوعة الأمد لتنويع مصادر الدخل

على الرواتب والمكافآت، التي تعطيها الدولة للمواطنين، منها ظهر استخدام مفهوم جديد في كتابات المتابعين سُمى (الاقتصاد الريعي) وما ينتجه هذا الاقتصاد في الغالب من ممارسات اجتماعية معتمدة اعتمادًا كليًا على الدولة، ومن سمات المجتمع الريعي (وهو هنا معتمد على الميزانيات التي تقدمها الحكومات) مظاهر اجتماعية هي اعتماد المواطن كليًا على الدولة، وضعف الإنتاج و سلوك استهلاكي واسع، وقيم مناقضة للإنتاج، وأصبح هناك شبه (عقد اجتماعي غير مكتوب (بين المواطن والدولة) قائم على تقديم خدمات وتسهيلات للمواطن من قبل الدولة، في مقابل تقديم المواطن الولاء والانتماء) وهذا العقد الاجتماعي غير المكتوب يمكن أن يتعرض للتأثير، مما يؤدي إلى شيء من التوترات الاجتماعية التي تظهر بعضًا من إشاراتها في المجتمع الخليجي اليوم بدرجات متفاوتة، هذه التوترات تظهر على شكل تساؤلات حول (شكل ونوع وطريقة التوزيع، وشكل ونوع تحمل الأكلاف). ودون النظر بجدية إلى دور الدولة في السيطرة والتحكم في (العملية الاقتصادية) التي أصبحت قاعدة للإنتاج في دول الخليج مع معاناة موارد الدولة إلى الشح في تصاعد ملامة المواطنين، إما إعادة النظر في ذلك العقد غير المكتوب فتتطلب إصلاحات، لا يبدو أن الدولة الخليجية بعامة تستطيع في هذه الفترة بتقديمها، مما قد يضع قطار (الترشيد) و قطار (الإصلاح) على سكة متقاطعة!

توزيع الموارد: هناك ملاحظات حول (توزيع الموارد وإدارتها) في الدولة الخليجية المعاصرة، وحساب مصادر الدخل في الميزانية العامة، كما أن الدخل بشكل عام غير محدد بشكل مؤسسي، وما نسب و أنواع التوزيع لتلك الموارد، غير ما يظهر في الميزانية العامة، هذا الغموض في بعض دول الخليج يثير انتباه المراقبين والدارسين.

في دول الخليج لا يوجد نظام عام للضرائب بالمعنى المتعارف عليه، هناك ضرائب على الشركات المملوكة للأجانب والعاملة في الدولة الخليجية (في بعض الدول) و هناك بعض الرسوم و (الطوابع) على بعض الخدمات التي تقدمها الدولة، كما تقدم الدولة خدمات أساسية إما مجانًا أو بأثمان مخفضة أو (مدعومة) أي أقل من التكلفة، بعض الدول حتى تقدم بعض تلك الخدمات (مجانًا) سواء في التعليم أو العلاج! وهو نوع من أنواع توزيع الموارد، إلا أن الدولة الخليجية اليوم تفكر في إعادة النظر في هذا الأمر (من منطلق الترشيد أو منطلق التشارك في تحمل الأعباء أو حتى من منطلق المساواة) لأن بعض الخدمات التي تقدم تساوي بين المواطن المحتاج و المواطن القادر على دفع التكلفة! إلا أن هذه السياسات حتى وإن أقرت في بعض الدول، تواجه مراجعة بل ومعارضة لقد ظهر جليًا أن مؤشرات الاقتصاد الخليجي في قطاعات كثيرة تواجه التراجع، فعلى سبيل المثال تراجعت سوق الإنشاءات الخليجية بشكل عام ١٩٪ في عام ٢٠١٦م، مقارنة بـ ٢٠١٥م، بنسب تراجع تتراوح بين ٦٢٪ في ترسيه المشاريع (في السعودية) إلى سلطنة عمان ٥٢٪ وتراوح بقية الدول بين الرقمين، حيث لم ينج من هذا التراجع أي بلد خليجي، كما تتأخر الدولة في صرف مستحقات المقاولين إلى درجة أن بعض العاملين الأجانب اضطر إلى التوقف عن العمل! ذلك مؤشر من جملة مؤشرات تقول لنا إن الوضع الاقتصادي (ليس مريحًا) ولكن الخيارات حتى الآن لم تطرح بجدية أو تناقش بعمق ، رغم كل التحذيرات المعلنة.

ما العمل: ربما أول خطوات العمل المستحق هو (الاعتراف بالأزمة) وعدم تجاهلها وتركها حتى تتفاقم تحت أي ظرف من الظروف،وليس أمام الدولة الخليجية اليوم إلا مواجهة هذه المصاعب، ووضع خطط متوسطة وطويلة الأمد، من أجل هدف عام هو (تنويع مصادر الدخل في الدولة الخليجية الحديثة) و لكن الأمر سهل في القول، صعب في التطبيق، لأن التطبيق يحتاج إلى سياسيات تبدأ اليوم ولا تنتظر إلى الغد، وهي مشكلة من حزمة اقتصادية- سياسية- ثقافية متسقة ومتزامنة- سوف أشير إلى بعض الاقتراحات حولها، وهي في نظري ستة محاور أساسية.

التفكير في الخيارات الأخرى :

لا أشك أن لدينا في هذه المنطقة من العالم (عقول) تستطيع أن تقدم الحلول لما نواجه، ولكن ما ينقص حتى الآن هو (الإرادة) التي تستطيع أن تتحمل ثمن الخيارات الممكن التفكير فيها، وسوف أعرض هنا حزمة من التفكير بصوت عال لما يمكن أن يكون خيارًا ممكن للعبور من الأزمة، وهي خيارات قلت إنها (حزمة) الانتقاء منها قد يكون مضرًا أكثر مما هو نافع. هذه الخيارات هي اقتصادية- اجتماعية- سياسية- ثقافية (وهي عناصر مجتمعة يمكن أن تضعنا على سكة معقولة للخروج من الأزمة) وهي في رأيي ذات محاور ستة : مجملها كالتالي :

١- **تقليص اليد العاملة:** كتابات كثيرة ودراسات منذ على الأقل خمسة عقود تتحدث عن (الخلل في التركيبة السكانية في دول الخليج) ولكن هذه التركيبة تزاد خللا سنة بعد أخرى (في كل دول الخليج) وليس لأن الدولة لا ترى هذا الخلل، ولكنه خلل بنيوي،

سهل الحديث عن إيجاد بدائل له، ولكنها صعبة التنفيذ، مثلا عدد الأجانب الذين يقودون السيارات الخاصة في بعض الدول الخليجية (هو قطاع كبير) ،وسوف يستمر وجود هذه الشريحة (على سبيل المثال) تلك ظاهرة ثقافية، فإن هذا العدد من السائقين لا يمكن أن ينقص! بمثل ذلك فإن بعض الأعمال (البسيطة) يأنف المواطن الخليجي بشكل عام القيام بها (عدى ما هو ظاهر إلى حد ما في عمان والبحرين) فالعمال الأجانب يقومون بتلك الأعمال (ظاهرة اقتصادية- ثقافية) من جانب آخر فإن شريحة كبيرة من العمال الأجانب تعمل لدى القطاع الخاص، بسبب عدم وجود بديل محلي (رخيص) أو مؤهل كما هو العامل الأجنبي، ذلك قطاع واسع من الأعمال الخاصة يقوم بها عمال (موظفين) غير محليين، في قطاع العمل الداخلي (في المنزل) نجد أن هناك ضغوط كبيرة من الأسرة الخليجية من أجل أن يعمل لديها (منزليا) عدد يتراوح بين ٢\٥ فأكثر من العاملين في المنازل، وهي ظاهرة ثقافية اقتصادية، وليس من السهل أن تقدم حلول في هذا القطاع عشوائية أو عاطفية، مثلا فإن إحلال ثلث العمالة في الحكومة في الكويت (وهي غير محلية) يعني تضخم سلم الرواتب والأجور، كما أن إحلال عمال (موظفين) في القطاع الخاص يرفع تكلفة الخدمات المقدمة ،ويصبح المشروع الاقتصادي غير تنافسي. من المهم هنا الإشارة إلى تجربة الإمارات العربية المتحدة، وهي من دول الخليج ذات الخلل السكاني الواضح، فقد قررت منذ سنوات لإصلاح جزئي لهذا الخلل، تشغيل أوسع للمرأة الإماراتية في قطاعات كثيرة، حتى منها الأعمال العسكرية الكتابية، وبعد سنوات وجد، رغم أن الفكرة متميزة، أن سن الزواج قد تأخر في المتوسط، كما أن عدد أفراد الأسرة تناقص (بسبب عمل المرأة و تأخر سن الزواج) فجاءت النتيجة النهائية أن عدد السكان المحليين تباطأ في النمو! ذلك مثال على أن هناك عدد من (النتائج غير المحسوبة) لأي خطوة في محاولة تعديل التركيبة السكانية، ثم كيف يمكن أن نفعل ذلك وبعض الدول تقوم بتشجيع المشروعات السكنية الكبرى (مدن جديدة) من أجل بيعها على (الأجانب)! ذلك عامل واحد من المشهد الاقتصادي- الاجتماعي الذي لا يبدو أن حلاً ممكنًا له، مع استنزافه لموارد ضخمة، ولكنه أصبح (مزمنًا) بسبب تضارب في السياسات الكلية للدولة الخليجية!

٢- **ترشيد الإدارة:** أحد أهم وسائل الإصلاح المبتغى في إدارة الموارد في دول الخليج (الاقتصادية والإنسانية) إصلاح الإدارة، وهي إدارة تحمل مشكلاتها، فهي (تقليدية- و حديثة) في نفس الوقت ، بمجرد أن ظهرت مداخيل النفط الأولى حتى (اقترحت) بريطانيا التي كانت مهيمنة على الأمن في الخليج وتربطها علاقات تعاقدية مع دول الخليج (ما عدا المملكة العربية السعودية) على الحكام في أوقات مختلفة، تمتد من العشرينات حتى الأربعينات من القرن الماضي، تعين مستشارين أو خبراء إداريين وماليين بريطانيين للمعاونة في رسم سياسيات إدارة ومالية للدول الخليجية كان هناك بعض الإصلاحات، إلا أن الإدارة قد تطورت بعد الاستقلال (ستينات وسبعينات) القرن الماضي والتجأ معظم الدول إلى الاستعانة بالأنظمة والقوانين المصرية ، وليس هناك عيب في ذلك، إلا أن القوانين المصرية مستندة على وجود فائض بشري ، وفي الخليج هناك نقص بشري ، فكثرة القوانين و الأنظمة تضاربت مع بعض الأفكار السائدة قبل الدولة، وتسرب الفساد إلى قطاعات كثيرة جراء احتمال الدولة عبئ التنمية (الانفجارية) إن صح التعبير، فأصبح الفساد بمظاهره المختلفة (ظاهرة) مقلقة للمجتمع إلى درجة أنه في العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين، اضطرت معظم الدول الخليجية لخلق مؤسسات سميت هيآت (مكافحة الفساد) بسبب تعثر الإدارة العامة عن القيام بما يتوجب القيام به، ربما بسبب أيضًا عدم وضوح في المهمات العامة و انتفاء وجود، أو ضعف في مؤسسات المتابعة والرقابة، أصبحت الدولة النفطية الخليجية و مجتمعاتها تشتكى من الإدارة البيروقراطية التي تسمح بتجاوز الخلل، حيث القوانين تسن ويسن معها دون تمحيص تجاوزاتها من خلال ما يعرف بالاستثناءات! المتروكة كليا لهوى واقتناع البيروقراطي نفسه، دون خطوات لترشيد الإدارة، إصلاح الإدارة أو (ترشيدها) أحد عوامل الإصلاح المرجو من أجل التحول الاقتصادي الناجح وإطلاق مبدأ التنافس والجودة في الخدمات.

٣- **محاربة الفساد:** ترشيد الإدارة مرتبط ارتباط مباشر مع ضبط معدلات الفساد في المجتمعات الخليجية، وهي آفة تعطل من الاستفادة الكاملة من الثروة المادية والبشرية المتاحة، فبجانب هدر الموارد، وتضاعف كلفة الخدمات، يساعد الفساد على تخريب المشاريع المهمة للدولة الخليجية، وإضعاف الهمم، بل انتشار التوتر في المجتمع، ويقف أمام محاربة الفساد (هلامية القوانين والاستنسابية في تطبيقها، وطبيعة الإدارة (التي تحبذ الولاء في الغالب قبل الخبرة) و قدرة البعض على التهرب من المسائلة القانونية، عدى تخريب الذمم، مما يترك انطباعا لدى المواطن العادي أن الثروة هي (مشاع). وتعج الصحف في الخليج وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي بما تعتبره (فضائح) مصدرها الفساد.

٤- **تجويد التعليم:** من الطبيعي أن لا يمكن العبور إلى مجتمع منتج دون تجويد وترقية التعليم بشكل عام في الخليج، وقد كتب الكثير عن هذا الموضوع، الذي يعتبره البعض عقبة كؤود في سبيل التطور الاقتصادي – الاجتماعي ،وتشير الكثير من الدراسات التي يطلع عليها المسؤولون في الخليج إلى أن الأمم (في الشرق والغرب) لم تستطع أن تصل إلى مرحلة (الإقلاع) الاقتصادي إلا بعد أن نظرت بجدية إلى تطوير نظمها التعليمية، هناك فرق شاسع بين (الكم) الذي حققته هذه الدول في حجم التعليم، وبين (الكيف) المبتغى للخروج من نفق التعليم التقليدي إلى مرحلة التعليم

المُجود، الذي ينتج في النهاية قوة عمل قادرة على مواجه الصعاب السياسية والاقتصادية القادمة.

٥- **مشاركة مجتمعية:** المشاركة المجتمعية (تفعيل دور مجالس الشورى والبرلمانات) بالتخطيط و المتابعة و الرقابة على العمل العام، حتى لا يعتبر المواطن نفسه متفرجًا على ما يراه من تراجع في قدرته الاقتصادية، ومن خلال (شكل من أشكال المشاركة) يمكن أن يعرف الجمهور العام حجم المشكلات التي يوجهها المجتمع، ويتحمل ما يتوجب عليه من الأعباء وهو على معرفة بالأثمان المستحقة لملاقاة تلك الأعباء، فتجربة المشاركة تحتاج إلى ثقافة اجتماعية- سياسية، وحتى الآن لم تشرع الدولة الخليجية في العمل تجاهها.

٦-**حل المشكلات المجاورة:** تستهلك الدولة الخليجية جزءً من الدخل لمواجهة الأعباء العسكرية والأمنية في الدولة الخليجية، نتيجة الاضطراب الهائل في الجوار، وهو أمر من الممكن أن يستمر لفترة قد تطول، من هنا فإن تلك الأعباء المادية الناتجة من تلك المشكلات، سوف تبقى معنا وتقلل من القدرة على تمويل البرامج الاجتماعية والتنموية الأخرى، وهنا لا بد من التفكير لاستخدام الذراع الدبلوماسي و العلاقات الدولة للتقليل من المخاطر الناجمة في الجوار! حيث أن استمرارها سوف يزيد الضغوط على ميزانيات دول الخليج التي بدأت تستشعر العجز الحقيقي.

الخلاصة

لا يستطيع عاقل أن يتجاوز الحقيقة الشاخصة وهي أن هناك نقص في التمويل للمشروعات التنموية في دول الخليج، وأن الدولة تحاول اليوم جاهدة لتمويل بعض تلك البرامج من خلال الاقتراض الخارجي، من أجل التقليل من النتائج السلبية على برامج التنمية والإنسان في الدول الخليجية قاطبة، وهي تختلف في هذا الموضوع في الدرجة وليس في النوع، ودون التفكير بطرق جديدة وغير تقليدية لمواجهة احتمال قائم بأن تبقى أسعار النفط متدنية، فإن الأزمة الاجتماعية الاقتصادية يمكن أن تتفاقم، وتخلق في ذيولها توترات اجتماعية هي الآن تطل برأسها على الجميع، يمكن أن نجد في القريب (المشروعات التي يمكن أن تسمى الفيل الأبيض) معطلة، فنجد عمارات دون سكان، و مدارس دون مدرسين، وعطشى دون ماء، وطرق دون سيارات مع خلل كبير في العقد الاجتماعي التقليدي، الحلول المطروحة (خطط التنمية طويلة الأجل) مكتوبة لكل دول الخليج بشكل جيد، الآن الخطط التفصيلية والأعباء الاجتماعية المطلوب تحملها، حتى الآن لم تناقش.

* مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

المملكة والتحول نحو اقتصاد المعرفة: الجهود والنظرة المستقبلية

التحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاديات المعرفة يتطلب الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا

تقاس جودة التعليم في أي مجتمع بمدى تلبيته لاحتياجات المجتمع والسوق من الكفاءات، وذلك من خلال مخرجات العملية التعليمية، ونظرًا للتقدم الهائل في التكنولوجيا ووسائل الاتصال أضحت العديد من المناهج التعليمية في منطقتنا العربية بشكل عام والمملكة العربية السعودية بشكل خاص لا تفي بمتطلبات السوق من خريجين أكفاء يستطيعون النهوض بالمؤسسات التي يعملون بها، لذا بات من الضروري تغيير هياكل مناهجنا التعليمية لتواكب ما يعرف باقتصاد المعرفة. وعلى الرغم من حداثة مفهوم اقتصاد المعرفة، إلا أن المفهوم له العديد من التعريفات التي تختلف فيما بينها في تناول المفهوم وأبعاده المختلفة. وعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٣م، الاقتصاد المعرفي بأنه: نشر وإنتاج وتوظيف المعرفة بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي والمدني. وبذلك فإن اقتصاد المعرفة يعني أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات. على أن يتم الاستخدام الأمثل لكل أنواع المعرفة في جميع نطاقات الأنشطة الاقتصادية". ولقد أدى التغير التكنولوجي إلى رفع الإنتاجية الحدية النسبية لرأس المال من خلال تعليم وتدريب القوى العاملة، والاستثمارات في البحث والتطوير وإنشاء هياكل إدارية جديدة وتنظيم العمل.

د. عبد الله صادق دحلان

وتشير البيانات الإحصائية لمعدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل في القرن العشرين، أن عامل الإنتاج الأسرع نموًا كان هو رأس المال البشري.

ووفقًا للبنك الدولي، فإن الاقتصاد القائم على المعرفة يتكون من أربعة أركان تشمل: نظام الحوافز الاقتصادية، التعليم والموارد البشرية، نظام الابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ووفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن هناك فرق بين اقتصاد المعرفة واقتصاد الموارد، حيث أن الاقتصادات القائمة على المعرفة هي الاقتصادات التي تعتمد بشكل مباشر على إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة والمعلومات، مع دور هام للمعلومات والتكنولوجيا والتعلم في الأداء الاقتصادي. في حين أن الاقتصاد القائم على الموارد هو اقتصاد البلد الذي يعتمد فيه إجمالي الناتج القومي أو الناتج المحلي الإجمالي إلى حد كبير على الموارد الطبيعية (مثل النفط والغاز). وقد شهد اقتصاد المعرفة في السعودية تطورًا كبيرًا، ويعد وادي الظهران التابع لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن من أهم مراكز اقتصاد المعرفة في المملكة، حيث يحتوي على شركات تعمل في نشاطات مختلفة تساهم في زيادة المعرفة الاقتصادية. ولقد زاد الإنفاق السعودي على البحث والتطوير نحو ٢٪ من الميزانية العامة للدولة، وقدر التقرير الصادر عن وزارة التعليم واقع إنفاق المملكة على الأبحاث لعام ٢٠١٧م، بنحو ١٦,٦ مليار ريال، في حين لم يتجاوز الإنفاق غير الحكومي ٧,٨ مليارات ريال من مصادر: القطاع الخاص والأوقاف والتبرعات والكراسي البحثية والجوائز والمنح البحثية. وقد شهد الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة من تطور كبير في المجالات التكنولوجية، حيث تشير تقارير الأمم المتحدة الى أن اقتصاد المعرفة يستأثر بحوالي ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فضلاً عن نموها بمعدل ١٠٪ سنويًا، ومن أبرز أمثلة مشاريع اقتصاد المعرفة وادي السليكون في ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة، هندسة الطائرات والسيارات

نقاط قوة المملكة في الاقتصاد المعرفي: حكومة مستقرة وقيادة سياسية إصلاحية وثروات طبيعية كبيرة وإمكانات عالية للقطاع الخاص

في ميونخ بألمانيا، التكنولوجيا البيولوجية في هايبر آباد في الهند، وصناعة الالكترونيات والتكنولوجيا الرقمية في سيول بكوريا الجنوبية وصناعة الطاقة والبتروكيماويات في البرازيل. كما اعتمدت رؤية الإمارات ٢٠٢١م، على تدعيم مقومات اقتصاد المعرفة الذي سيعطيها ميزة كبيرة لتعظيم مزايا هذا الاقتصاد. ولاشك أن دولة الإمارات هي الأكثر تطورًا بين دول مجلس التعاون في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفضل توفيرها لبيئة حاضنة وملائمة لهذا القطاع ومنظومة تشريعية وتشغيلية وتمويلية واستثمارية متقدمة وخاصة في دبي التي تتمتع بحضور عالمي كبير. كما احتلت الإمارات مراكز متقدمة على مؤشرات مثل التنمية البشرية وهي من أوائل الدول العربية فيها كما أنها تحتل مراكز متقدمة في مؤشرات الابتكار والتنافسية.

ويعتبر التعليم بمثابة العمود الفقري لعملية التنمية بشكل عام وإذا كانت المعرفة هي محرك النمو بالنسبة لاقتصاد المعرفة، فإن التعليم هو محرك النمو بالنسبة للمعرفة نفسها. ومنذ تأسيس أول مدرسة بها، فقد قطعت المملكة العربية السعودية شوطا كبيرا في تطوير مستويات التعليم بها وتقليص نسب الأمية للكبار والصغار على حد سواءكما زاد عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس المختلفة وكذلك الملتحقين بالتعليم الجامعي، كما شهدت المملكة خلال العقد الأخير تطورا كبيرا في البنية التحتية لقطاع الاتصالات والمعلومات. ولقد زادت نسبة انتشار الانترنت بمعدلات عالية خلال الأعوام الماضية في المملكة العربية السعودية حيث وصل عدد مستخدمي الانترنت إلى ١٨,٦ مليون مستخدم في ٢٠١٦م. إجمالا، يمكن القول بأن البنية التحتية لقطاع الاتصالات والمعلومات في المملكة العربية السعودية قد شهد تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة، ويتوقع أن تشهد المملكة المزيد من التطورات في قطاع الاتصالات والتي تساهم في تحقيق أكبر قدر من السرعة في انتقال المعرفة سواء على الصعيد المحلي أو بين المملكة وغيرها من الدول الأخرى.

ويعد البحث العلمي هو الطريق الرئيس لإدخال المعرفة في العملية الاقتصادية، فالبحث العلمي هو المسؤول عن خلق المعرفة الجديدة والتي يمكن من خلالها تحديث العملية الاقتصادية وتطويرها، ومن ثم، فإن البحث العلمي يعتبر بمثابة مدخل اقتصاد المعرفة، حيث شهد البحث العلمي في المملكة تطورًا خلال السنوات الماضية كمًا وكيفًا، ولم يقتصر الإنفاق في هذا الصدد على القطاع الحكومي، بل امتد ليشمل القطاع الخاص. وعلى الرغم من أن الإنفاق الحكومي على البحث العلمي قد تطور خلال السنوات الخمس الأخيرة ليضع المملكة العربية في المرتبة رقم ٣٨ على مستوى العالم من حيث معدلات الإنفاق على البحث العلمي، إلا أن نسب الإنفاق لاتزال ضئيلة بشكل كبير وتحتاج للمزيد من المجهودات الحكومية لدفعها إلى الأمام. كما قطعت المملكة العربية السعودية شوطًا كبيرًا في سعيها نحو تطوير براءات الاختراع لديها. على مستوى الترتيب العالمي،. وحصلت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن على ٩١ براءة، وجامعة الملك سعود على ٤٢ براءة، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية على ٢٧ براءة. الأمر الذى يعكس النمو الإيجابي لعدد براءات الاختراع المسجلة للمملكة بين عامي ٢٠١٤م، و٢٠١٥م. في الوقت الذى احتلت فيه الولايات المتحدة المرتبة الأولى عالميًا عام ٢٠١٥م، بعدد بلغ ١٥٥ ألفا و٩٨٢ براءة اختراع ممنوحة، بينما جاءت اليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا في المراكز الثاني والثالث والرابع على التوالي، بعدد بلغ ٥٤٤٢٢ و٢٠٢٠١ و١٧٧٥٢ براءة اختراع.

فيما يتعلق بواقع البحث العلمي في المملكة، فيمكن القول بأن البحث العلمي وحده ليس هدفًا في حد ذاته، بل هو وسيلة لتطوير الأداء الاقتصادي في مختلف القطاعات، ولكن ذلك لا ينطبق على المملكة العربية بشكل كامل، حيث يكاد البحث العلمي يكون منعزل عن العملية الاقتصادية. ويتضح ذلك أكثر من خلال مؤشر الابتكار العالمي، ففي عام ٢٠١٥م، سجلت المملكة ٢٣,٣ نقطة على مدرج من ١ إلى ١٠٠، ومن ثم كان ترتيبها رقم ٩١ على مستوى العالم من حيث قيمة المخرجات العلمية. وحصلت المملكة على ٣,١ نقطة في مجال خلق المعلومات، وكان ترتيبها رقم ١٠٢على مستوى العالم. وفي مجال أثر المعرفة الجديدة على العملية الاقتصادية بشكل عام، سجلت المملكة ٣٨,٢ نقطة، وحصلت على المرتبة رقم ٤١، وفي مجال نشر المعلومات، حصلت المملكة على ٢١,٥ نقطة فقط، ما وضعها في المرتبة رقم ١١١ على مستوى العالم. وفي عام ٢٠١٥م، حصلت المملكة على ٠,٦٠ نقطة في مجال كفاءة الابتكارات العلمية، ليكون ترتيبها رقم ١٢٥ على مستوى العالم. وحصلت المملكة على إجمالي ١٥,٣ نقطة في مجال مخرجات المعرفة والتكنولوجيا، لتحصل بذلك على المرتبة رقم ١٣٠ على مستوى العالم. ولقد تسبب ذلك في خلق حالة من شبه الانفصال ما بين الجانب الأكاديمي والجانب الصناعي،

وليس أدل على ذلك من وجود عجز في المهارات اللازمة لقطاع النفط والصناعات التحويلية وقطاع الهندسة والتشييد، على الرغم من ضخامة القطاعين في المملكة.

ومن الناحية التعليمية، فإن عدد خريجي طلبة الدراسات العليا من حملة الدكتوراه يصل عددهم إلى ٤٠ من بين كل ١٠٠,٠٠٠ مواطن، وهو معدل قليل للغاية إذا ما قورن بألمانيا (٥٠٩ طالب) أو السويد (٧٤٣ طالب) لنفس عدد المواطنين. ويواجه قطاع الأعمال عدة مشاكل في المملكة، ساهمت بدورها في إضعاف العلاقة ما بين الجانب الأكاديمي والصناعي. على سبيل المثال، ففي عام ٢٠٠٩م، فإن نسبة ملكية المشاريع الجديدة كانت ١,٩٪. في حين كان معدل نشأة المؤسسات نفسه يصل إلى ٢,٩٪. وفي تقرير حديث لبوز أند كومباني أشار ٦٦٪ من السعوديين الذين عرفوا أنفسهم بأنهم رجال أعمال، بأنهم وجدوا صعوبة في بداية مشاريع جديدة.

وعند القيام بتحليل SWOT لمكانة المملكة فيما يعرف بالاقتصاد المعرفي نجد أن نقاط القوة تتمثل في وجود حكومة مستقرة وراسخة، وقيادة سياسية ذات توجه إصلاحي، بالإضافة إلى ثروات طبيعية كبيرة وواعدة، ومقومات وإمكانات عالية للقطاع الخاص، شركات متطورة مملوكة للدولة، وبنية تحتية متطورة لتقنية المعلومات والاتصالات، وكفاءات ومواهب محلية رفيعة المستوى، ونظام تعليمي راسخ ويحظى بالتطوير المستمر، وشبكة أمان وتماسك اجتماعي تدعمه القيم الإسلامية الأصيلة.

وتتمثل نقاط الضعف في سيطرة الاقتصاد الريعي ووجود جهاز إداري لا يرقى أداؤه إلى المستوى المطلوب، قطاع عام متضخم ويفتقر إلى الكفاءة العالية، اعتماد كبير على النفط وقاعدة صناعية ضعيفة، نقص الكفاءات في المستوى المتوسط فالأعلى، وضعف الانضباط في العمل، ومحدودية مشاركة المرأة. فيما تتمثل الفرص في وجود مزايا جيوسياسية وثقافية، وإيرادات نفطية عالية، وحراك جديد للتغير المجتمعي، وتزايد حالات الإصلاح الناجحة، وإسكان فني وصحي، وسوق محلية كبيرة، وأمن إقليمي مستقر في جوهره، وحرية الحركة الدولية للكفاءات والشركات، وعضوية في منظمة التجارة العالمية ومجلس التعاون الخليجي.

وتنحصر التحديات في تقلبات أسعار النفط، وعدم كفاية الوظائف الجيدة في القطاع الخاص، وتنامي مجتمع تغلب عليه فئة الشباب يشهد تناميًا متسارعًا، وارتفاع الاستهلاك المحلي من النفط ومشتقاته، ونقص الموارد من المياه والكهرباء والخدمات الصحية، والتباين بين كل من الأفراد والمناطق، والتنافس الحاد في الأسواق الإقليمية والدولية، ووجود بعض الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة العربية. كما يمكن القول بأن أهم التحديات التي تواجه اقتصاد المعرفة في المملكة تكمن بشكل رئيسي في واقع البحث العلمي في المملكة من ناحية فضلا عن العملية التعليمية ومخرجاتها من ناحية أخرى .حيث نجد تفاوت كبير بين المهارات المكتسبة من العملية التعليمية بالمملكة وبين المهارات التي يحتاجها سوق العمل، وذلك بسبب التغير المعرفي والمعلوماتي والتكنولوجي، مما يستلزم قيام الجامعات العربية بصفة عامة والسعودية بصفة خاصة بمراجعة أقسامها ومناهجها العلمية لأنها أصبحت غير مهيأة لمواكبة متطلبات سوق العمل، ومن ثم فهناك حاجة ملحة لسرعة إعادة هيكلة المعارف التي تقدمها الجامعات لتتوافق مع متطلبات الأسواق المستقبلية.

ولكي تتحول المملكة من الاقتصاديات الريعية إلى اقتصاديات المعرفة لابد من إعطاء أولوية للاستثمار في أنشطة البحث والتطوير في العلوم والتكنولوجيا حيث أن تعزيز الاستثمارات في مجال العلوم والتكنولوجيا يتطلب تصميم السياسات المستهدفة من قبل الحكومة، بحيث يتم زيادة الإنفاق في القطاعات التي تحتاج الحكومة إليها بشدة. وحاليًا، لا توجد سياسات محددة تهدف إلى تعزيز الاستثمارات في تلك القطاعات. كما يجب ربط العلوم والمعرفة بالعملية الصناعية، وفي هذا الصدد يبرز دور مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية باعتبارها أحد أهم محركات المعرفة في المملكة لما تقوم به من دور حيوي في مجال الربط بين الجامعات والمعاهد الاكاديمية من ناحية، والمصانع والشركات من ناحية أخرى . ويذكر في هذا الصدد المبادرة التي تم تدشينها في عام ٢٠٠٩م، من أجل إنشاء بعض المراكز البحثية بالتعاون بين الجامعات والقطاع الخاص الصناعي. تلك المبادرة التي تم الإعلان عنها للتعاون بين رائدة صناعة البتروكيماويات في العالم، شركة داو الألمانية، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا من أجل تشجيع البحث العلمي حول مشتقات البتروكيماويات. وتشجيع المزيد من المستثمرين الأجانب إلى الدولة، فالاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أحد أهم مصادر البحث العلمي في مختلف القطاعات. فأكبر ثلاثة شركات دولية في مجال البحث والتطوير تنفق على البحث العلمي أكثر مما تنفق عدة دول مجتمعة.كما يجب وضع الآليات والتصورات للتغلب على التحديات التي تواجه التحول نحو الاقتصاد المعرفي (الثقافية والاجتماعية – الحوافز – الجوانب المؤسسية – القدرات)، والاستفادة من التجارب الرائدة في تطبيقات الاقتصاد المعرفي، ومراجعة البنية التشريعية والقانونية الداعمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء حاضنات لدعم المبتكرين وتسويق مبتكراتهم في إطار الاقتصاد المعرفي، وصياغة

وعي لاستيعاب أُسس ثورة المعلومات والاتصالات، والاهتمام بالبحوث الأساسية، وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير.

وعلى الجانب الأكاديمي يجب تضمين مقررات الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية والأكاديمية، ووضع استراتيجية عربية متكاملة للتحول للاقتصاد المعرفي، كما يجب تبني المؤشرات المعرفية في مؤسسات دول مجلس التعاون وتبادلها ونشرها، والتنسيق بين الدول العربية فيما يخص في البنية التحتية المعلوماتية والتكنولوجية.

لقد أصبح العالم من حولنا يخطو خطوات واسعة نحو التحول للاقتصاد المعرفي أبرز الأمثلة في محيطنا الآسيوي كل من تجربة سنغافورة والهند، ولابد من مواكبة التطور حتى تستطيع المملكة تنفيذ ما ورد في رؤيتها للتمية المستدامة ٢٠٣٠ ووصول المملكة لمصاف الـ ١٥ الأولى على العالم كما ذكرت الرؤية.

وإنني أرى ضرورة تبني المملكة لاستراتيجية تفصيلية خاصة بالتعليم بكل مستوياته وربط مناهجة بسوق العمل، حيث أن من ضمن المشكلات الكبيرة التي تواجه إحلال العمالة الأجنبية بالعمالة السعودية هي قلة إنتاجية العمالة السعودية وصعوبة إحلال السعوديين في العديد من المجالات، لذلك فمن الضروري والملح أن يكون هناك استراتيجية تفصيلية بجدول زمني لتطوير مراحل التعليم المختلفة لتلبي احتياجات السوق ولتكون نواه لنهضة شاملة في جميع المجالات، حيث أن الاهتمام بالتعليم وتطويره كان هو أساس تقدم كل الدول العظمى بداية باليابان ومرورًا بدول أوروبا وانتهاءً بدول جنوب شرق آسيا أمثال سنغافورة وماليزيا والهند. ويجب أن تشترك كل جهات الدولة في وضع هذه الاستراتيجية ولا تقتصر على وزارة التعليم أو الجامعات بل يجب أن يكون هناك دور لمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المانحة والمراكز البحثية المختلفة، كما يجب أن يظهر ذلك واضحًا في توجه الحكومة بكافة مؤسساتها في الفترة المقبلة.

وقد حان الوقت أن يكون تنويع مصادر الدخل والتخلص من كون المملكة اقتصاد ريعي يعتمد على النفط فقط ليصبح مبنيًا على أسس علمية وعلى بناء معرفي يؤتي بثماره في المستقبل القريب ويكون نواه لاستمراره في المستقبل البعيد من خلال منهج علمي واضح وسليم يعتمد بشكل أساسي على اقتصاد المعرفة والذي سيؤدي في نتائجه المباشرة لتقليل نسب البطالة وزيادة الانتاجية وبالتالي زيادة الدخل الوطني للمملكة. وكما ذكرنا أنفًا فإن كل الظروف مواتية للتحول من الاقتصاد الريعي لاقتصاد المعرفة إلا أن المملكة لازال أمامها الكثير لكي تحقق التحول الكامل إلى اقتصاد معرفة بحلول عام ٢٠٣٠م.

* رئيس مجلس أمناء جامعة الأعمال والتكنولوجيا بجدة - كاتب اقتصادي

الحلول تحتم الاهتمام بالفرد للإسهام في دواليب الاقتصاد المنتج

دول مجلس التعاون ومرحلة ما بعد النفط: تحديات متوقعة .. وحلول مأمولة

يشكل النفط في الاقتصاديات الريعية أحد شرايين الاقتصاد إن لم يكن هو الاقتصاد ذاته، ومنه تتفرع الحياة العامة والأطر الهيكلية للدولة النفطية التي تُبنى عليها السياسة العامة، ومنها تصاغ السياسة الخارجية لها. ومن هنا تكمن تلك العلاقة مع البلدان المستهلكة للنفط سواءً في البحث عن اتفاقات أو صفقات تجعل من الدول المنتجة بمثابة خزان لها يضمن لها أسعار عادية كضمان لاقتصادياتها المنتجة دون تداخل في المصالح ولا تراجع في السوق النفطية. تحاول دراستنا هذه ربط حلقة ما بعد النفط بتحولات العولمة نفسها كونها تمثل بعدًا استراتيجيًا سواءً تعلق الأمر بالدول المصدرة له أو المستهلكة له على حد سواء. إلا أن نضوب مادة النفط في الآجال القليلة القريبة أو البعيدة المدى تشكل بحق بالنسبة للدول المتقدمة تطورًا نسبيًا بالرغم من حاجاتها الملحة والأساسية في الصناعة المتطورة والتكنولوجية المتقدمة والذخيرة العسكرية، بينما تمثل للدول المصدرة تحديًا نوعيًا. لكن الإشكال القائم هو أن الكل يعرف بأن هنالك نهاية للنفط؛ إلا أن القليل جدًا من لا يعرف متى وكيف ولماذا تكون هذه النهاية؟

د. ميلود عامر حاج

ومن هذا المنظور يحاول اهتمامنا بالموضوع تسليط الضوء على خفايا وخلفيات بعض الحقائق المتعلقة بالنفط وآفاقه خاصة تلك المؤشرات التي تتبدى مليًا لدى الدول المصدرة للنفط. علمًا أن هذه النظرة الجيوبوليتيكية لما بعد النفط تحاول إجراء قراءة شبه معمقة في ملف الدول العظمى عما تتبناه سياستها وتمارسه اقتصادياتها كون أن هذا الموضوع ليس ذي أهمية قصوى فحسب، بل بالغة الحساسية في موازين القوى الاقتصادية الدولية وفقًا لكثرة الطلب وقلة العرض في الثروة النفطية. ومن هنا كثيرًا ما ترتسم الخارطة العالمية على أساس أن هذا التحول يقوم بدوره على التنافس بين الدول الصناعية الغربية مقابل الحاق بالدول المصدرة لـ "الذهب الأسود" فوضى واضطرابات حالت دون بلوغها مستوى التنمية والرقي بالرغم من وجود مصادر مالية معتبرة في الخزينة العامة لحكوماتها.

أولاً: أسئلة منهجية

لماذا النفط ولماذا ما بعد النفط؟ ماذا قدمت الدول المنتجة للنفط إلى كل من الصناعة والاقتصاد؟ وما ستقبل الدول المصدرة له على تقديمه إلى كل من البيئة والتلوث والتكنولوجيا عن طريق الطاقة النووية أو الشمسية أو بالعودة إلى الفحم؟ هل السؤال اقتصادي محض أم يعود بنا إلى الأنتروبولوجية الاقتصادية المتزامنة مع الرجل الاقتصادوي Homo Economucus أم إلى فلسفة الاقتصاد؟ ومن المستفيد أولاً وأخيرًا من النفط دول الأوبك المصدرة للنفط والتي تشمل كل من: الجزائر، أنغولا، إندونيسيا، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا أم الدول المستهلكة له والمتربعة على الاقتصاد العالمي؟ ومن الأهمية بمكان أن ذلك مرتبط بفترة وجيزة من القرن الواحد والعشرين قياسًا بما تمت الاستفادة منه ومنذ عقود خلت على أن مادة النفط هي التي صنعت العالم بحسب هذه الشاكلة والذي سوف يتغير لا محالة إذ تدخل البشرية بموجبه عالم آخر لكن من نوع جديد بحسب طبيعة الاستراتيجية الاقتصادية المسيطر عليها، وذلك إما امتدادًا له أو بإحداث قطيعة معه ومن نوع آخر من حيث أساليب العيش ووسائل التنقل وأدوات التعامل وسبل التواصل وحلقات الاتصال... والتي تتغير هي الأخرى وبشكل غير منتظم، الخ.

هذا ما سيعطي انبعاثًا جديدًا بل مقومًا أساسيًا لإنسان الغد وهو يعيش على نفس بساط الأرض من خلال تعامله مع حاجياته اليومية تلبية لغرائزه وظروفه المعيشية من مصادر أخرى للطاقة. إن عصر ما بعد النفط يعني عهدًا جديدًا ليس إلا؛ لكنه مليء بالتهديدات والمخاطر حيث الأقوى فيه هو صاحب من يعتني بالتربية والعلم والإبداع والإنتاج.. إلا أن موضوع ما بعد النفط يعد كذلك موضوعًا هامًا بل في غاية الأهمية كونه جديد بالمرة إذ يوليه المفكّر الاقتصادي والمنظّر السياسي على حد سواء أهمية معتبرة ما دام يمس مصير العالم ومصادر الطاقة ومستقبلها فيه.

كما يشكل هذا الموضوع نقلة نوعية في الاقتصاديات العالمية بحسب طبيعة كل دولة وبنية تشكيلاتها الاقتصادية وأطرها السوسيولوجية ومعطياتها الاقتصادية منتجة كانت أو رعوية. لأن اقتصاد الغد يتماشى مع السوق وليس مع الدولة من خلال توسع رقعة التكنولوجيا الالكترونية والمعلوماتية والرقمية والبرمجية وغيرها، ما جعل علاقة الإنسان بالكون بأن يبحث عن بديل على الأرض وفي الفضاء بوسائل أخرى أكثر تطورًا تقنيًا وأقل خطرًا من حيث التكلفة. لكن هذا ما يمس العلاقات الاقتصادية الدولية بشيء من الاختلالات والهزات نتيجة الأزمات المالية والاقتصادية المتعاقبة في تاريخ الاقتصاد العالمي التي عرفها في ١٩٢٩، و١٩٨٦، و٢٠٠٨ و٢٠١٤م، والتي أصيبت بها الدول النفطية في المقابل أكثر من غيرها من الدول المستهلكة، خاصة الدول الصناعية منها تحديدًا.

لذا يرتبط موضوع ما بعد النفط بما تنوي القيام به كل دولة مصدرة له لا من حيث واقعها المهدّد فحسب، بل مستقبلها المجهول. وعليه بات لزامًا على أن كل دولة أن تعتني بالفرد لديها أولاً وأخيرًا كونه مصدر للنمو والتنمية بحكم أنه لم يعد مصدر للشرعية السياسية فحسب، بل مصدر للثروة ومورد للطاقة وعمود البيئة (كرأس مال اجتماعي) بحيث بدونه لا يمكن لاقتصاد ما بعد النفط أن تقوم له قائمة . لكن السؤال المثير للجدل هو: هل بالعودة إلى الفرد في هذه الحالة سيكون له أثره الايجابي على الحكومات أم تتغير المنظومة السياسية بتغير حول الأوضاع الاقتصادية ؟ بحيث أن ندرة مصادر الطاقة تعني وصولاً إلى بدائل جديدة وبأقل كلفة (Revue Alternatives économiques, 2006). هذا ما يتفرع عنه التساؤل الموالي: هل عالم ما بعد العولمة سيقوم على بناء علاقات جديدة لم تعهدها البشرية من ذي قبل كون أن الاقتصاد عصب الحياة كما قال ابن خلدون هو الذي سيكون له دون شك أثر عميق على تحولات الدول ورهانات المجتمعات ؟

عصر ما بعد النفط عهد جديد مليء بالمخاطر والأقوى فيه من يمتلك العلم والإبداع والإنتاج

ثانيًا: اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ما بعد النفط

لقد طالب الخبراء الاقتصاديون دول مجلس التعاون الخليجي بالاستعداد لمرحلة ما بعد النفط بتقليص الضغوط على موازناتها العامة مما يضمن لها عوائد خارج النفط. علمًا أن عائدات النفط لدول مجلس التعاون الخليجي والمتكونة كل من المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر والبحرين وعمان تشكل نسبة ٤٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي بما يعادل حوالي ٥٠٪ تقريبًا، وذلك كونه مؤشر قوي بحكم أنه يفسر ما مدى ارتباط الاقتصاد بالنفط من خلال علاقاته بالاقتصاد العالمي وذلك نظرًا لوجود شيئين اثنين هما:

١. ارتباط الوضع الاقتصادي بمداخيل الدولة الواحدة ما يعكس ما مدى المستوى المعيشي فضلاً عن واقع التنمية السائدة عن طريق وتيرتها السائدة بها.

٢. تأثير الاقتصاد حيث الاحتياط المالي الضخم والذي يعد ارتباطًا رئيسًا يعقب الأسواق العالمية للنفط.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: إلى ماذا يعود هذا ؟ وما هي الدواعي في ذلك؟ كما حذّرت جل الدراسات المرتبطة بإنتاج النفط بالجزم بأن هذا الأخير سيتضاءل لا محالة في الأعوام الثلاثين القادمة، وأن نضوب حقوله في مناطق عديدة من العالم سيولد قطيعة عميقة مع حركية العالم المعهودة حاليًا. وبالتالي نستطيع القول بأن الاقتصاد العالمي سيوجه على أسس وسينطلق من مصادر طاقوية أخرى، الأمر الذي جعل العديد من الدول تتسابق حول البحث عن خيارات بديلة بغية تنميتها خاصة أمام اقتصاد عالمي أدمن على النفط كأهم مصادر الطاقة من جهة، وحتمية نضوبه من جهة أخرى (سميعي، ٢٠٠٥م، ص٥٤).

ولئن هبطت أسعار النفط بعدما اعترت عتبة تفوق ٦٨٪، أي ما يعادل ١٢٠ دولار للبرميل، وذلك منذ يوليو ٢٠١٤م، إلى مستويات ٤٠ دولارًا إلى غاية الوقت الحاضر أو ما يعادلها شيئًا ما إلى قرابة ٥٠ دولارًا والمرتبطة بتراجع معنويات الاقتصاديات الدول الناشئة كالصين وروسيا ودول منطقة اليورو. وإذا كانت اقتصاديات دول الخليج تقوم تحديدًا على النفط كمصدر رئيس وأحادي الأجانب للدخل القومي فإن

صندوق النقد الدولي ما زال يحذّر من مغبة الأمر مع إعطاء تحذيرات بهذا الشأن على خلفية إنجاز التنويع بالتخلي تدريجيًا عن هذا المصدر الطاقوي الفريد من نوعه والمتمثل في النفط، وذلك قصد معالجة الاختلالات البنيوية لإعطاء دفع جديد لتطورات خارج أسواق النفط. هذا ما حذّر منه خبراء الطاقة جميع الحكومات الخليجية على ضرورة التفكير فيه مليّاً بل سويّاً لاتخاذ التدابير اللازمة والقرارات الصائبة بخصوص إطلاق إصلاحات هيكلية ذات طابع اقتصادي متفتح والتي تقبلتها من جهتها بشيء من المباركة وهي آخذة حيز التنفيذ تقول التقارير الرسمية . كما تشكل هذه التدابير غير المسبوقة ضرورة تنويع مصادر الدخل بهدف تقليل الارتباطات على الاعتماد على الإيرادات النفطية. إلا أن التوجه الغالب في هذا الشأن بالرغم من صعوبته وذلك ليس بجعله قابلاً للتطبيق على أرض الواقع فحسب، بل يتطلب حيزًا من الوقت الكافي بجعل التدابير الموصدة في سبيله ناجحة من خلال تعويضه بما هو أفضل من النفط.

هذا ما تحاول المملكة العربية السعودية تداركه بإعلان استعدادها المطلق عن طريق خطة لعصر ما بعد النفط في ٢٥ أبريل ٢٠١٧م، وذلك بحسب تصريحات ولي ولي العهد السعودي سمو الأمير محمد بن سلمان، مؤخرًا لشبكة بلومبرج . فضلاً عما عبر عنه الخبير الاقتصادي السعودي عبد الواحد الحميد بأن "فكرة اقتصاد ما بعد النفط مطروحة خليجيًا منذ عقود، ولكن لم يتم اتخاذ خطوات جادة سوى خلال الأشهر الأخيرة نتيجة تزايد الضغوطات على الموازنات العامة". أما الإمارات العربية المتحدة بدورها فقد عبّرت بقبولها الفكرة أو المشروع في يناير الماضي عن خطتها لعصر ما بعد النفط ضمانًا منها لتنويع الاقتصاد الوطني عن طريق تحقيق توازنات بين قطاعاته بما يضمن استدامته للأجيال المقبلة. وفي هذا الصدد أكد ولي عهد أبو ظبي الشيخ زايد آل نهيان من جهته في نوفمبر ٢٠١٥م، على "أن الإمارات بدأت استعداداتها المبكرة لوداع آخر قطرة نفط في هذا البلد الذي يتجه استراتيجيًا نحو مصادر الطاقة المتجددة بخطة كبرى تناهز ٨٢ مليار دولار".

ومهما يكن حتى وإن دخلت السعودية كأكبر احتياط عالمي مجال البحث عن طاقات بديلة للنفط عن طريق تبني سياسة اقتصادية رشيدة مراعاةً منها عدم الوقوع في قطيعة اقتصادية مع الواقع الراهن خاصة مع المداخيل المرتبطة بالموازنة العامة من ناحية، وفي علاقاتها الخارجية مع العالم من ناحية أخرى، فإنها عزمت الدخول هذا الصرح منذ أزيد من عقد عن طريق بناء حصص في شركات حكومية مثل عملاق النفط "أرامكو"، فضلاً عن فتح استثمارات لتطوير الأصول غير المستغلة كالحيازات الكبيرة من الأراضي والثروات في قطاع التعدين. هذا إلى جانب تحويل أجزاء من منظومة الرعاية الصحية الحكومية إلى شركات تجارية وغيرها من الإجراءات الأخرى تباعًا .

أما الكويت من جهتها فإنها تقوم بخطوات جادة بالمثل في هذا السياق بحيث يقول الخبير الاقتصادي الكويتي عدنان الدليمي والذي يحذّر من مغبة الأمر كون أن الوضع العام ليس بالسهل بهدف الاعتماد على الذات من خلال التخلي عن النفط والاستعداد لما بعده خصوصًا وأن دول مجلس التعاون الخليجي اعتمدت عليه بنسبة ٨٠٪ من اقتصادياتها ومنذ فترة طويلة. وبالرغم من اعتماد الكويت كأول دولة في مجلس التعاون الخليجي على هذه المادة الحيوية خاصة في القطاع النفطي بنسبة ٨٥٪ من إجمال الناتج المحلي حيث شكلت الإيرادات النفطية أكثر من ٨٣٪ من إجمالي إيرادات السعودية (http://www://alanba.com).

اقتصاد الغد يتماشى مع السوق وليس مع الدولة بتوسيع رقعة التكنولوجيا الالكترونية والمعلوماتية

إن إحداث نقلة نوعية خاصة في الاقتصاد النفطي إلى ما بعده ليس بالأمر الهيّن، بل يتطلب رؤى وجهود جبارة بل قدرات وطاقات معتبرة من حيث الاستعداد لتقبل المرحلة بشيء من القناعة والإرادة الصلبة حيث التخلي عن هذه المرحلة حيث النفط هو سيد الموقف، بل العمود الفقري على مدار عقود خلت إذ يتوجب الاستثمار في الفرد كرأس مال اجتماعي قادر على تعويض النفط بالأفكار والبرامج والمشروعات الهادفة من أجل خلق فائض القيمة. هذا ما ينطبق على باقي دول مجلس التعاون الخليجي خاصة قطر مثلاً والتي تعتمد على ٧٠٪ من الإيرادات المالية نتيجة بيع كل من النفط والغاز. أما البحرين وسلطنة عمان (حيث يعدان الحلقة الأضعف بالمجلس في الموارد النفطية) حيث تصل عوائدهما بنسبة ٢٥٪ من الناتج المحلي لدى الأولى، أما الثانية فتقدر بنسبة ٥٠٪.

لكن كل ما في الأمر أنه بالرغم من الإلحاح القوي في التفكير جديًا حول الاستعداد لما بعد النفط فإن الحكومات الخليجية عليها أن تأخذ هذا الاتجاه محمل الجد بزيادة الاستثمارات في القطاعين الخاص والأجنبي مع تسهيل الإجراءات القانونية والتشريعية لضمان نجاحهما بجعلها يتماشى مع روح العصر مع توسيع نطاقهما عبر الأنشطة والقطاعات الحيوية الأخرى في ذلك كالزراعة والنقل والتعليم والصحة والخدمات والسياحة.

على الحكومات الخليجية أن تتجه إلى زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحسين المناخ التشريعي

ثالثًا: الصعوبات والعراقيل

لقد سجلت دول مجلس التعاون الخليجي عجزًا ولأول مرة في موازنتها العامة مما أجبر بعضها إلى الاقتراض أو السحب من السندات أو الاحتياطات الدولية، الأمر الذي حتم عليها انتهاج سياسة التقشف لترشيد النفقات العامة عن طريق خفض الإنفاق، وإصلاح منظومة دعم الوقود في إطار تبني سياسة اقتصادية منفتحة كبرامج الخصخصة وتحرير بعض القطاعات وفتحها أمام المستثمرين المحليين والأجانب.

ومن الصعوبة بمكان إيجاد حلول مناسبة لعهد ما بعد النفط يتماشى ومستوى وتيرة التنمية التي حققتها عائدات النفط سابقًا إذ تتطلب قدرًا وافيًا من الرؤى والجهود الفكرية فضلاً عن التمويل من أجل تعويض هذا الواقع الاقتصادي بأفضل منه من خلال تجاوز صعوبة المرحلة بكل قناعة واقتناع في إطار التنمية المستدامة بدءًا من توزيع مصادر الدخل لضمان نمو يليق بالفترة الحالية إلى ما بعدها بكل سلاسة عن طريق الاستعداد المبكر والتهيئة الكاملة والكافية في تخطيها وبكل سهولة من خلال توافر جملة من الشروط والآليات.

إن الاستثمار في قطاعات حيوية وذات مردودية اقتصادية خارج النفط يتطلب بدوره الابتعاد التدريجي شيئًا فشيئًا عن "ثقافة النفط" بإحلال بدائل عقلانية وتبني خيارات رشيدة ذات بعد استراتيجي غير مسبوق كونها مدعمة من قبل الجميع سواءً المسؤول أو المسؤول عنه عن طريق الاقتصاد وبيئته أو ما يتعداها ويدور في فلكه من سياسات عامة مساعدة لبلوغ حاجيات الفترة وتحدياتها . فالأمر يقوم على كل من التفكير والتخطيط الإستراتيجيين عن طريق إنشاء مكاتب للدراسات وشبكات تواصل مع الفواعل الاقتصادية والشركاء الاجتماعيين في هذا الخصوص وذلك بجمع المعلومات وصبر الآراء واللامشروط في تلقي المرحلة والتجاوب معها بكل أريحية خاصة في شقيها النفسي/ السوسيولوجي أو الاقتصادي / المالي، وذلك ليس في تجاوز خطورة المرحلة الراهنة وتداعياتها فحسب، بل في العيش في ما يلي هذه المرحلة بكل هدوء

وسكينة لمواصلة العهد خارج النفط مع مصادر طاقوية أخرى كالغاز الطبيعي والزيوت والوقود الحيوي (الكوارثي،٢٠٠٩، ص٢٥-٣٤).

ولعل الإمارات تعد من دول مجلس التعاون الأكثر مواءمة في تنويع مصادر اقتصادها بنسبة مساهمة النفط والتي تقدر بـ ٣٠٪ على عكس ما عرفته في سبعينيات القرن الماضي بنسبة ٩٠٪ من خلال ما اتخذته من تدابير جريئة في يونيو الماضي بقرار يقضي بتحرير أسعار الوقود. هذا ما دفع السعودية إلى التوجه نحو تنويع اقتصادها منذ عقدين بحكم استفادتها من قاعدة استثمارية صناعية تقدر ب ١٥٠ مليار دولار. وما اتخذته السعودية من تدابير وإجراءات غير مسبوقة لا تقل أهمية عن نظيرتها بدول المجلس التعاون الخليجي بهدف خفض الدعم عن المشتقات النفطية كتعديل أسعار الطاقة وتعريفة استهلاك الكهرباء.

والأمر يكمن في كيفية التوصل في تبني مجالات وإرساء قطاعات جديدة لمشروع ما بعد النفط أمام المواطن "الريعي" الذي تعود منذ فترة على مصادر الاقتصاد النفطي بتقبل منه هذه الفكرة الجديدة بالتخلي عنه وتعويضه بمصادر تتناسب معه وتتماشى بحسب مستواه بحيث يكون فيها هو المستثمر والمنتج والمستهلك أيًا كان وفقًا لوعيه وثقافته وعلاقاته بفكرة الاقتصاد الجديد خارج النفط. فالأمر يتوجب استعدادًا فائقًا من حيث إرساء جملة من الفواعل والعوامل الأساسية في إدارة مرحلة ما بعد النفط. هذا ما تحاول السعودية أن تقوم به من خلال توجيه زيادة حجم صندوقها السيادي للدخول في عهد الاستثمارات التي قد تصل إلى تريلوني دولار كخطوة جادة وجديدة نحو اقتصاد ما بعد النفط.

إلا أن الاتكال على النفط وحده خارج بدائل طاقوية قد يعرّض الاقتصاد إلى هزات مالية لها تداعياتها على أكثر من مستوى، الأمر الذي يعود بنا إلى مجال الاستثمار أكثر وبطرق عقلانية في مجالات كالتربية والثقافة والتعليم والسياحة والطاقة الشمسية وغيرها بهدف تجاوز المرحلة الصعبة خاصة في عهد الأزمة المالية العالمية التي تعصف باقتصاديات العالم أجمع. لكن ربط الاقتصاد المنتج بفترة ما بعد النفط يعني التفكير في انتهاج سياسة تقوم على الإنتاج والإنتاجية عن طريق التصدير بواسطة المرور بالتجارة المربحة خارج النفط مرورًا بالعمل وتقسيمه بما يضمن بناء رؤية استراتيجية اقتصادية فعالة.

وغني عن البيان بأن ربط فكرة الاقتصاد خارج النفط يتوجب مراحل وخطط وآليات مدروسة سلفًا بل مبتكرة من البلد المعني نفسه ومن داخل الاقتصاد النفطي ذاته وذلك ليس بنية تجاوز المرحلة النفطية فحسب، بل بتخطيها بكل قدرة عالية ونفس ثري وعالم بمخاطرها وتحدياتها عن طريق تهيئة الأرضية الصلبة التي يتكئ عليها الاستثمار المباشر ، الآني والمتوسط والبعيد المدى. كما يشمل هذا التوجه إحياء قطاعات ودعم نشاطات جديدة بحكم أنها غير معهودة سلفًا خاصة في كل من الزراعة والصناعة والتعليم والبحث العلمي والسياحة؛ أي بمعنى الاعتماد على الذات دون سواه كخطوة أولية صوب اقتصاد ما بعد النفط.

إن مواجهة الأسوأ جاء من خارج مجلس التعاون لدول الخليجي أكثر منه من الداخل وذلك بمزيد من الضغوطات الخارجية بالرغم من ارتفاع الحاجيات الداخلية وتزايدها على الموازنات العامة للدول المصدرة للنفط عامة، ودول مجلس التعاون الخليجي خاصة. إلا أن تراجع أسعار النفط بات يضغط على الاحتياطات المالية الضخمة التي تتوافر عليها دول مجلس التعاون الخليجي مما جعلها أكثر صمود لهذه الفترة العصيبة في مواجهتها. هذا ما تحاول بعض الدوائر المالية والإعلامية الغربية مغازلته عن طريق التكيف مع الأوضاع والظروف المالية لما يلي فترة ما بعد النفط دون الاستعداد لها استعدادًا كاملاً وكليًا لكنه مدروسًا نحو الاستثمار عن طريق جهد النفس والاتكال على الذات في رفع التحديات القريبة والتهديدات البعيدة أيّاً كانت في زمن العولمة . هذا ما حاولت مجلة "ذي إيكومينست" في أحد أعدادها مؤخرًا التطرق إليه وذلك على أساس أن كل من الكويت وقطر والإمارات قادرة على تكييف أوضاعها المالية لمدة عقد آخر من الزمان، على الرغم من الانخفاضات والتقلبات التي تشهدها أسواق النفط، في حين تواجه السعودية وسلطنة عمان والبحرين، ضغوطات أكبر على موازناتها المالية (http :// arabic.rt.com).

ولعل الملفت للنظر أنه بالرغم من امتلاك السعودية احتياطي من العملة الصعبة يتجاوز قيمته ٧٠٠ مليار دولار في نهاية ٢٠١٤م؛ إلا أن وتيرة الإنفاق والتسديد اليومي أتت على

مرحلة ما بعد النفط تتطلب وداع مداخيل الطفرة وقدرة دول مجلس التعاون على تجاوزها باقتناع

مبلغ يقدر بـ ١١٥ مليار دولار خلال السنة الموالية ٢٠١٥م، الأمر الذي بات يفرض عليها تبني سياسة اقتصادية أكثر انفتاحية وملائمة لفترة ما بعد النفط وذلك ليس من خلال الصمود في وجه الأزمة المالية المرتبطة بأسعار النفط فحسب، بل في مواكبتها من خلال الإعداد في كيفية تبني خطوات جبارة لما بعد النفط. بينما نجد على خلاف ذلك كل من سلطنة عمان والبحرين بهما مستويات ديونهما التي وصلت إلى ٦٥٪ من ناتجهما المحلي الإجمالي وهذا إلى غاية نهاية ٢٠١٧م، بحيث أصبح عليهما لزامًا التغلب على هذه المرحلة عن طريق العودة إلى بيع سعر البرميل الواحد مثلما كان عليه الحال ١٢٠ دولار لتعديل موازناتهما العامة.

رابعًا : الحلول والمقترحات

إن خير دليل في تجاوز مرحلة ما بعد النفط بكل سهولة ويسر يكمن في ما مدى علاقة النفط بالأسواق العالمية بالرغم من الاحتياطات المالية الضخمة التي تتوافر عليها دول مجلس التعاون الخليجي بحكم ارتباطها الوثيق بما يجري عليه الحال في إطار الارتهان بالخارج لدعم الداخل وتحولاته وفقًا لتطور التنمية لديه . أي بمعنى آخر أن الطفرة المالية سوف تزول ومعها آخر قطرة نفط. فما هي الحلول والاقتراحات الممكنة في هذا الخصوص.

عمليًا، إن تخطي مرحلة ما بعد النفط يكمن في ما بذرته العقود الماضية من ثروات ربما كانت من وراء هذا الظرف الراهن في دورته النهائية والأخيرة إلى توديعه من خلال قدرة دول مجلس التعاون الخليجي في تجاوزه بكل قناعة واقتناع.

وبناءً على تطور التكنولوجيا في كل الميادين والقطاعات الحية اليومية والمرتبطة بالدول المستهلكة للنفط فإن التفكير ما زال جاريًا على قدم وساق بالتخلص منه والذي يرمز إلى التبعية الاقتصادية في منظورها الخاص وهي ما زالت تشتكي منه بارتباط اقتصادياتها بمصدر طبيعي قد لا يلزم هذا التطور الفعلي القدرات الاقتصادية والتجارية والمالية الدول المصدرة له.

ومن الحلول المقترحة في هذا الصدد تكمن في ما يلي:

- الاستثمار المحلي عن طريق (تحسين التشريعات والإعفاء الضريبي عبر القوانين المالية).
- تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق (إنشاء صندوق ضمان القروض، إرساء الصناعة التقليدية، وتحقيق التنافس بربطه بالأسواق المحلية والإقليمية فالعالمية بواسطة الدعوة إلى جودة المعايير، والاستغلال الأحسن للموارد المالية والمادية والبشرية، وتشجيع التسويق، وتطوير نظام المعلومات من خلال قدرته على تحليل البيئة التنافسية فضلاً على التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية عن طريق دراسة أحوال السوق ومنتجاته الرائجة فيه إلى جانب كل من العرض والطلب المرتبطين به وفيه من خلال علاقته بشريحة المستهلكين مع دراسة مستفيضة لكل المخاطر المحدقة بالسوق في إطار الاستثمار الجاد ذي المردودية الفعالة عن طريق ما يمنحه سوق العمل من فرص للعمل).
- الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة (تمويل المشروعات، الترخيص للأجانب الراغبين في الإقامة، تحويل رؤوس الأموال، خلق أسواق محلية وإقليمية، وتشجيع تنقل الأشخاص والبضائع والخدمات ...).

الخاتمة :

وعلى وقع هذا السيناريو غير المعهود جراء فكرة نضوب الطاقة على رأسها النفط الذي بات يهدد من الاقتصاديات العالمية على رأسها الدول المصدرة عامة ودول مجلس التعاون الخليجي خاصة في الاستعداد المبكر واللامشروط في تجاوز المرحلة بالرغم من خطورتها وصعوبتها، الأمر الذي يبقى متوقفًا على قناعة كل من الحكومات ورغبة المجتمعات في التصدي له بكل شفافية ووضوح.

ومن هنا تلجأ دول مجلس التعاون الخليجي وفقًا لسياستها العامة في إدارة المرحلة آجلاً أم عاجلاً وبدون قطيعة على أن تسلك منعرجًا حاسمًا بفعل عامل التنمية السائدة ودرجة بلوغه النضج والمردودية والعطاء عن طريق توسيع لمجالاتها الحيوية لا في تقبل مرحلة ما بعد النفط فحسب، بل في التجاوب معها مهما كانت حتميتها المصيرية لأن عهد النفط بدأ يأخذ منعطفًا حاسمًا عن طريق التقلب في أسعاره وفي عمق الأزمة المالية العالمية حيث مداخيل الموازنات العامة في تناقص مستمر من جهة، وأن فكرة نضوب الطاقة على رأسها النفط باتت تدق ناقوس الخطر من جهة أخرى.

وأخيرًا وليس بآخر فإن حتمية التجاوب مع معطيات الفترة وظروفها الاقتصادية والمالية والنقدية يسترعي الاهتمام بالفرد للإسهام أكثر في دواليب الاقتصاد المنتج بجعله قادرًا على العمل والإنتاج والتسويق لمنتجات بلده في ظل تزاحم الثقافات وتباين الحضارات وتنوع الاقتصاديات في العالم على أن الأقوى هو صاحب القدرة على التخلي عن الفترات العصيبة بتغييرها بفترات موائمة وأكثرها عطاءً وازدهارًا في ظل التحولات العالمية والرهانات الإقليمية والتغيرات الوطنية .

* أستاذ محاضر بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائر ٣

دول الخليج الأكثر إنفاقاً على التسلّح بنسبة ٢,٧٪ من الدخل القومي العالمي

تأثير المتغيرات الاقتصادية على تسليح دول مجلس التعاون الخليجي

للحرب صفة مرحلية لإزالة المعوقات التي تعترض سبيل الحياة السلمية؛ وفي وقت ليس ببعيد كان يمكن القول أن العلاقات الدولية يديرها شخصان هما الدبلوماسي والجندي، لكن رجل الاقتصاد فرض نفسه مؤخرًا على ميادين القتال، لترتيب صراع ملفات التنمية، وملفات الحرب الاقتصادية. وقد قال نابليون بونابرت إنّ الجيوش تزحف على بطونها أي أن الجندي لا يمكن أن يقاتل إلا إذا كانت معدته ممتلئة. دون أن يعني ذلك انتزاع قطعة الخبز من فم الشعب ،ونستطيع الإضافة دون تحفظ أن الجيوش لا تستطيع الزحف بغير سلاح. لذا تعيد كل دولة بناء اقتصادها ومؤسساتها وقدراتها ومواردها المادية والبشرية وقوانينها لتوفير حاجات الحرب بناء على الإمكانات المتاحة لها وتوافر التسليح لرفع الجاهزية القتالية للقوات العاملة.

د. ظافر محمد العجمي

ولسنوات طويلة حالت وفرة مادية في الخليج العربي دون المساس بقوت ورفاه المواطن الخليجي رغم كلفة الحرب الباهظة، فقد جربنا الحرب العراقية الإيرانية وكلفتها المادية الباهظة ١٩٨٠ –١٩٨٨م، وجربنا حرب تحرير الكويت ١٩٩٠م، وكلفتها التي أدمت الاقتصاد الخليجي برمته ، كما نجرب حاليًا حرب إعادة الشرعية في اليمن. فمما لاشك فيه أن الاقتصاد الخليجي ليس في أفضل أحواله، ومن أسباب ذلك التزامات الخليجيين بالإنفاق على شعوبها وعلى سلاحها في زمن الانخفاض الكبير في أسعار النفط والاستدانة بمبالغ هائلة. بل ذهب البعض إلى أن بعض دول الخليج ستواجه إفلاسًا هيكليًا، مبرهنين على ذلك بالخطط التي طرحت لبيع أسهم شركات نفطية كبرى .لكن التحدي الكبير هو في تصور دول الخليج وهي تحت تأثير المتغيرات الاقتصادية ،فكيف ستتسلح ، وكيف ستدير صراع مسلح لفترات طويلة لو نضب النفط وهو مصدر الدخل الرئيسي!

اقتصاد الدول الخليجية أمام المتغيرات الدولية

تصنف اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ضمن اقتصاديات الدول النامية رغم أنها تدخل في إطار الاقتصاديات النفطية التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية وارتفاع متوسط دخل الفرد فيها .لكن هناك من يقول إنه رغم علو الطاقة التمويلية إلا أن دول الخليج التي رصدت للجاهزية العسكرية قدرًا غير يسير من إمكاناتها الاقتصادية قد فشلت في جعل المبلغ الضخم قوة عسكرية فعالة مخلفة انعكاسات مأسوية على أحوال الخليج. وفي أجندة التفاهمات الاستراتيجية بين الغرب ودول الخليج تأتي قضية الأمن الخليجي وقضية الاقتصاد الخليجي القائم على النفط، مرتبطتين بشدة. ولهما أولوية مشتركة، فباستقرار الأمن ينمو الاقتصاد، وبنماء الاقتصاد يتعزّز الأمن. فقد باتت التطورات الاقتصادية العالمية ومن ضمنها الاقتصاد الخليجي يتبع بدرجة كبيرة الاقتصاد الأميركي والسياسية الخارجية الأميركية في تعاطيها مع دول العالم، إذ تدل مؤشرات عدة على أن التوجهات الأميركية منذ وصول الرئيس ترمب إلى السلطة ستحمل تأثيرات في اقتصاديات دول الخليج، وتحديدًا على قطاع الطاقة، نتيجة تصريحات ترمب الهادفة إلى جعل بلاده مستقلة في قطاع الطاقة . إلا أن دراسات اقتصادية عدة من جهة أخرى خلُصت إلى أن الدول الخليجية تتمتع بوضع جيد يمكّنها من الصمود أمام القرارات السياسية والاقتصادية للإدارة الأميركية الجديدة، كون اقتصادها متنوع

حتى ولو كان المنتج هو النفط، بالإضافة إلى امتلاكها صناديق للثروات السيادية والفوائض التجارية.

أما المحدد الإيراني فيأتي بعد المحدد الأمريكي كتحد ومتغير اقتصادي ذا تأثير على تسلح ليس إيران فحسب بل ودول مجلس التعاون الخليجي أيضًا جراء رفع العقوبات الاقتصادية عن طهران وإعادة الكثير من أرصدتها المجمدة. فإيران لن تكون بعد الآن خاضعة لحظر التسلح، بناء على قرار من مجلس الأمن الدولي .حيث أعلنت إيران أنها ستقوم باستثمار ٢١ مليار دولار لتحديث بنية الجيش الإيراني، والذي يحتاج بسبب العقوبات إلى تجديد أسلحته ويتوقع أن تنتعش التجارة العسكريَّة المنصبة على إيران خصوصًا مع روسيا، فروسيا هي أول من يقف على رأس طابور المستفيدين لبيعها طائرات حربية ودبابات متطورة، وأيضًا، بيع إيران صواريخ بحرية ووسائل حربية أخرى وصل بعضها كمنظومة الدفاع الجوي المتطورة "اس ٣٠٠".و وفقًا لتصريحات بين الجانبين سيرتفع حجم التبادل التجاري من ٥ مليارات إلى ٧٠ مليار دولار سنويًا. وفي العام ٢٠١٤م، وقّعت روسيا وإيران اتفاقًا لبناء مرحلة جديدة في مفاعل بو شهر، حيث سيستمر التعاون في مجال التقنية النووية بين إيران وروسيا بشكلٍ عام.

سيبري: دول الخليج هي الأكثر إنفاقًا على التسلّح

حين بدأت دول مجلس التعاون بوضع اللمسات الأخيرة على أضخم برنامج للتسلح في أوقات السلم في التاريخ عبر طلبات شراء ضخمة. رافق أنباء الصفقة في العقد ونصف الماضي -كما يقول الكثير من المحللين- فشل في ترجمة الـ ١٢٣ مليار دولار التي صرفت بعد خلط مفاهيم عدة بين سباق التسلح وبناء الجيوش، مما يطرح سؤالا عن مدى قدرة الخليجيين على الوصول جراء تسلحها إلى تحقيق التوازن مع التهديد المفترض القائم حاليا وهو جمهورية إيران الإسلامية؟

فمن المعروف أن هناك بناء للترسانة العسكرية BUILD UP وهناك سباق تسلح ARMS RACE. حيث شمل مفهوم التسلح مختلف أنواع العتاد القتالي من أسلحة وذخائر ومعدات ووسائل توجيه واتصال وقيادة، وكذلك وسائل نقلها وحفظها وصيانتها. ولا يمكن توفير الأمن وصيانة رفاهية المجتمع إلا بوجود قوة عسكرية منظمة ومسلحة تسليحًا مناسبًا تتولى شؤون الدفاع عن مصالح الوطن .أما سباق التسلح فيقوم على أشكال عدة، منها نوع يراد من خلاله اللحاق بدول أخرى تشكل تهديدًا استراتيجيًا للدولة، ونوع آخر يراد به التفوق على مصدر التهديد، والنوع الأخير هو خليط من أسباب عدة لكن المبتغى هو التفوق في التسلح. وقد كان التسلح يختلف من وجهة نظر استراتيجية ومن ناحية النوعية والكمية، عن بناء الجيوش الذي تم في دول الخليج من جراء طفرة السبعينات النفطية التي صاحبت الاستقلال، ثم تلاها مناخ الانفجارات الذي فرض نفسه لعقدين، وجعل السلاح يتدفق على المنطقة بغزارة.

وهنا لا بد أن نشير إلى أن التوازن العسكري الاستراتيجي هو أن محصلة تقييم مكونات القدرة العسكرية بين طرفين متضادين تكون متعادلة، وأن الفرق بينهما في القوة والقدرة العسكرية يكون

محدودًا، بحيث لا يمكن لأي منهما أن يحقق موقفًا استراتيجيًا عسكريًا لمصلحته، ويجعله يفرض إرادته، من خلال استيلائه أو تدميره لأهداف ذات قيمة استراتيجية للطرف الآخر، ويمكن أن يختل ميزان القوى سواء بامتلاك أحد الأطراف دون الآخر السلاح النووي أو التقليدي.

واستنادًا إلى الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام «Stockholm International peace research Institute **Sipri**» فإن الدول الأكثر إنفاقاً على التسلّح هي دول الخليج، حيث يشكّل هذا الإنفاق نسبة ٢,٧٪ من الدخل القومي العالمي. لكن دخول الحرب لم يكن في يوم ما قرار يؤخذ دون تروي، لذا وحين لا تتوفر ميزانية الدفاع والأصول المالية المخصصة لجاهزية القوات المسلحة، تقوم الدول في دخول تحالفات إقليمية أو دولية.

وحسب بيانات globalfirepower.com تأتي على قائمة أعلى ميزانيات الدفاع حتى ٢٠١٥م الولايات المتحدة ثم الصين. لكن المركز الثالث تحتله دول خليجية هي المملكة العربية السعودية بميزانية قدرها $٥,٦٧٢,٥٠٠,٠٠٠ ودين داخلي $١٦٦,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ واحتياطي من النقد الأجنبي والذهب يبلغ $٦٦٠,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ والقوة الشرائية المكافئة $١,٦١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠. وتأتي في المرتبة ٢٤ في ميزان القوة من أصل ١٢٦دولة. والمركز ١٧ تحتله دول خليجية أخرى هي دولة الإمارات العربية المتحدة بميزانية قدرها $١,٤٣٧,٥٠٠,٠٠٠ ودين داخلي $١٧١,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠ واحتياطي من النقد الأجنبي والذهب يبلغ $٧٩٩,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ والقوة الشرائية المكافئة $٦,١٧١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠. وتأتي في المرتبة ٥٨ في ميزان القوة من أصل ١٢٦ دولة. المركز ٣١ في قائمة أعلى ميزانيات الدفاع تحتله سلطنة عمان بميزانية قدرها $٧,٦١٥,٠٠٠,٠٠٠ ودين داخلي $١٠١,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ واحتياطي من النقد الأجنبي والذهب يبلغ $١٥٧,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ والقوة الشرائية المكافئة $١,٦٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠. وتأتي في المرتبة ٧٧ في ميزان القوة من أصل ١٢٦ دولة. أما المركز ٣٨ بقائمة أعلى ميزانيات الدفاع فتحتله دولة الكويت بميزانية قدرها $٥,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ودين داخلي $٣٥,٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠ واحتياطي من النقد الأجنبي والذهب يبلغ $٣١,٤٣٠,٠٠٠,٠٠٠ والقوة الشرائية المكافئة $٢٨٢,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠. مما جعلها تأتي في المرتبة ٧٨ في ميزان القوة من أصل ١٢٦ دولة. أما المركز ٦٥ بقائمة أعلى ميزانيات الدفاع تحتله دولة قطر بميزانية قدرها $١,٩٣٠,٠٠٠,٠٠٠ ودين داخلي $١٥٦,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ واحتياطي من النقد الأجنبي والذهب يبلغ $٤,٢٧٧,٠٠٠,٠٠٠ والقوة الشرائية المكافئة $٣٠٦,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠. مما جعلها تأتي في المرتبة ٩٣ في ميزان القوة من أصل ١٢٦ دولة. والمركز ٧٨ بقائمة أعلى ميزانيات الدفاع تحتله مملكة البحرين بميزانية قدرها $٧٣٠,٠٠٠,٠٠٠ ودين داخلي $١٨,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠ واحتياطي من النقد الأجنبي والذهب يبلغ $٥,٠٥١,٠٠٠,٠٠٠ والقوة الشرائية المكافئة $٦٢,١٧٠,٠٠٠,٠٠٠ . مما جعلها تأتي في المرتبة ٩١ في ميزان القوة من أصل ١٢٦ دولة.

وعلى الجانب الموازي تأتي في المركز ٣٠ بقائمة أعلى ميزانيات الدفاع الجمهورية الإيرانية الإسلامية بميزانية قدرها $٦,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ودين داخلي $٦,٩٢٢,٠٠٠,٠٠٠ واحتياطي من النقد الأجنبي والذهب يبلغ $٩٣,٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠ والقوة الشرائية المكافئة $١,٣٥٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠. مما جعلها تأتي في المرتبة ٢١ في ميزان القوة من أصل ١٢٦ دولة.

عوائق المجمع الصناعي العسكري تتمثل في غياب القرار السياسي الخليجي الوحدوي لإيجاد تكامل صناعي عسكري

الإنفاق العسكري والأزمة الاقتصادية

يكون الصمود في الحرب، إلى جانب الطرف الذي يملك مكون اقتصادي قادر على تمويل متطلبات الدفاع. ويأتي التسلح في مقدمة القدرات العسكرية معتمد على القدرة الاقتصادية للدولة. ويمكن تعريف الإنفاق العسكري، بأنه الميزانية أو الموارد المالية المخصّصة لتعزيز القوى المسلحة لهذه الدولة وصيانتها وديمومتها، وتعكس هذه الميزانية كيفية ومدى تدارك التهديدات، أو حجم الوسائل والقوى التي تنوي استخدامها لذلك، كما أنها تعطي فكرة حول كمية النفقات التي تنوي صرفها في السنوات القادمة، لشراء السلاح، أو زيادة القوات. وبناء على دراسات معهد ستوكهلم كان للأزمة الاقتصادية تأثيرها القليل نسبيًا على الإنفاق العسكري العام في خليجنا، لأن دول الخليج ذات الموارد النفطية حققت أرباحًا إضافية لارتفاع الأسعار فدفعتها ثمنًا لأسلحة جديدة أو تسديدًا لعقود قديمة متفق عليها، وبذلك لم تتأثر بالأزمة الاقتصادية في إنفاقها العسكري بل يمكن ملاحظة أن هناك دولاً ضاعفت من إنفاقها العسكري لحماية مواردها هذه خوفاً من التهديد والمخاطر الداخلية، أو الخارجية.

حلول لتجاوز كلفة التسلح

ترهق كلفة التسلح الميزانية العامة خصوصًا في الدول النامية، التي قد لا تملك الإمكانات التي تؤهلها للحصول على السلاح دون أن تفقد استقلالها جراء خضوعها للدول المصدرة له ولهذا تتجه معظم الدول إلى التخفيف من ذلك بطرق عدة منها:

المتغيرات الاقتصادية على تسليح دول الخليج في مرحلة ما بعد النفط تحتم الاستثمار في التصنيع العسكري المشترك

● صناعة سلاح

تمتلك أكثر من دولة خليجية مجمع صناعي عسكري "Military-Industrial Complex" وهو مصطلح يشير إلى المنظومة الصناعية التي تدعم الجيش.

ولقد دفع لقيام تلك الصناعة توفر المال والعلاقات بالدول المصنعة، وتكنولوجيا الدفاع لم تعد حكرًا على الغرب. كما أن مصر والعراق وسوريا وكانت منتجة للسلاح تمر بأزمات وجودية، فتراجعت صناعتها فيما تقدمت بدول الخليج. بالإضافة إلى انتقال دول الخليج من مرحلة التهديد لمرحلة الدخول في الحروب مباشرة. فقد استطاعت السعودية جراء الإنفاق الضخم على التسلح من الحصول على حق فرض شروطها على الشركات المصنعة من خلال الهيأة العامة للصناعات الحربية منذ١٩٨٢م، عبر خمسة مصانع للأسلحة والمعدات الحربية، كالأسلحة الخفيفة والمتوسطة والمدفعية وذخائرها، كما تقوم بتجميع وتطوير دبابة ليوبارد مع ألمانيا، وتجميع قطع غيار الطائرات وهياكلها مع شركة بوينغ الأمريكية، بالإضافة إلى إنتاج أجهزة الاتصالات. كما تملك مصنع لتطوير وتحديث وتدريع العربات العسكرية. والنجاح الخليجي الآخر نجده في الإمارات حيث تحول معرض الدفاع الدولي "آيدكس" في أبو ظبي لنافذة تعرض منتجات عصب المجمع الصناعي العسكري وهما شركتي الإمارات للصناعات العسكرية "إديك"، ومؤسسة الإمارات لتكنولوجيا الدفاع "إنيغما". بالإضافة إلى صناعات عسكرية في دول خليجية أخرى بدرجات أقل. أما ما يواجه المجمع الصناعي العسكري الخليجي من عوائق فينحصر في غياب القرار السياسي الخليجي الوحدوي لخلق تكامل صناعي عسكري.وعليه فتأثير المتغيرات الاقتصادية على تسليح دول مجلس التعاون الخليجي في مرحلة ما بعد النفط تحتم الاستثمار في التصنيع العسكري الخليجي المشترك، مع التركيز على الذخائر ،لأن السلاح قد يستخدم مرة كل عقد، فيما تستنفذ ذخائر ضخمة حتى بتمارين السلم.

● الاستفادة من برنامج الأوفست

خاضت معظم الدول الخليجية تجربة "الأوفست"، لكن مرحلة العسر الاقتصادي في زمن الحاجة العسكرية تتطلب تركيز برنامج

العمليات المتقابلة الأوفست "Offset" عبر إلزام شركات السلاح بإعادة استثمار جزء من قيمة العقود داخل الخليج في المجمع الصناعي العسكري وليس المجالات المدنية، وتشجيع القطاع الخاص المحلي. رغم أن رجل الأعمال يرى أن جاذبية المشاريع العسكرية متدنية، إلا أن في ذلك قصور في الإدراك الاستراتيجي لرجال الأعمال، فتوطين الصناعة العسكرية يساهم في خفض الإنفاق على التسلح الخارجي ويضخ الوفرة في مشاريع تنموية ينفذها محليا. ويجب الإشارة إلى نجاح بعض أوجه الاستفادة من برنامج الأوفست في بعض دول الخليج، كبرنامج الأوفست الذي استحدث في الكويت عام ١٩٩٢م. كما أن السعودية تشترط على الشركات التي توقع معها عقودًا عسكرية كبيرة أن تعيد استثمار جزء كبير من هذه الأموال داخل السعودية في عملية نقل تكنولوجيا وبالتالي هنالك اليوم جزء كبير من قطع الغيار والأجهزة الإلكترونية والآليات العسكرية الأميركية تصنع داخل السعودية، حتى طائرات ودبابات في الجيش الأميركي تستورد قطع غيار تصنع داخل السعودية.

● دخول تحالفات

للفكاك من تبعية الدول المدينة جراء صفقات السلاح ،يمكن للدول صغيرة الحجم والإمكانيات الدخول في تحالفات مع دولة أو دول أخرى مساوية أو أكبر منها في القدرات. فالدور الرئيسي لمثل هذا الحلف متعلق بالحرب وتكون هذه المعاهدات دفاعية وهجومية. وعادةً يحتوي الحلف العسكري على معاهدات لا عسكرية مع المعاهدات العسكرية، بمعنى أن الحلف العسكري يجب أن يكون له حضور دبلوماسي في أروقة الأمم، وأن يستعمل الأدوات التفاوضية التي تمنحها له القوة والهيبة العسكريتين ولكن بأساليب مدنية، ومن هنا ضرورة الحكمة الدبلوماسية والتفاوضية في أي تحالف عسكري. ويقوم الحلف بسد النقص لدى بعض الدول بتوفير حراسة حرية الدول الأعضاء بالقوة العسكرية، حيث تساهم كل الدول الأعضاء فيه بالقوى والمعدات العسكرية .كما أن هناك دول ذات علاقات ممتازة بالحلف إلا أنها ليست جزءًا منه رسميًا وتعرف بالحلفاء الرئيسيين، ويمكن ضمها بصفات عدة، كما يفعل حلف شمال الأطلسي. كما يتطلب الأمر القدرة على تلقي المساعدة من بلدان الحلف الأخرى وتقديمها إليهم كمبدأ أساسي في السياسة الدفاعية فهناك دول عدة لا تستطيع استقبال وإسكان القوات الصديقة. لكن الجاهزية لمساعدة البلدان المجاورة في حال تعرضها للخطر إذا كانت محدودة فيجب تدارك الأمر بالاستعدادات، والتمارين المشتركة المتعددة. ولدى الخليجيين هيكل مقترح للجيش الخليجي الموحد. صحيح انه لم يقم لكن قوات "درع الجزيرة" بقيت تمثّل نواة قوة مسلحة لخدمة دول المجلس ولا زالت .وربما حققت فكرة الجيش الخليجي الموحد. فهي في مقدمة القوى التي تدافع عن أمن دول المجلس، وهناك قدر كبير من التكافل الاقتصادي في المجال العسكري بين دول الخليج؟

● ضرائب اقتصاد حرب

قد يتطلب الاقتصاد الخليجي في مرحلة ما بعد النفط أو في الكساد أو انخفاض الأسعار؛ ربط الأحزمة لتجاوز تأثير المتغيرات الاقتصادية على برامج التسليح فقد تلجأ الدول إلى حلول تقشفية، وفرض ضرائب. أو عند حدوث الخطر التحول دون تمهيد إلى اقتصاد الحرب "war economy" وهو مجموعة من إجراءات الطوارئ التي يتم اتخاذها من قِبل الدولة الحديثة لتعبئة اقتصادها للإنتاج خلال فترة الحرب. ويعني نظام إنتاج الموارد وتعبئتها وتخصيصها لدعم المجهود الحربي. وتتضمن بعض التدابير زيادة معدلات الضرائب، وتخصيص الموارد. ومن الجوانب الايجابية انه لوحظ أن الحروب يكون لها تأثير على تسريع التقدم التكنولوجي إلى حد أن الاقتصاد يتعزز بشكل كبير بعد الحرب، لا سيما إذا تجنب الدمار المربط بالحروب. إلا أن الطبيعة الإسرافية للكثير من حالات الإنفاق العسكري يمكن في نهاية المطاف أن تضر بالتقدم. وفي الآونة الأخيرة رفعت الهياكل الاقتصادية في دول الخليج شعار سن الضرائب، وربما يكون في ذلك تهيئة للشعب لتقبل اقتصاد الحرب لو حدث.

ختامًا

لقد رصد معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن دول الخليج هي الأكثر إنفاقاً على التسلّح ، ربما لكون التسلح في عرف بعض العرب عقيدة ثابتة تفرضها ظروف السلم كما تفرضها ظروف الحرب. إلا أن الجداول الإحصائية للتسلح أظهرت أن الدول العربية ليست الوحيدة التي تتسلح عالميًا، فهناك دول مثل سويسرا و السويد والنرويج وغيرها لديها إنفاق عسكري كبير رغم أن لم تخض حربًا منذ قرون. لكن المشكلة التي تواجه دول الخليج هي في السؤال الملح عن قدرة اقتصاد الدول الخليجية على الثبات أمام المتغيرات الدولية. كأثر الأزمة الاقتصادية جراء انخفاض أسعار النفط أو نضوبه على الإنفاق العسكري! حيث عرضنا حلول تتبناها دول عدة في ظروف مشابهة كتبني خيار التصنيع العسكري، والاستفادة القصوى من برامج الأوفست، والدخول في تحالفات أمنية، أو بالحل المر وهو عسكرة الاقتصاد بإجراءات و حلول تقشفية، وفرض ضرائب ولو مرحليًا.

* المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

برامج دعم الطاقة لم تحقق أي منفعة للشرائح الأضعف وأدت إلى ثقافة الهدر

رفع دعم عن الطاقة يخفض الاستهلاك ويرشد الإنفاق ويدعم الإصلاح الاقتصادي

شهدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال السنتين والنصف المنصرمة انخفاضًا في معدلات النمو الاقتصادي نتيجة للتطورات الدراماتيكية التي شهدها قطاع النفط الذي تراجعت أسعاره العالمية مع بداية صيف ٢٠١٤م، وكان لهذه التطورات تأثيرًا كبيرًا على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تمثل في انخفاض الإيرادات المالية للدول الخليجية المتأتية من تصدير النفط إلى النصف تقريبًا، بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥م. وبهدف مواجهة مشهد انخفاض الايرادات العامة الناجم عن الهبوط في الإيرادات النفطية والتي انعكست في تحقيق عجوزات في الموازنات العامة للدول الخليجية، فقد تبنت هذه الدول جملة من الإجراءات الهادفة إلى تصحيح أسعار الطاقة المحلية لتعكس كلفتها الحقيقية، واستطاعت معالجة المشكلة الصعبة سياسيًا والمتمثلة في انخفاض أسعار الوقود المحلية وأسعار الكهرباء، حيث رفعت كافة دول مجلس التعاون أسعار الطاقة على مدى العامين المنصرمين، وذلك لمواجهة تداعيات استمرار دعم أسعار الوقود والكهرباء وأثرها على المالية العامة، حيث قدرت الكلفة المباشرة لدعم الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي بنحو (٦٠) مليار دولار عام ٢٠١٤م. وترتفع هذه الكلفة إلى (١٧٥) مليارًا عند إضافة تكاليف أخرى لها مرتبطة بالبيئة والبنى التحتية والاستهلاك.

د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

ومن المتوقع أن يساعد إصلاح أسعار الطاقة بمختلف أنواعها على إبطاء النمو السريع في استهلاك الطاقة في المنطقة وسيدعم تصحيح أوضاع المالية العامة، وتحقيق الاستدامة المالية، وترشيد الإنفاق العام، وسيدعم الجهود المبذولة لتحقيق الاصلاح الاقتصادي الهادف إلى التخلص من التبعية المالية المطلقة لقطاع النفط والغاز وتحقيق التنويع الاقتصادي الذي يشكل المدخل الرئيس لاستدامة النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

وسنتناول في هذا المقال تأثير رفع الدعم عن أسعار منتجات الطاقة على الاقتصاد الخليجي، وعلى الإنتاج والتنمية، ومعدلات النمو، وماذا يمكن أن يوفر للموازنات الخليجية، وما الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية التي ستنجم على رفع الدعم عن المحروقات والطاقة، والمنافع والمكاسب التي ستجنيها دول مجلس التعاون من وراء رفع الدعم.

أولاً- إصلاح أسعار منتجات الطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

شهدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية زيادة في أسعار الطاقة حدث جلها مع انخفاض أسعار النفط في يوليو ٢٠١٤م، حيث يلاحظ ارتفاع أسعار اللتر للبنزين كمتوسط في دول مجلس التعاون من (٠,٢٩) دولارًا عام ٢٠١٤م، إلى (٠,٤١) دولار عام ٢٠١٧م، أي بنسبة ارتفاع قدرها (٤١,٤٪)، كما ارتفع متوسط سعر الديزل أيضًا بنسبة (٢٠٪)، حيث ارتفع اللتر من (٠,٣٠) دولار عام ٢٠١٤م، إلى (٠,٣٦) دولار في أبريل عام ٢٠١٧م. وارتفع كذلك متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسال بنسبة (٥٦,٩٪) والجدول التالي يبين ذلك.

انظر الصفحة التالية جدول أسعار منتجات الطاقة في دول مجلس التعاون...

جدول (١) أسعار منتجات الطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "إبريل ٢٠١٧"

الدولة	البنزين "دولار للتر"		الديزل " دولار للتر"		الغاز الطبيعي "دولار لكل مليون وحدة بريطانية		الكهرباء" دولار أمريكي لكل كيلو واط/الساعة"	
-	٢٠١٤-٢٠١٧		٢٠١٤-٢٠١٧		٢٠١٤-٢٠١٧		٢٠١٤-٢٠١٦	
الإمارات	٠,٤١	٠,٥٠	٠,٤٣	٠,٥٣	٠,٢٥	٠,٧٥	٠,٠٤	٠,١٢
البحرين	٠,٢٤	٠,٤٢	٠,٢٩	٠,٣٧	٢,٢٥	٢,٧٥	...	٠,٠٤
السعودية	٠,١٧	٠,٢٤	٠,٠٧	٠,١٢	٠,٧٥	١,٥٠	...	٠,١٠
عمان	٠,٤٢	٠,٥٠	٠,٤٣	٠,٥٢	١,٥	٣,٠٠	...	٠,٠٤
قطر	٠,٢٧	٠,٤٧	٠,٢٧	٠,٤٤	٠,٩٣	٠,٧٥	...	٠,٠٥
الكويت	٠,٢٢	٠,٣٤	٠,٣٢	٠,٣٦	٠,٨٨	١,٥٠	٠,٠٠٧	٠,٠١
متوسط دول المجلس	٠,٢٩	٠,٤١	٠,٣٠	٠,٣٦	١,٠٩	١,٧١	...	٠,٠٦

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول" أوابك"، التقرير الإحصائي السنوي، لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦

http://ar.globalpetrolprices.com/gasoline_prices - http://ar.globalpetrolprices.com/diesel_prices

وبالرغم من ارتفاع أسعار المنتجات النفطية في دول مجلس التعاون لكنها مازالت أقل من المتوسط العالمي وفي الولايات المتحدة البالغ (١,٠٢) و(٠,٧٠) دولار للبنزين و(٠,٩٠) و(٠,٦٧) دولار للديزل على التوالي، ونفس الشيء يقال عن متوسط أسعار الغاز الطبيعي (دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) الذي لازال أقل من المتوسط في الولايات المتحدة الامريكية (٢,١٨) دولار باستثناء البحرين وسلطنة عمان الذي بلغ فيهما السعر (٢,٧٥) و(٣,٠) دولار على التوالي في إبريل عام ٢٠١٧م.

أما فيما يتعلق بأسعار الكهرباء فقد ارتفعت هي الأخرى في أغلب دول مجلس التعاون الخليجي ، لكنها مازالت منخفضة، حيث تبلغ (٠,٦) دولار أمريكي لكل كيلو واط في الساعة، في حين تبلغ التسعيرة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة (٠,١٥، ٠,١٠) دولار لكل كيلو واط/ ساعة على التوالي.

وغني عن البيان، فإن استهلاك الفرد من الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي ليس مرتفعًا فحسب، بل يتزايد أيضًا وبصفة خاصة في كل من قطر والإمارات والسعودية. وتتراوح تقديرات متوسط التكلفة الضمنية للمستوى المنخفض لأسعار الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي وفقًا لأسعار النصف الأول من عام ٢٠١٦م، ما بين ٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات كحد أدنى وإلى (٧,٢٪) في الكويت كحد أقصى والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (٢) تقديرات التكلفة الضمنية للطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي ٪ من الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الإمارات العربية المتحدة	٢,٤	١,٣	٠,٨
البحرين	٧,٤	٥,٤	٣,٦
المملكة العربية السعودية	٩,٣	٧,٣	٤,٢
عُمان	٧,١	٤,٦	٢,٨
قطر	٥,٠	٤,٥	٣,٥
الكويت	٧,٥	٨,٠	٧,٢
دول مجلس التعاون الخليجي	٦,٧	٥,٣	٣,٤

Source: International Monetary Fund (IMF), Regional Economic Outlook:Middle East and Central Asia,October,2016,P.28

وتتفاوت التكلفة الصريحة لدعم الطاقة في الموازنات العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تفاوتًا كبيرًا، بيد أنها تبلغ بالمتوسط (١,١٪) من الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون الخليجي، وتصل إلى (٦,٨٪) في الكويت كحد أعلى والجدول التالي يبين ذلك.

جدول(٣) تقديرات التكلفة الصريحة للطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي المدرجة في الموازنة العامة

الدولة	القيمة "مليار دولار أمريكي"	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي
الإمارات العربية المتحدة	....	....
البحرين	١,١	٣,٥٪
السعودية	٠,٠	٠,٠
عُمان	٠,٨	١,٣
قطر	١,٢	٠,٧
الكويت	٧,٨	٦,٨
دول مجلس التعاون الخليجي	١٠,٩	١,١

Source: International Monetary Fund (IMF), Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, October, 2016, P.28

وغني عن البيان، فإن إصلاحات أسعار الطاقة التي جرت في السنتين المنصرمتين ستدعم تصحيح أوضاع مالية الحكومة عن طريق تخفيض إنفاق الموازنة على الدعم الصريح للطاقة وكذلك عن طريق زيادة الإيرادات من بيع منتجات الطاقة في السوق المحلية.

مما لاشك فيه فإن رفع الدعم عن أسعار الطاقة سيكون له تأثير إيجابي على العديد من القطاعات والأنشطة المختلفة لاسيما المالي المرتبط بمالية الحكومة وسيدعم من الجهود الهادفة لتحقيق الاصلاح المالي وذلك لتجنب الصدمات الناجمة عن تدهور الإيرادات العامة بفعل انخفاض أسعار النفط. كما سيساعد رفع دعم وقود المحروقات بمختلف أنواعها في الحد من عمليات تهريب إلى دول الجوار نتيجة اختلاف أسعار الوقود، مما سيسهم في استرجاع أموال من جيوب المهربين، يمكن الاستفادة منها في دعم الموازنة العامة.

ثانيًا- علاقة رفع الدعم بسياسات الإصلاح الاقتصادي:

أصبحت التكاليف المالية لدعم الطاقة باهظة وترهق موازنات الدول ، لذا بات مشهد إلغاء أو تقليص الدعم لمنتجات الطاقة كليًا أو بشكل تدريجي هو السائد عالميًا، وهذا ما دفع بدول مجلس التعاون الخليجي إلى تبني خطوات جريئة لإصلاح أسعار الطاقة سيكون لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي والتنمية بمختلف جوانبها في السنوات القادمة.

وتشير التكلفة الهائلة لدعم منتجات الطاقة والتي وصلت إلى (١٤٠) مليار دولار في عام ٢٠١٤م، إلى الفوائد الممكنة، التي ستعود من جراء إصلاح أسعار الطاقة المحلية سواء من الناحية المالية المباشرة أو من حيث الاستهلاك الهيكلي الإقليمي للطاقة.

وفي الحقيقة، فإن انخفاض أسعار النفط قد أدى إلى إيجاد بعض الزخم لدعم برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي في دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك إصلاح أسعار الطاقة . وفيما يلي استعراض للعلاقة بين رفع الدعم والإصلاح المالي ورفع كفاءة استخدام الطاقة.

١) رفع الدعم وإصلاح المالية العامة:

سيساعد ارتفاع أسعار الطاقة نتيجة لرفع الدعم الكلي أو الجزئي التدريجي على المنتوجات النفطية والغاز والكهرباء إلى إبطاء النمو السريع في استهلاك الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي الذي شهد نموًا كبيرًا خلال العقدين المنصرمين، وسيدعم تصحيح أوضاع المالية العامة، التي شهدت اضطرابًا نتيجة انخفاض الإيرادات العامة بسبب تدهور أسعار النفط بعد صيف ٢٠١٤م.

لقد دفع إنخفاض العوائد النفطية بدول مجلس التعاون الخليجي إلى تبني إصلاحات في المالية العامة، ففي جانب النفقات العامة تم اتخاذ إجراءات لضبط الإنفاق الجاري، لا سيما الإنفاق على الأجور والمرتبات، حيث قام بعضها بوضع سقف لمستويات الإنفاق العام واتجه بعضها الآخر إلى خفض الإنفاق الجاري بينما ربطت بعض الدول العربية الزيادة في أجور العاملين بالقطاع الحكومي بمعدلات الأداء والإنجاز وبارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات محددة. كذلك واصلت البلدان الخليجية خلال عام ٢٠١٦م، جهودها لترشيد نظم الدعم لا سيما فيما يتعلق بدعم الطاقة مع الحرص على تقوية أوضاع شبكات الأمان الاجتماعي.

وعلى صعيد الإنفاق الاستثماري، استهدفت السياسة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي إعطاء أولوية التنفيذ للمشروعات الضرورية التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على زيادة مستويات التنويع الاقتصادي، مع تركيز الإنفاق الرأسمالي على القطاعات الواعدة والمنتجة وزيادة مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ وإدارة بعض المشاريع والمرافق والأعمال من أجل تخفيف العبء المالي عن الموازنة العامة والإبقاء على الاستثمار عند مستويات محفزة للنمو الاقتصادي.

وعلى العموم، فقد ساهمت عملية رفع الدعم عن منتجات الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي في تخفيض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (١١,٦٪) عام ٢٠١٦ مقارنة بـ (١٢,٤٪) عام ٢٠١٥م، والمتوقع أن يتراجع العجز إلى (٧٪) و(٥,٢٪) في عامي ٢٠١٧و٢٠١٨م، على التوالي.

جدول (٤) رصيد الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٦-٢٠١٨)٪

الدولة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الإمارات العربية المتحدة	-٠,٣٠	١,٨٢	١,٢٧
مملكة البحرين	-١٤,٠	-١٠,٠	-٨,٤٠
المملكة العربية السعودية	-١٢,٤٢	-٧,٦٦	-٧,٣٠
سلطنة عمان	-١٤,٣٨	-١١,٨٦	-٧,٦٨
دولة قطر	-٨,١٤	-٤,٥٥	-١,٥٠
دولة الكويت	-٢٨,٨٩	-٢٠,٩٢	-١٨,٣٠
دول مجلس التعاون الخليجي	-١١,٥٢	-٥,٧٧	-٤,٩٥

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير أفاق الاقتصاد العربي أبريل، ٢٠١٧، ص ٨١

٢) رفع الدعم وتحسن كفاءة استخدام الطاقة:

مما لاشك فإن رفع كفاءة استخدام الطاقة يسهم في توفير موارد مالية للدولة، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن تدابير تحسين كفاءة استخدام الطاقة في ١١ دولة من الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) قد ساهمت في توفير ما يناهز(٤٢٠) مليار دولار من قيمة النفط بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠م.

وتجدر الإشارة إلى أن تحسن أداء كفاءة الاستهلاك وترشيده يبقى من أهم العوامل التي تؤثر على مستقبل الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك يشمل الكفاءة في جميع القطاعات النقل والمواصلات، والمباني والتشييد، والقطاع الصناعي، وكذلك الكفاءة في القطاعات التجارية والسكنية.

وأشارت إحدى الدراسات إلى أن ترشيد استهلاك الطاقة في جميع القطاعات بالمملكة العربية السعودية يقود إلى خفض نمو الطلب على الطاقة خلال العقود المقبلة. ويجمع الخبراء على أن السعودية قادرة على أن تكبح نمو الطلب الداخلي السنوي على النفط والغاز من المستويات الحالية التي تصل الى (٤-٥٪) وتخفضها إلى مستويات (٢,٨ ٪)، إذا التزمت بخطط إدخال الطاقة النظيفة كالطاقة الشمسية واستغلال طاقة الرياح، وإذا نفذت برنامج ترشيد الطاقة الذى يهدف إلى رفع كفاءة الطاقة. وتستطيع هذه الإجراءات أن توفر على المملكة حوالي (١,٥-٢,٠) مليون برميل نفط مكافئ في اليوم، وهذه تقارب الكمية التي تحتاجها المملكة للحفاظ على قدرتها الاحتياطية من حيث إنتاج النفط التي تعتبر صمام أمان أسواق النفط العالمية.

ثالثاً- الآثار الاجتماعية والبيئية لرفع الدعم عن منتجات الطاقة:

١) الآثار الاجتماعية لبرامج رفع الدعم عن المحروقات والكهرباء:

كشفت الدراسات المختلفة الخاصة ببرامج الدعم الخاصة بأسعار الطاقة إلى أن إعانات الطاقة لم تحقق أي منفعة ملموسة لشرائح المجتمع الأضعف، حيث أظهرت الأدلة التاريخية أن زيادة الاعتماد على الإعانات السخية تؤدي في الغالب إلى ثقافة انعدام كفاءة وهدر وإلى تأثير سلبي على البيئة. وعلى هذه الخلفية، بدأت دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى تبني إلغاء أشكال الإعانات على أسعار المحروقات والكهرباء بشكل تدريجي.

وجدير بالذكر فإن رفع الدعم الحكومي عن أسعار المحروقات ورسوم الكهرباء والماء سوف يوفر لدول مجلس التعاون الخليجي مبالغ يمكن استثمارها في مجال التنمية البشرية، حيث ستتمكن دول مجلس التعاون الخليجي من التركيز على تحسين مستوى التعليم بحيث يستجيب لمتطلبات القطاع الخاص والتقليل من الاعتماد على القطاع الحكومي كجهة رئيسة لتوفير الوظائف والتقليل من الاعتماد على العمالة الماهرة من الوافدين.

كما أن سياسة رفع الدعم عن الطاقة سوف تقلل التفاوت في الدخل بين الأفراد ، حيث أن الأفراد ذوي الدخل المرتفع يشكلون النسبة الأعلى من مستهلكي الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، وإذا تم التخفيف من أثار رفع الدعم عن الطاقة على الأفراد الفقراء في المجتمع، فإن نسبة التفاوت في الدخل بين الأفراد ستتراجع، إذ سيتحمل أثر ارتفاع الأسعار الأفراد الذين يحصلون على دخل مرتفع؛ وبالتالي تنخفض نسبة عدم المساواة بين أصحاب الدخل المرتفع والمنخفض.

وغني عن البيان، فإن اتخاذ قرار صائب فيما يخص سياسة رفع الدعم يجب أن يتم الأخذ بعين الحسبان تأثيره على العمالة، فعلى سبيل المثال، سيواجه سائقو سيارات الأجرة انخفاضًا في الدخل -وربما فقدان وظائفهم- إذ تتأثر هذه الفئة من المجتمع مباشرةً من الدعم الحكومي للطاقة، ومن الممكن تجنب هذه المشكلة من خلال الوسائل التي ستلجأ إليها الحكومات في استعمال الأموال التي تم ادخارها جراء رفع الدعم، وباستطاعة الحكومات أن تستثمر في قطاعات تساهم في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة الإنتاجية وتعويض الخسائر الناتجة من رفع الدعم عن الطاقة.

أن تطبيق رفع قرار الدعم عن أسعار المحروقات سوف يؤدي إلى بعض الإيجابيات مثل تعزيز سياسة اقتصاد السوق الحر، وتحسين الوضع المالي لدول مجلس التعاون الخليجي، وخفض العجز في موازناتها، والمساهمة في ترشيد استهلاك الوقود، وتحفيز استخدام وسائل النقل البديلة، وتسريع دخول السيارات الصديقة للبيئة مثل السيارات الكهربائية والهجينة إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

٢) آثار رفع الدعم على البيئة:

لقد أدى الدعم لمنتجات الطاقة والتي تراوحت معدلاته عام ٢٠١٥م، ما بين (١,١٪) من الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان إلى (٦,٤٪) في المملكة العربية السعودية إلى تسارع معدلات الاستهلاك الطاقة والتي كان لها تأثير سلبي على البيئة.

وتظهر البيانات التي أصدرها معهد الموارد العالمية وأدوات مؤشرات التحليل المناخي أن انبعاثات الكربون للفرد في الإمارات وسلطنة عمان والبحرين بلغت حوالي ضعف ما هي عليه في دول مجموعة السبع في العام ٢٠١٢م، بينما كانت أعلى من ذلك بكثير في كل من قطر والكويت. وتصنف معظم دول مجلس التعاون بين أكبر مصادر انبعاثات الكربون للفرد في العالم. يمكن أن تؤدي خطوة رفع الدعم عن أسعار المحروقات (البنزين والديزل) إلى تشجيع الأفراد على اعتماد آليات لتوفير استهلاك الوقود وزيادة استخدام وسائل النقل العام. لذلك، وإلى جانب المنافع الملحوظة المتوقع الحصول عليها نتيجة لانخفاض الإعانات على الوقود، فإن الخطوة تهدف أيضًا إلى التعامل مع التأثيرات البيئية المتزايدة.

وغني عن البيان أن رفع أسعار المحروقات سوف يقود إلى خفض مستويات نمو استخدام السيارات الفردية مما سيكون له أثر إيجابي في التقليل الانبعاثات الكربونية الضارة الناجمة عن احتراق وقود السيارات، وسوف يساعد على استخدام وسائل النقل العام. كما تشمل فوائد رفع الدعم عن منتجات الطاقة استعمال أكثر فاعلية لمصادرها وتطوير مصادر الطاقة النظيفة إضافة إلى فوائد أخرى للبيئة كالهواء النقي.

رابعًا-الآثار السلبية لرفع الدعم على المستوى العام للأسعار:

تأثر المستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠١٦م، بالضغوط التضخمية التي شهدتها المجموعات الخاصة بالنقل والسكن، والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى التي تأثرت بالإصلاحات في أسعار الطاقة والتي تمثلت بالرفع التدريجي للدعم لأسعار المحروقات والكهرباء، الأمر الذي قاد إلى ارتفاع معدلات التضخم في أغلب دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٦م، مقارنة بالعام ٢٠١٥م، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (٥) معدل التضخم لعامي ٢٠١٥و٢٠١٦ ٪

الدولة	٢٠١٥	٢٠١٦
الإمارات العربية المتحدة	٢,٤	١,٧
البحرين	١,٩	٢,٧
المملكة العربية السعودية	٢,٢	٣,٤
سلطنة عمان	٠,١	١,١
قطر	١,٨	٣,٠
الكويت	٣,٢	*٣,٤

*بيانات دولة الكويت مستقاة من تقرير أفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أكتوبر، ٢٠١٦.

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي أبريل ،٢٠١٧، ص ٧٩

وصفوة القول، فإن نجاح السياسات المتبعة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي في رفع الدعم عن أسعار الطاقة في تعزيز جهود الإصلاح الاقتصادي والمالي، وفي التقليل من الآثار السلبية لرفع الدعم يتطلب من الحكومات الخليجية القيام بجملة الخطوات من أهمها ما يلي:

١- العمل على تبني سياسة تسعير كفؤة وفعالة لتعكس رسوم الكهرباء التكاليف الحقيقية الكاملة للخدمة، وأن تكون عادلة بحيث يستطيع المستهلك تحملها، وأن تغطي نفقات مقدم الخدمة، وتحقق له عائدًا اقتصاديًا عادلاً لاستثماراته.

٢- المضي في تطبيق السياسات والبرامج الإصلاحية لأسعار الطاقة وفق جداول زمنية تأخذ بعين الاعتبار التدرج لمنح مجتمع الأعمال والقطاع الخاص والمستهلكين فرصة التأقلم معها دون حدوث هزات قد تعصف بالمكتسبات التي تحققت طوال الفترة الماضية.

٣- إبلاغ المواطنين بوتيرة زيادة أسعار منتجات الطاقة، واستحداث تدابير واضحة وشفافة لتعويض أثر الزيادات في الأسعار على ذوي الدخل المنخفض.

٤- إصلاح منظومة دعم الطاقة المحلية، وتوجيه الاستثمار صوب مصادر الطاقة البديلة الصديقة للبيئة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح للتقليل من استخدام الوقود الأحفوري الذي يزيد من انبعاثات غازات الدفيئة، واستخدام الأساليب التكنولوجية النظيفة الحديثة في الصناعة التي تسهم في رفع كفاءة استخدام الطاقة.

* أستاذ الاقتصاد بالمعهد الدبلوماسي - قطر

توجه خليجي لتحقيق النمو باستخراج القيمة الكامنة من جوف الاقتصاديات

اكتتاب آرامكو .. نموذج لخصخصة صناعة النفط والغاز في دول الخليج

تحظى مسألة خصخصة صناعة النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي باهتمام دولي ومحلي كبيرين، على المستويات الرسمية وغير الرسمية، لما قد يترتب عليها من آثار وتداعيات بالغة الأهمية ليس فقط على الصعيد الاقتصادي والتجاري وإنما أيضًا على الصعيد السياسي والاجتماعي والأمني. حيث تعتمد اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي اعتمادًا كبيرًا على النفط والغاز. فهذا القطاع يمثل حوالي ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و٨٠ في المائة على الأقل من عائدات التصدير والإيرادات الحكومية في كل من دول المجلس، باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة. كما أنه رغم صغر الرقعة الجغرافية لدول مجلس التعاون الخليجي وقلّة عدد سكانها، إلا أن هذه الدول تمثل حوالي ٢٠ في المائة من إنتاج النفط العالمي و٣٤ في المائة من احتياطياته، و٩ في المائة من إنتاج الغاز العالمي و٢٣ في المائة من احتياطياته. (**شكل ١ وشكل ٢**)

د. أحمد قنديل

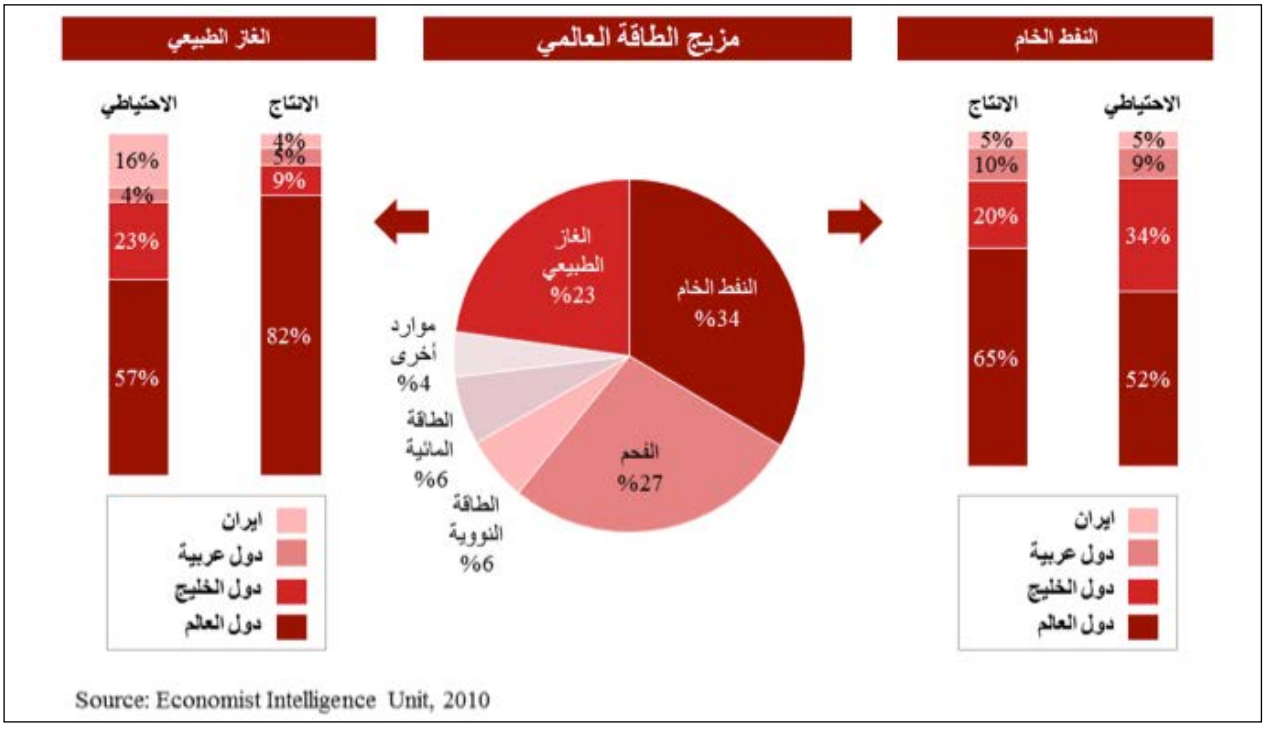

	الإمارات العربية المتحدة	مملكة البحرين	المملكة العربية السعودية	سلطنة عمان	قطر	الكويت
النفط الاحتياطي (مليار برميل) 2012	97.8	0.013	267	5.5	25.38	104
الانتاج النفطي (مليون برميل يومياً) 2011	3.087	0.045	11.15	0.890	1.631	2.682
الصادرات النفطية (مليون برميل يومياً) 2009	2.036	0	6.274	0.702	0.704	1.365
الواردات النفطية (مليون برميل يومياً) 2009	0	0.225	0	0	0	0

*هذه الارقام تشمل سوائل الغاز وليست نفط خام خالص

Source, CIA World Factbook

وتوظف دول مجلس التعاون شركات النفط الوطنية، وهي تلك المملوكة بالكامل، أو في معظم أسهمها، من قبل الحكومات الخليجية، من أجل تعظيم الاستفادة من صناعة النفط والغاز. فبالإضافة إلى تحقيق أهدافها التجارية، تقوم هذه الشركات بدور محوري بالغ الأهمية في دعم الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني، بما في ذلك ضمان أمن الطاقة، والمساهمة في الميزانية الوطنية، ودعم القطاعات الصناعية والتنمية الاقتصادية بشكل عام، وخلق فرص عمل مناسبة، إلى غير ذلك من أهداف وغايات.

وفي هذا السياق، يمثل طرح نسبة من أسهم شركة آرامكو السعودية للاكتتاب العام نموذجًا مهمًا لما يمكن أن تسير عليه وتؤول إليه مسألة خصخصة صناعة النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي. حيث تتجه المملكة العربية السعودية بقوة، خلال الأشهر القليلة القادمة، نحو إنهاء الطرح العام الأولي لبيع ٥ في المائة من أسهم شركتها الوطنية العملاقة، وهو الطرح الذي يعد ليس فقط الأكبر عالميًا في مجال النفط، وإنما أيضًا أضخم اكتتاب في التاريخ، كما وصفته وكالة "بلومبرج" الأمريكية. حيث من المتوقع أن يحقق هذا الاكتتاب ١٠٠ مليار دولار، إذ بلغ تقييم شركة أرامكو تريليوني دولار، وبالتالي سيكون أربعة أضعاف ما حققه اكتتاب مجموعة "علي بابا" القابضة عام ٢٠١٤م، وهو أكبر اكتتاب في العالم حتى الآن.

التوجه السعودي نحو اكتتاب أرامكو تأكد مؤخرًا بعدما أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، أمرًا ملكيًا كريمًا يقضي بتخفيض ضرائب الدخل المفروضة على قطاع النفط والغاز من ٨٥ إلى ٥٠ في المائة، في خطوة تستهدف تعزيز جاذبية أرامكو في عيون المستثمرين. (**انظر شكل ٣ الصفحة التالية**)

وقد برز هذا التوجه الجديد في المملكة في بداية عام ٢٠١٦م. ففي مقابلة مع مجلة الإيكونوميست في شهر يناير من العام الماضي، صرح ولي ولي العهد سمو الأمير محمد بن سلمان، بأن الطرح العام لآرامكو السعودية «يأتي لصالح المزيد من الشفافية، ومكافحة الفساد، إن وجد». ثم وافق مجلس الوزراء السعودي في إبريل ٢٠١٦م، على "رؤية ٢٠٣٠" الطموحة من أجل تنويع الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على عائدات النفط. وكان من أهم عناصر هذه الرؤية نقل ملكية شركة آرامكو إلى صندوق الاستثمارات العامة بهدف تعظيم القدرات الاستثمارية للدولة السعودية وإنشاء أكبر صندوق استثماري سيادي في العالم. ومن أجل تحقيق هذه الرؤية على أرض الواقع، أعلنت الحكومة السعودية، خلال العام الماضي، عن مجموعة من البرامج المهمة، لعل من أبرزها: برنامج التحول الوطني، وبرنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي، وبرنامج التوسع في التخصيص، وبرنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة، وبرنامج التحول الاستراتيجي لشركة أرامكو السعودية.

الحركة الإسلامية في تونس ولدت من رحم الإخوان في مصر واستلهمت أفكارها ومبادئها من سيد قطب وابن نبي والفاسي

أهداف متعددة

أشار عدد من الخبراء إلى أن اتجاه الحكومة السعودية نحو طرح أرامكو للاكتتاب العام يهدف إلى تحقيق عدة مزايا مالية واقتصادية وسياسية، لعل من أبرزها: توجيه حصيلة الاكتتاب إلى خلق موارد دخل جديدة وفرص عمل إضافية، ومواجهة التراجع في إيرادات الموازنة العامة السعودية بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، ورفع كفاءة قطاع النفط، وتعزيز الشفافية في الاقتصاد السعودي. كما زعم بعض المراقبين أيضًا أن اكتتاب آرامكو جاء بسبب وجود اعتقاد

متزايد بين صناع السياسة السعوديين الجدد، أن التحدي الأهم والأخطر الذي يواجه الاقتصاد السعودي اليوم، هو أن ينضب النفط اقتصاديًا قبل أن ينضب طبيعيًا، تمامًا مثل ما حصل مع الفحم، وهو الذي لا يزال ينتج ويصدر ويستخدم، ولكن بشكل غير مؤثر على خريطة الاقتصاد العالمية. وفسر هؤلاء ذلك بأن كمية النفط الموجودة اليوم في الأسواق هائلة والعرض أكثر من الطلب، وهذا مرجح للاستمرار في ظل كثرة الأخبار عن اكتشافات للحقول النفطية الجديدة، والتوجه المتزايد نحو استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة كتلك المولدة من الشمس والرياح، وكذلك مواصلة استخراج النفط الصخري من الولايات المتحدة (علمًا بأن الولايات المتحدة لا تملك أكبر المخازن للنفط الصخري، ولكن هذا من نصيب الصين والأرجنتين وموريتانيا والمغرب والأردن، ولكنهم لا يملكون التقنية المطلوبة لاستخراجه، وبالتالي هذا مجرد عامل وقت ليس أكثر).

ومن جهة أخرى، لفت عدد من الخبراء الانتباه إلى أن طرح نسبة من أسهم آرامكو للاكتتاب العام له بعد سياسي بالتوازي مع البعد الاقتصادي السابق ذكره، وهو المرتبط برغبة السعودية في تنويع شركائها الدوليين، وفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب، بعد التقارب الأمريكي- الإيراني في ظل الإدارة الأمريكية السابقة لباراك اوباما، وتخوف المملكة من تراجع اهتمام واشنطن بتحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط، بعد تحقيق استقلالها في مجال الطاقة نتيجة تكثيف إنتاجها من النفط الصخري.

وفي الواقع، يعتقد كثير من الخبراء أن النقطة الجوهرية في اكتتاب أرامكو، وخصخصة صناعة النفط والغاز، في دول مجلس التعاون هي أننا أصبحنا أمام طريق مختلف لتحقيق النمو ولتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، وهذا الطريق يقوم على استخراج القيمة الكامنة من جوف الاقتصاديات الخليجية، من مزايا وفرص وقيمة، والتي سنجدها في كل منطقة وشاطئ وجبل وواد وجزيرة، وفي كل قطاع دونما استثناء. وتوظيف هذه الفرص توظيفًا كفؤا سيعني انتعاشا للاقتصاد ورفاها للمواطن وازدهارًا لمؤشرات الخزانة العامة في الدول الخليجية.

فالدافع الرئيس خلف اكتتاب أرامكو هو «تنويع قاعدة الاقتصاد السعودي، بعيدًا عن النفط، وإيجاد فرص عمل من خلال رؤية ٢٠٣٠ ". فشركة آرامكو، وهي شركة حكومية بالكامل منذ تأميمها في عام ١٩٨٨م، تعد الشركة الأهم في توليد الدخل للمملكة العربية السعودية، حيث أنها توفر نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في المتوسط، وبذلك تعتبر "جوهرة التاج الثمينة" وأكبر مساهم بين الأنشطة الاقتصادية السعودية كافة، وحسب وصف صحيفة الـ «وول ستريت جورنال» الأمريكية. كما أن آرامكو، ، التي تتخصص بكل الأعمال المتعلقة بالنفط والغاز والبتروكيماويات (وذلك بدءًا من التنقيب والبحث عن الحقول، والإنتاج المجدي، وتكرير النفط، والحصول على منتجاته، والنقل، والتسويق، وغيرها) تملك امتيازًا حصريًا للتنقيب واستخراج وتكرير وتسويق النفط والغاز في المملكة العربية السعودية (صاحبة ثاني أكبر احتياطي عالمي من النفط يتجاوز ٢٦٠ مليار برميل من النفط – انظر شكل ٤).

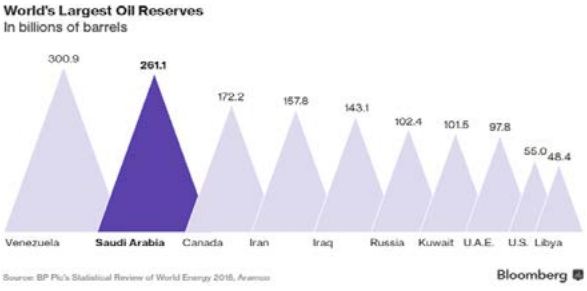

ويبلغ إنتاج آرامكو أكثر من ١٠ ملايين برميل من النفط يوميًا، أي أكثر من عشر الناتج العالمي وضعف ما تنتجه ثاني أكبر شركة نفط في العالم، شركة روسنفت الروسية، ولديها قدرة على رفع إنتاجها حتى ١٢ مليون برميل يوميًا. كذلك تملك آرامكو أكبر احتياطيات النفط التقليدية في العالم، رسميا ٢٦٥ مليار برميل، وإنتاجها أيضًا من بين الأرخص، بمعدل أقل من ١٠ دولارات للبرميل، كما أنها رابع أكبر شركة تكرير في العالم، ولديها مشاريعها المشتركة في الولايات المتحدة والصين واليابان وكوريا الجنوبية مما يزيد من قدرتها على الوصول إلى الأسواق العالمية بسهولة وسرعة. ومما يزيد من أهمية آرامكو أنها شركة حكم نشاطها في السعودية تكليف محدد من حكومة المملكة، وهو القيام بنشاط اجتماعي واقتصادي إيجابي كجزء أساسي من نشاطها. وبالفعل كان ذلك، فقبل استخراج النفط، لم تك حواضر الظهران والدمام والخبر والثقبة موجودة كما هي الآن، فأدى وجود آرامكو إلى ازدهار أحد أكبر التجمعات السكانية في المملكة.

نقاشات ساخنة

منذ الإعلان في العام الماضي عن اعتزام أرامكو السعودية، أكبر شركة نفط في العالم، طرح أسهمها للتداول في سوق الأوراق المالية، ثار حول اكتتاب آرامكو كثير من المناقشات، لعل من أهمها النقاط الثلاث التالية:

أولا، صعوبة تقييم شركة أرامكو. حيث يعتمد تقييم شركات النفط غالبًا على أساس نماذج تأخذ بعين الاعتبار خصم التدفقات النقدية المستقبلية، والتي تعتمد بدورها في المقام الأول على الربح للبرميل وكمية النفط المنتج. ويتأثر ربح البرميل بدرجة كبيرة بمستوى الضرائب والريع التي تفرضها الحكومة على شركة النفط، فكلما ارتفعت الضرائب والريع، انخفض التقييم، والعكس صحيح. وفيما يتعلق بشركة آرامكو، وبناءً على النظام السابق للريع ٢٠ في المائة والضرائب ٨٥ في المائة أظهرت العديد من الدراسات أن التقييم

سيكون أقل بكثير من ٢ تريليون دولار (٧,٥ تريليونات ريال)، التي صرح بها عدد من المسؤولين السعوديين. فعلى سبيل المثال، قام بوسيلجو بتقدير القيمة الصافية الحالية للشركة بنحو ٢٥١ مليار دولار (٩٤١,٢ مليار ريال)، استنادًا على الافتراضات التالية: سعر ٧٠ دولارًا للبرميل، وإنتاج ١٠ ملايين برميل في اليوم، وتكلفة إنتاج ٨ دولارات للبرميل، وريع ٢٠ في المائة، ومعدل ضريبة ٨٥ في المائة، وفترة إنتاج ٧٠ عامًا. وبعد أن خفضت الحكومة السعودية مؤخرًا معدل الضريبة إلى ٥٠ في المائة، رأى بوسيلجو أن صافي القيمة الحالية لآرامكو لن يتجاوز ٤١٩ مليار دولار (١,٥٧١ تريليون ريال) (https://seekingalpha.com/article/4047600-aramco-ipo-doubtful). وبالإضافة إلى ذلك، رأى عدد من المراقبين أن قيمة آرامكو سوف تتأثر سلبيًا أيضًا بجوانب أخرى مثل دعم الغاز والمنتجات النفطية الأخرى. فعلى سبيل المثال، الانخفاض الحالي في أسعار الغاز المحلي نتيجة الدعم تضع صعوبة كبيرة في تحديد كيفية تقييم أصول غاز أرامكو، حيث يتم بيع الغاز بسعر منخفض جدًا للاستهلاك المحلي.

ثانيًا، ضرورة أن يتم الاكتتاب في السوق المالية السعودية وخارجها. فنظرًا لحجم الاكتتاب الضخم في شركة آرامكو (المتوقع بمائة مليار دولار)، ونظرًا لصغر حجم البورصة السعودية مما قد لا يمكنها من استيعاب مثل هذا الطرح ذو القيمة العالية، رأى كثير من الخبراء ضرورة أن يتم هذا الاكتتاب في أكثر من بورصة عالمية، مثل نيويورك ولندن وطوكيو وسنغافورة وغيرها. ومن شأن الإدراج في الخارج أن يخرج شركة أرامكو من وضعية "الإفصاح الاختياري"، إلى وضعية "الافصاح المُلزّم" الواجب اتباعه من قبل شركة مساهمة عامة، من حيث: الالتزام بمعايير الحوكمة والافصاح المالي والإداري واتباع أفضل ممارساتها العالمية، وفصل الملكية عن الإدارة، وغيرها. كما أن الإدراج خارج المملكة من شأنه أيضًا أن يثير إمكانية إقامة دعاوى قضائية ضد شركة آرامكو السعودية لمنع الاحتكار. وبالتالي، أكد كثير من الخبراء على ضرورة أن يضمن أي اكتتاب عام للشركة عدم تعرض آرامكو لمثل هذه المخاطر.

ثالثًا، مدى تأثير اكتتاب آرامكو على حدوث تحول جوهري في إدارة قطاع النفط السعودي. حيث توقع بعض المراقبين أن خصخصة لشركة آرامكو ستؤدي في الغالب إلى إحداث تغييرات مهمة في هيكل الحوكمة، وفي عملية صنع القرار بشأن استراتيجية الاستثمار والتوجه المستقبلي للشركة. حيث يميل حاملو الأسهم غالبًا إلى تشجيع التطوير السريع للاحتياطات المتاحة على عكس ما تفضله الحكومات من تطوير بطئ ومدروس لهذه الاحتياطات حفاظًا على أسعار عادلة للنفط في السوق العالمي وعلى حقوق الأجيال القادمة. وردًا على هذه التوقعات، أكد خالد الفالح، وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي، والرئيس التنفيذي السابق لشركة آرامكو السعودية، على أن اكتتاب آرامكو لن يغير السياسة السعودية الحالية فيما يتعلق بالاحتفاظ بقدرات احتياطية مشددًا على ضرورة قبول المساهمين الجدد لهذا الأمر. وأشار الفالح أيضًا إلى أن الحكومة السعودية ستواصل الاحتفاظ بسيادتها في مجال اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بالإنتاج والقدرات.

على أية حال، ورغم النقاش الساخن حول هذه النقاط الثلاث، يتوقع كثير من المراقبين أن ينجح اكتتاب آرامكو في تحقيق أهدافه المرجوة، مما سيكون عاملاً جوهريًا في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ على أرض الواقع. كما سيكون هذا النجاح نموذجًا تقتدي به دول مجلس التعاون الأخرى للسير في طريق تنويع اقتصادياتها وتقليل الاعتماد على عائدات النفط والغاز. إلا أن هذا النجاح سيكون مشروطًا بتجنب المخاطر المحتملة وحالة عدم التأكد التي قد تترتب على طرح آرامكو في بعض البورصات العالمية، خاصة فيما يتعلق بالإفصاح الملزم وتدخل المساهمين الجدد في عملية صنع القرارات الرئيسية بالشركة. فالثروة الوطنية يجب أن تبقى دائما تحت السيادة الوطنية. وهنا يجب أن نسترجع إحدى الصفحات الناصعة في تاريخنا، والتي يجب عدم نسيانها أبدًا. ففي عام ١٩٧٣م، وخلال حرب أكتوبر المجيدة، قرر الملك الراحل فيصل بن عبدالعزيز آل سعود – يرحمه الله – قطع إمدادات النفط عن الولايات المتحدة للاستخدامات المدنية والعسكرية، بما في ذلك الأسطولان السادس والسابع اللذان كانا يجوبان البحر الأبيض المتوسط، من أجل وقف دعم واشنطن المطلق لإسرائيل في مواجهة العرب، رغم أن آرامكو – في ذلك الوقت– كانت شركة أمريكية. وكان هذا القرار شاهد جلي على أن القيادة السعودية فرضت سيادتها على مواردها الطبيعية دون تردد أو اعتبار لاتفاقية الامتياز ولمن خلفها أو أمامها، عندما تتعرض المصالح العليا السعودية والعربية للخطر. ومن هنا، نرى ضرورة أن يكون طرح شركة آرامكو، وغيرها من شركات النفط الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي، للاكتتاب العام بشكل يؤكد على عدم تدخل المساهمين الجدد في اتخاذ القرارات الكبرى داخلها من ناحية وبما يسمح بتفادي الكشف عن أسرارها المتعلقة باحتياطاتها من النفط والغاز، وقاعدة تكاليفها، وبياناتها المالية من ناحية أخرى. وسيكون التمسك بهذين الأمرين محوريا ليس فقط في تحقيق الهدف المنشود المتمثل في التنويع الاقتصادي، وتوفير فرص عمل لآلاف الشباب الخليجيين الذين يدخلون سوق العمل كل عام، في ظل مرحلة انخفاض أسعار النفط عالميًا، وعدم اليقين بشأن الطلب على النفط في المدى الطويل، وإنما أيضًا في المحافظة على صناعة النفط والغاز و"الدجاج الذي يبيض ذهبًا" في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

* رئيس برنامج دراسات الطاقة وخبير الشؤون الدولية ـــ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ـ القاهرة ـ مصر

جذب الاستثمارات يتطلب تحسين بيئة الأعمال وتطوير الأنظمة

الاستثمارات الأجنبية أحد خيارات تعزيز أداء الاقتصاد الخليجي وتحقيق التنمية المستدامة

على الرغم من أن النفط يعتبر سلعة ذات أهمية اقتصادية في ضوء المفاهيم الاقتصادية، إلا أنه يعتبر من الثروات أو الموارد الاقتصادية القابلة للنضوب. إضافة إلى أن أسعار النفط لا تتحكم فيها دولة معينة، بل إن أسعاره تتحكم فيها منظمات دولية مثل المنظمات التي أنشأتها الدول المنتجة للنفط على مستوى العالم، أضف إلى ذلك تتأثر أسعار النفط بحجم العرض في البورصة العالمية، ولذلك تتسم أسعار النفط بحالة من التأرجح ارتفاعًا وهبوطًا في العقود الأخيرة ، مما فرض ذلك على الدول المنتجة والمصدرة للنفط أن تبحث عن بدائل جديدة لدعم اقتصاداتها وتنويع قواعدها الاقتصادية. وبما أن النفط ثروة ناضبة، ولا يشكل زاوية اقتصاد انتاجي مستدام على المدى البعيد، لذلك اتجهت دول الخليج العربية إلى أهمية تنويع مصادر الدخل، بعيدًا عن النفط، ولكن حتى عام ٢٠١٣م، لا زال النفط يشكل المورد الاقتصادي الأول لكل اقتصاديات دول المجلس. وبالتالي هناك خلل اقتصادي لتحقيق هدف عدم الاعتماد على النفط بشكل كلي لتطوير الاقتصاد.

د. نهلة صدر الدين سمرقندي

وبالتالي فإن التوجه نحو استقطاب الاستثمارات الأجنبية يعد أحد الخيارات المطروحة والتي تبنتها جميع دول مجلس التعاون الخليجي من أجل تعزز الأداء الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي فقد هدف هذا المقال لتحليل مستقبل الاستثمارات الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال أهمية الاستثمارات الأجنبية في دول المجلس على زيادة الإنتاج، وتوفير فرص عمل جديدة. كما يتطرق إلى كيفية زيادة هذه الاستثمارات، بالتركيز على المجالات والفرص الاستثمارية القابلة لامتصاص هذه الاستثمارات المستضيفة في ضوء ما تتمتع به دول المجلس من مزايا نسبية على سبيل المثال الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي . كما يتناول أبرز التحديات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية، وتوضيح الرؤى والسياسات التي يجب أن توفرها دول المجلس من أجل استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في مستقبل الأيام، وذلك من خلال توفير بيئة جاذبة لهذه الاستثمارات، وكذلك من خلال تطوير البيئة التشريعية لتحقيق المرونة أمام هذه الاستثمارات من حيث التشغيل وانتقال العملة والتحويلات المالية والاستفادة من ميزات تخفيض الضرائب، وغيرها، خاصة أن رأس المال الأجنبي جبان، و يسعى إلى الانتقال إلى البيئات الاقتصادية التي توفر له المناخ الملائم والذي يحقق فيه العوائد الاقتصادية التي تضخ في اقتصاديات الدول المستضيفة.

لا جدال أن للاستثمارات الأجنبية آثار عديدة إيجابية على الدول المستضيفة إذا أحسن استغلالها في المجالات التي تسد الفجوات في كثير من النواحي في الموارد والإمكانيات غير المتوفرة في الدول المضيفة وتؤدي إلى توسيع القاعدة الاستثمارية في هذه الدول. ومن أهم فوائد الاستثمارات الأجنبية أنها تساهم في زيادة الإنتاج مما يؤثر على ميزان المدفوعات، من خلال زيادة الصادرات، وإحلال السلع الوطنية محل السلع المستوردة، وتحسين جودة ونوعية الصناعات المحلية، مع إمكانية مساهمتها في استغلال الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى نقل أساليب متقدمة في الإدارة والتدريب والإنتاج والتسويق. كما أن الاستثمارات الأجنبية تعد من الأدوات الفعالة في نقل التقنية وتوطينها في الدول المستضيفة وبالتالي المساهمة في خلق فرص عمل جديدة وإكساب العمالة المحلية مهارات فنية وتقنية وإدارية حديثة.

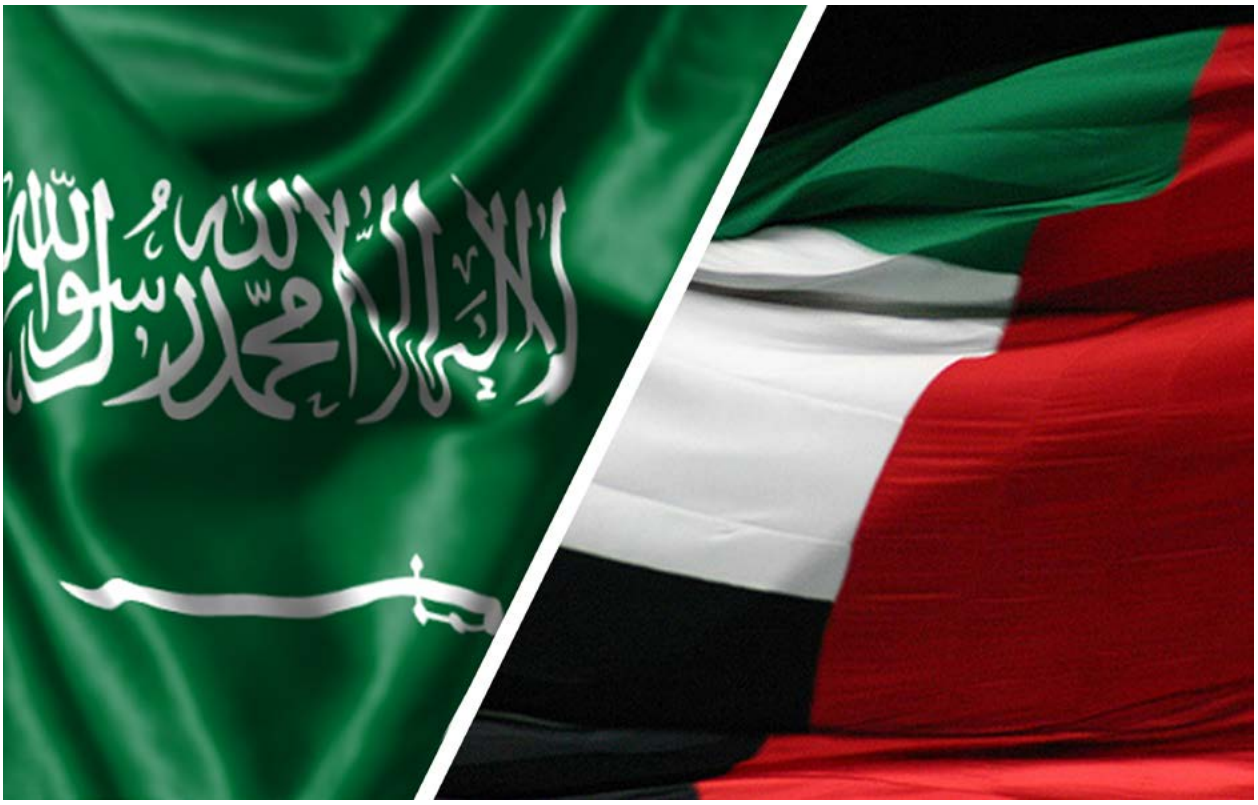

الإمارات والسعودية حصلتا على نصيب الأسد من الاستثمارات الأجنبية لوجود الحوافز ومعظمها في الخدمات والمقاولات

إلا أننا إذا نظرنا إلى الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت إلى دول مجلس التعاون خلال العقود الماضية وخاصة خلال الفترة من ٢٠٠٢ - ٢٠١٢م، يتضح أن هناك قطاعان رئيسيان هما قطاعي المقاولات والخدمات التجارية استحوذا على النصيب الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما انخفضت الاستثمارات الأجنبية الموجهة نحو القطاع الصناعي غير النفطي في معظم دول المجلس ما عد السعودية. وبالتالي تسود هذه الصورة في معظم دول المجلس على الرغم من تميزها بوفرة الموارد الطبيعية خصوصًا الهيدروكربونية، حيث تختزن الأراضي الخليجية ما يقارب ٣٤٪ من الاحتياطيات المؤكدة للزيت الخام و ٢٠٪ من الاحتياطيات المؤكدة للغاز الطبيعي، كما أن دول المجلس غنية بالمعادن.

ويعود السبب الرئيسي لعدم توجه الاستثمارات الأجنبية نحو استغلال هذه الموارد الطبيعية المتوفرة إلى أسباب رئيسية لعل من أهمهما على الإطلاق عدم الاستقرار في أسعار مثل هذه السلع، حيث ظلت أسعار النفط تتأرجح بين الصعود والهبوط في العقود الأخيرة، متأثرة بعدد من العوامل المرتبطة بالاقتصاد العالمي أحيانًا، وبالعوامل الجيوسياسية السائدة في منطقة الشرق الأوسط. ولذلك فإن الاستثمارات الأجنبية لا تحبذ الدخول في مشروعات طويلة الأجل، وأيضًا لظروف عدم اليقين بالاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وبنظرة تحليلية لتدفق الاستثمارات الأجنبية سواء على المستوى العالمي أو في اتجاه دول الخليج العربية خلال الفترة من عام ٢٠٠٥- ٢٠٠٩م، فقد بلغ متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي ١,٨ تريليون دولار مقارنة بأكثر من ٢ تريليون دولار خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٤م)، مما يشير إلى وجود حالة من الانخفاض على مستوى العالم. وهذه حالة غير جيدة للاقتصاديات العالمية. أما فيما يتعلق بدول الخليج العربية فإن الوضع لا يختلف عن الوضع العالمي لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تواصل الانخفاض منذ عام ٢٠٠٨م، وتشير البيانات إلى أن متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الخليج العربية للفترة (٢٠٠٩- ٢٠١٣م)

بلغ ما يقارب ٣٥ مليار دولار أمريكي مقارنة مع التدفقات في عام ٢٠٠٨م، البالغة حوالي ٦٠ مليار دولار. وعلى الرغم من هذا الانخفاض في تدفق الاستثمارات الأجنبية لدول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن دول المجلس تظل من أكثر دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جذبًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث كان للإمارات و السعودية نصيب الأسد خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣م)، ويعزى ذلك للاستراتيجيات المتبعة من خلال تقديم الحوافز التي تجذب تلك الاستثمارات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز التنمية المستدامة وإيجاد الوظائف وتنويع مصادر الدخل. إلا أننا قد ذكرنا من قبل أن معظم هذه الاستثمارات ذهبت إلى قطاعي الخدمات التجارية والمقاولات مما يقلل من مساهمتها في خلق الوظائف وتنويع القاعدة الاقتصادية بالشكل المأمول.

ويبين الشكل التالي تدفق الاستثمارات الأجنبية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من (٢٠٠٨-٢٠١٥م)، كما هو مبين أدناه:

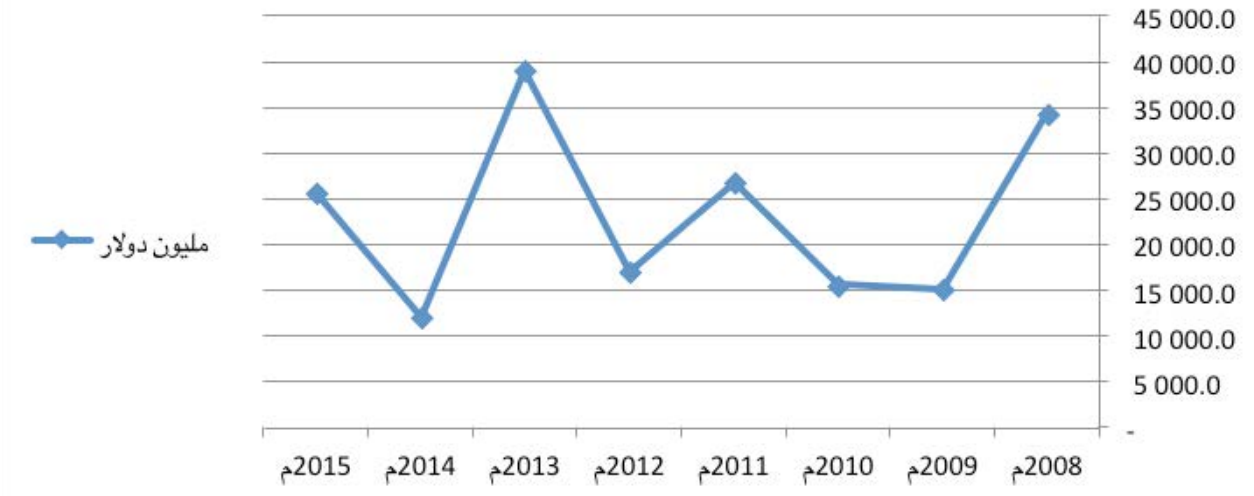

المصدر: تقرير الاستثمار الدولي ٢٠١٥

شكل رقم (٢) يوضح إجمالي الاستثمارات الواردة إلى دول المجلس خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١ كنسبة مئوية من إجمالي الاستثمارات البالغ قيمتها (٢١٥,٢٨١) مليار

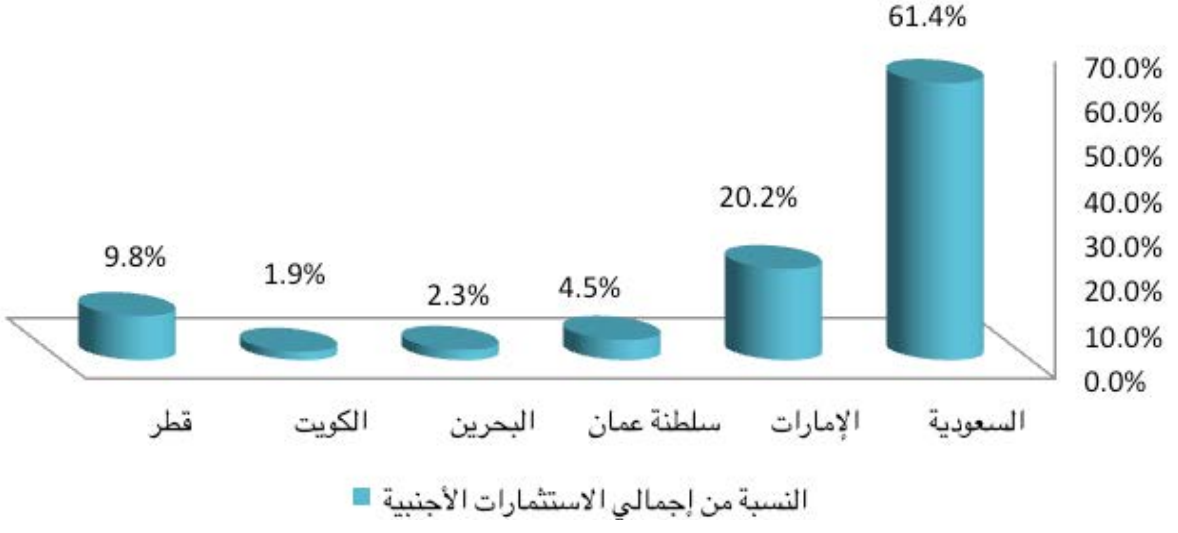

ويتضح من الشكل أن السعودية احتلت المرتبة الأولى في استقبال الاستثمارات الأجنبية الوافدة من بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث حازت على نسبة ٦١,٤٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية، ويليها في المرتبة الثانية دولة الإمارات، وقطر في المرتبة الثالثة، بينما جاءت سلطنة عمان في المرتبة الرابعة، وفي المرتبة الخامسة جاءت البحرين، بينما الكويت قد حلت في أدنى القائمة بنسبة ١,٩٪.

وبالتالي إذا كانت الاستثمارات المتدفقة لم تتوجه نحو القطاعات الحيوية مثل القطاعات الصناعية وخاصة غير النفطية، إذًا ما هي السياسات والاستراتيجيات المطلوب من دول مجلس التعاون الخليجي تبنيها من أجل استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو من خلال المشاركة، بحيث يكون لها تأثير إيجابي لدعم الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر وتساهم في توفير فرص العمل للعمالة الوطنية، بالإضافة إلى دورها في نقل التقنية، وإكساب العمالة الوطنية المهارات التقنية والحديثة في المجال الصناعي، بل في مجالات أخرى مثل مجالات الإدارة الحديثة ومجالات التسويق، وذلك من خلال استغلال الطفرة التكنولوجية في علوم الاتصال.

وبالتالي لكي تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي استقطاب وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية بمختلف أشكالها التي تتلاءم مع حاجة الاقتصاد الخليجي ، فإن ذلك يتطلب اتخاذ حزمة من السياسات الاقتصادية والتشريعية التي تتوافق مع التغيرات الاقتصادية على مستوى العالم. وبشكل عام فإن من أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية لدول المجلس لا بد من تحسين بيئة الأعمال وتطوير الأنظمة، وإزالة كافة التشوهات المتعلقة بنظام العمل. ولقد أشارت نتائج العديد من الدراسات التي أجريت لدراسة العلاقة بين تدفق الاستثمارات الأجنبية والإيرادات النفطية وخاصة في الدول التي تعتمد على الإيرادات النفطية كمورد رئيسي للحكومة، إلى أن غالبية الشركات لا تحبذ الاستثمار في الدول الغنية بالموارد النفطية وذلك لارتفاع نسبة المخاطر في حال انخفاض أسعار النفط عالميًا. وبالتالي فإن أسعار النفط وتقلباتها لا تغري الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير للاستثمار في الدول الغنية بالنفط ما لم تكن هناك عوامل أخرى جاذبة.

هناك العديد من العوامل أو المحددات الاقتصادية التي لها علاقة بتدفق الاستثمارات الأجنبية. وفيما يلي نتناول طبيعة العلاقة بين تلك المحددات الاقتصادية وتدفق الاستثمارات الأجنبية: من بين أهم العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية هي أسعار صرف العملات، حيث أن حركة أسعار الصرف في الدول المضيفة تؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث الحجم والتوزيع، ولذلك فإن تذبذب أسعار الصرف يشعر المستثمر الأجنبي بارتفاع نسبة المخاطرة ولذلك يتردد في اتخاذ قرار الاستثمار في الدول التي تتذبذب فيها أسعار الصرف. بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فإن سياسة سعر الصرف ترتبط بحركة الدولار الأمريكي، وبالتالي فإن دول مجلس التعاون تصبح أكثر جذبًا للاستثمارات الأجنبية عند انخفاض سعر الدولار أمام العملات الأخرى . وفي نهاية المطاف فإن اتخاذ قرار الاستثمار في دول ما يعتمد على هدف المستثمر

الشركات لا تفضل الاستثمار في الدول النفطية لارتفاع مخاطر تقلبات أسعار النفط ولعدم استقرار الشرق الأوسط

من الدخول إلى هذه الدولة، فإذا كان هدفه يركز على السوق المحلية للدول المستضيفة فإن ارتفاع قيمة عملة هذه الدولة سيغري المستثمر لضخ المزيد من الاستثمارات لهذه الدولة لأن القوة الشرائية للمستهلكين المحليين ستزيد، أما في الحالة الثانية إذا كان المستثمر الأجنبي يستهدف أسواقًا غير سوق الدول المضيفة فإن ارتفاع عملة الدولة المضيفة سيضعف القدرة الشرائية للسلع المصدرة للدول الأخرى، وهذا يؤدي بالمستثمر ألا يتخذ قرار الاستثمار لهذه الدولة.

وفيما يتعلق بسياسة ربط العملات الخليجية بالدولار في دول الخليج العربية، فقد توصلت نتائج العديد من الدراسات التي أجريت بخصوص العلاقة بين سياسة الربط وتدفق الاستثمارات إلى أن العلاقة في الغالب تتجه بأن تكون عكسية. وبالتالي فإن ذلك يتطلب مراجعة مثل هذه السياسة للتأكد من جدواها عند الحديث عن جذب الاستثمارات الأجنبية في ظل هذه السياسة.

العامل الثالث من العوامل التي تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدول هي مسألة النمو الاقتصادي، فالدول التي تتمتع بمعدلات نمو اقتصادي مرتفع تتوجه إليها الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح، إلا إذا كانت هناك محفزات أخرى لجذب الاستثمارات الأجنبية.

العامل الرابع من العوامل التي تعتبر من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، هو الانفتاح التجاري، حيث يعد وسيلة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومفهوم الانفتاح الاقتصادي بمعناه البسيط يعني تحرير الاستثمار من القيود وكذلك من بين مفاهيم الانفتاح الاقتصادي أنه يرتبط بمبدأ سياسة الحرية الاقتصادية والذي ظهر في العصور الوسطى التي كانت تتميز بفرض قيود عديدة على التجارة، وبالتالي جاء لفظ الانفتاح ليحرر التجارة من قيودها تحت شعار دع التجارة وشأنها. ومن ثم نشأ نظام ما يعرف التعريفة الجمركية، حيث فرض هذا النظام على الدول أن لا تفرق بين السلع المنتجة في الخارج وتلك المنتجة في الداخل. ويرى البعض أن سياسة الانفتاح هي السياسة المنتجة والمطبقة من قبل الدولة المتمثلة في الانفتاح على العالم الخارجي في علاقتها الاقتصادية للسير بالتنمية بأسرع ما يمكن، حيث تتماشى هذه السياسة مع منطق العصر الحالي الذي يتميز بتطور العلاقات الاقتصادية الدولية وقيام التكتلات الاقتصادية بين دول العالم والأسواق المشتركة. بالإضافة إلى ذلك أن سياسة الانفتاح الاقتصادي هي أسلوب لإدارة الاقتصاد الوطني على أساس تحقيق التفاعل الصحيح بين هذا الاقتصاد الراغب في الانفتاح والاقتصاد العالمي بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في إطار خطة وطنية شاملة طويلة المدى. وخلاصة القول أن سياسة الانفتاح الاقتصادي تعتمد على تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية وتحرير حساب رأس المال، وينطوي ذلك على السماح للمحافظ الاستثمارية على اختلاف أجلها بالاشتراك في العملية الاقتصادية، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإزالة كافة القيود على التدفقات المالية المغادرة.

وبالتالي فإن من أهم ما يميز سياسة الانفتاح الاقتصادي أن تساهم في تنظيم حركة التجارة وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية في المساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية واستخدام التكنولوجيا الحديثة للعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال دعم القدرات الذاتية للاقتصاد الوطني. وتحقيقًا لمبدأ سياسة الانفتاح الاقتصادي وجني ثمارها على المدى الطويل، لابد أن تأخذ دول مجلس التعاون الخليجي من وجود البنية المؤسسية واستقاء متطلبات الإطار السليم للاقتصاد الكلي. وبالتالي فإن درجة انفتاح دول مجلس التعاون الخليجي نحو كافة دول العالم التي توجد لها مصالح فيها يعتبر من العوامل التي تساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية. ومن بين دول الخليج العربية التي حققت نجاحات جيدة في جذب الاستثمارات هي دولة الإمارات العربية المتحدة. وبالتالي فإن الانفتاح الاقتصادي يؤثر إيجابيًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

العامل الخامس الذي يعتقد المنظرين الاقتصاديين أن له علاقة بتدفق الاستثمارات الأجنبية هو التضخم في الاقتصاد، حيث يرتبط مؤشر التضخم بقرار المستثمر في الدخول في الاستثمار من عدمه. وبناء على مفاهيم النظرية الاقتصادية أن ارتفاع معدل التضخم يعتبر عامل يجعل المستثمر يتردد في الدخول إلى السوق التي يرتفع فيها معدل التضخم والسبب في ذلك أن ارتفاع تكاليف الإنتاج في حالة ارتفاع معدل التضخم. وبالتالي تصبح العلاقة بين تدفق الاستثمارات الأجنبية والتضخم علاقة عكسية . فيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي فقد وجدت بعض الدراسات أن العلاقة بين تدفق الاستثمارات الأجنبية ومعدل التضخم كانت علاقة عكسية. وبالتالي فإن معدل التضخم يمكن كبحه من خلال اتباع السياسات الاقتصادية الموجهة نحو خفض معدل التضخم.

و من بين العوامل الهامة والتي تتميز بها دول مجلس التعاون الخليجي هي وفرة الموارد الطبيعية والاعتماد عليها في رقد الاقتصاديات الخليجية لتحقق النمو الاقتصادي المطلوب، وتعتبر ميزة توفر الموارد الطبيعية وخاصة النفط والغاز وبعض المعادن، مضافًا إليها الانفتاح الاقتصادي ومعدل النمو الاقتصادي المناسب من أهم العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها. وبالتالي لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لدول مجلس التعاون الخليجي هناك حاجة كبيرة لتهيئة البيئة الاستثمارية من خلال تحديث الأنظمة والإجراءات وتقديم التسهيلات اللازمة ومعالجة بعض العوائق واتخاذ السياسات التي تخلق بيئة استثمارية جاذبة . وهناك فرص سانحة لدول المجلس لإنشاء شركات استراتيجية مع بعض الشركات العالمية لإقامة مشاريع صناعة تكاملية وخاصة في مجالات السلع التي تعتبر دول الخليج مستوردة لها بكميات كبيرة، وعلى سبيل المثال صناعة السيارات والصناعات المرتبطة بالإنشاءات الهندسية.

هناك العديد من المجالات التي يمكن فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية وخاصة في قطاعات حيوية يعتمد عليها التقدم الاقتصادي وخاصة القطاعات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية، وبالتالي فإن من أهم القطاعات التي يمكن أن تمتص الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي قطاع التعليم العالي، حيث هناك حاجة كبيرة لدول مجلس التعاون الخليجي أن تنمي مواردها البشرية لكي تستطيع التحول إلى تنمية مستدامة شاملة، حيث أن العنصر البشري هو الذراع الأيمن لقيادة التنمية المستدامة الشاملة في دول المجلس. وبدلاً سياسة الابتعاث للدراسة في الخارج تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي الدخول في شراكات استراتيجية مع بعض الجامعات العالمية المشهورة لإنشاء جامعات داخل دول المجلس لتقديم الخدمات التعليمية للطلاب. وبالتالي تستطيع دول المجلس سد النقص في بعض الكفاءات العلمية من مواردها البشرية الوطنية وخاصة في مجال أساتذة التعليم العالي والمجال الصحي التي لا زال هناك حاجة للتوسع فيها على المدى البعيد.

كذلك من القطاعات القابلة لدخول الاستثمارات الأجنبية إليها هي القطاعات الصناعية سواء في مجالات النفط والغاز أو في المجالات الصناعية التي تتميز فيها دول المجلس التعاون بارتفاع فاتورة الاستيراد مثل قطاعات صناعة الدواء وصناعة السيارات.

وبالتالي لكي تتمكن دول مجلس التعاون الخليجي من جذب المزيد من الاستثمارات هناك العديد من التحديات والتي يتطلب مواجهتها بالدراسة والتشخيص وليس من خلال عملية التجريب ودعنا نرى . الدراسات العلمية المبنية على المعلومات الصحيحة والشفافة تساعد كثيرًا تمليك المستثمر الأجنبي المعلومات بكل شفافية للفرص السانحة التي يمكن له توجيه استثماراته نحوها. وبالتالي هناك حاجة لبناء قاعدة بيانات علمية ودقيقة وشفافة من أجل أن تساعد المستثمر الأجنبي من اتخاذ قراره بالاستثمار من عدمه. بالإضافة إلى ذلك توفير الكتيبات الاستثمارية التي تحوى التسهيلات الممنوحة بالتفصيل في كل قطاع من القطاعات التي تتوجه إليها الاستثمارات الأجنبية.

السعودية في المرتبة الأولى خليجياً في استقبال الاستثمارات الأجنبية بـ ٦١,٤٪ تليها الإمارات ثم قطر

من التحديات التي تتطلب المواجهة مسألة التشريعات والنظم القانونية التي تدعم تحقيق الاطمئنان للمستثمر الأجنبي بالدخول بأمواله والخروج بشكل آمن وفق الشروط المتفق عليها. ومن جانب آخر فإن التشريعات يجب أن تكون واضحة بشأن ماذا تضيف الاستثمارات الأجنبية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة في مجال نقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل للأيدي العاملة الوطنية وتدريبها وخاصة في المجالات الفنية التي تحتاجها دول الخليج فعليًا. بالإضافة إلى ذلك تزويد السوق المحلي بالخبرات والتقنية المطلوبة من أجل رفع معدل المنافسة مع الأسواق الخارجية.

كذلك من التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية إليها هي المورد البشري الوطني القادر على التعامل مع تلك الاستثمارات الأجنبية وخاصة في مجال مشروعات الشراكة الاستراتيجية مع كبريات الشركات العالمية. وبالتالي هناك حاجة كبيرة لتدريب وتطوير وتنمية الموارد البشرية وتأهيليها وتدريبها تدريبيًا عاليًا في المجالات الإدارية والتسويقية من أجل أن يكون لها دورًا فاعلاً في مثل هذه المشروعات الضخمة. ويتطلب ذلك تغيير مناهج التدريب الحالية وفلسفاته لأن كل ما يحدث حالياً في مجال التدريب لا يعدو أن يكون تقليديًا. مناهج التدريب واستراتيجياته يجب أن تتحول كليًا إلى إكساب الفرد المهارات التقنية والفنية، وذلك من خلال التركيز على إنشاء المعاهد التكنولوجية بدلا من الدراسات النظرية في الجامعات التي أثبتت التجارب فشلها في سد الكثير من أوجه الحاجات لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

وفي الختام يمكن القول أن دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك الكثير من المميزات النسبية التي تؤهلها لقيادة تنمية

مستدامة، ومن أبرزها توفر الموارد الطبيعية بكميات كبيرة، بالإضافة إلى وفرة الأموال، ووجود بيئة تشريعية، أضف إلى ذلك الموقع الجغرافي المميز، بالإضافة إلى ذلك درجة الانفتاح الاقتصادي مع معظم دول العالم والاستقرار الذي تحظى به دول المجلس على الرغم من وجود العديد من الصراعات في المنطقة. وبالتالي لكي تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي خلق بيئة استثمارية جاذبة هناك الكثير من السياسات والاستراتيجيات والاجراءات التي يجب النظر إليها بعين الاعتبار وأول هذه العوامل التي تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية هي أنظمة العمل وخاصة نظام الكفيل، حيث يجب أن تكون الدولة هي الكفيل الرسمي للمستثمر الأجنبي، حتى يتمكن المستثمر من ضمان وجود حماية له من الدولة وأن اتفاقه مع الدولة من خلال مؤسسات الدولة المعتمدة.

بالإضافة إلى ذلك هناك أهمية كبيرة لتطوير البيئة التشريعية لتحقيق المرونة الكافية أمام الاستثمارات الأجنبية وذلك من حيث التشغيل وانتقال العملة والتحويلات المالية. هذه الاعتبارات ذات أهمية خاصة بالنسبة للمستثمر الأجنبي للدخول بأمواله بأي شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المعروفة.

بالإضافة إلى ذلك تعزيز وتنمية بيئة الاتصالات لأنها أصبحت عامل هام جدًا في تطوير البيئة الاستثمارية الجاذبة لدى المستثمر. ولا يفوتنا هنا أن نذكر بأن تطوير أسواق المال وفتحها أمام الاستثمارات الأجنبية لها دور محوري في تعزيز الشفافية وتسهيل دخول الشركات الأجنبية وخاصة المالية منها للدخول برؤوس أموالها. حيث تعتبر أسواق رأس المال من المصادر الهامة لتمويل الاستثمارات وتوسيع نشاط الشركات المحلية، بالإضافة إلى ذلك يساهم ذلك في توفير فرص العمل للعديد من الشباب الباحثين عن عمل.

* أستاذ مساعد الاقتصاد والمالية - كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبد العزيز - جدة

أصول الصناديق السيادية الخليجية ٢٩٥٧,٣٠ مليار دولار بنسبة ٤٠٪ من أصول العالم

تفعيل دور الصناديق السيادية السلعية بتنويع هيكل الصادرات وتراكم الأصول المالية

مصطلح الصناديق الثروة السيادية يشير إلى صندوق استثماري مملوك للدولة، يتكون من أصول مالية والذي يتضمن ممتلكات عقارية وغيرها، أسهم وسندات، هذا المصطلح تم صياغته عن طريق Andrew Rozanov (محلل مالي في لندن) عام ٢٠٠٥م. تعبر صناديق الثروة السيادية عن القوة المالية للحكومات بالمقارنة مع المؤسسات المالية الخاصة داخل الهيكل الاقتصادي الدولي، والتي مؤخرًا أثارت اهتمام النظام المالي العالمي. عادة أو في معظم الأحوال يتم إدارة صناديق الثروة السيادية عن طريق إدارة منفصلة عن الحكومة بشكل غير مباشر، وبالإضافة إلى صناديق الثروة السيادية المملوكة من قبل الحكومة هناك أصول أخرى والتي تتم إدارتها بشكل مباشر من قبل الحكومة، عن طريق البنك المركزي وهي: احتياطي العملات الأجنبية، وصناديق التقاعد العامة. وهذه الأصول يتم الاحتفاظ بها وإدارتها لأهداف معينة تسعى إلى تحقيقها الحكومات بطريقة مستمرة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة.

د. مها عبد العزيز الأنديجاني

هناك نوعان من صناديق الثروة السيادية، وهي **الصناديق القائمة على السلع الأساسية** والتي يتم تمويلها عن طريق فائض عوائد صادرات الموارد الطبيعية، مثل البترول والغاز الطبيعي، كما هو الحال في دول الخليج. والنوع الآخر من **الصناديق السيادية قائم على موارد أخرى غير السلع الأساسية**، أي الصناديق غير السلعية، ويتم تمويلها عن طريق فائض الدخل من فائض الاحتياطيات النقدية. كلا النوعين من صناديق الثروة السيادية يخدم أغراض مالية ونقدية، مثل: الاستقرار المالي، التوفير للأجيال القادمة، تعقيم ميزان المدفوعات للحفاظ على العرض النقدي أو الكتلة النقدية الناتج عن فائض أو عجز في ميزان المدفوعات. ولكن هناك عدة فروق بين هذين النوعين من الصناديق السيادية، يمكن تلخيصها في الآتي:

- نمو أصول الصناديق السيادية السلعية مرتبط مباشرة بأسعار البترول، بينما نمو أصول النوع الآخر من الصناديق السيادية مرتبط مباشرة مع زيادة الدين بالعملة المحلية.
- الصناديق السيادية الغير سلعية لا تمثل صافي الادخار الوطني، من جهة أخرى، الصناديق السيادية السلعية تمثل صافي الادخار الوطني.
- الصناديق السيادية غير السلعية تستثمر حصة كبيرة من محفظتها في السلع الأساسية، بينما الصناديق السيادية السلعية لا تستثمر في السلع الأساسية. على الرغم من هذا الاختلاف، محافظ الصناديق السيادية السلعية في دول الخليج أظهرت اهتمامًا في الاستثمار في السلع الأساسية، غير النفط والغاز، وتشمل الاستثمار الزراعي.

إن استقرار صناديق الثروة السيادية مشابه جدًا لاستقرار احتياطي النقد الأجنبي التقليدي، وذلك من ناحية الالتزامات المالية، وبالتالي فإنه ليس من الصدفة أنها غالبًا ما تدار من قبل البنوك المركزية، كما هو الحال في صناديق الثروة السيادية السلعية التي يتم إدارتها من قبل مؤسسة النقد في المملكة العربية السعودية. بغض النظر عن مصادر تمويل صناديق الثروة السيادية، فإن معظم أصول محافظها الاستثمارية طويلة الأجل، متنوعة على المستوى العالمي وذات مخاطر عالية مقابل ارتفاع في العائدات المتوقعة.

دور الصناديق السيادية في الاستثمارات بشكل عام وفي الداخل الخليجي بشكل خاص، و واقع وحجم الصناديق السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي

قامت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بتأسيس منظمات استثمارية مختلفة لإدارة صناديقها السيادية، والتي تم تأسيس بعضًا منها منذ الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، مثل مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، الهيأة العامة للاستثمار في الكويت، لخدمة مصالح الدول المؤسسة لها، وهذه المصالح يمكن تلخيصها في الآتي:

١. توفير الفرص لرفع معدل العائد على استثمارات الحكومات الخليجية من النقد الأجنبي.

٢. عزل وحماية ميزانية الحكومة والاقتصاد المحلي ضد تقلبات أسعار السلع الأساسية من النفط والغاز الطبيعي.

٣. تحويل العوائد المالية من الموارد الطبيعية المحدودة إلى محفظة استثمارية متنوعة الأصول للأجيال القادمة.

بناء على البيانات المنشورة من قبل Sovereign Wealth Fund Institute (SWFI) في مارس ٢٠١٧م، تقدر حجم أصول صناديق الثروة السيادية الخاضعة للإدارة في دول الخليج ٢٩٥٧,٣٠ مليار دولار أمريكي، أي ما يقارب ٤٠ في المائة من مجموع أصول الصناديق السيادية الخاضعة للإدارة على مستوى دول العالم. يبين الجدول أدناه الصناديق السيادية في دول الخليج حسب حجم أصول الصندوق، من الحد الأعلى إلى الحد الأدنى سنة ٢٠١٣م.

صناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي

النوع	سنة البداية	قيمة الأصول (مليار دولار أمريكي)	اسم صندوق الثروة السيادي	الدولة
صناديق سلعية – نفط	١٩٧٦	٨٢٨	هيأة أبو ظبي للاستثمار	الإمارات العربية المتحدة – أبو ظبي
صناديق سلعية – نفط	١٩٥٣	٥٩٢	الهيأة العامة للاستثمار	كويت
صناديق سلعية – نفط	١٩٥٢	٥١٤	ساما الأرصدة الأجنبية	المملكة العربية السعودية
صناديق سلعية – نفط وغاز	٢٠٠٥	٣٣٥	جهاز قطر للاستثمار	قطر
صناديق غير سلعية	٢٠٠٦	٢٠٠,٥	مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية	الإمارات العربية المتحدة – دبي
صناديق سلعية – نفط	١٩٧١	١٨٣	صندوق الاستثمارات العامة	المملكة العربية السعودية
صناديق سلعية – نفط	٢٠٠٢	١٢٥	شركة مبادلة للاستثمار	الإمارات العربية المتحدة – أبو ظبي
صناديق سلعية – نفط	٢٠٠٧	١١٠	مجلس أبو ظبي للاستثمار	الإمارات العربية المتحدة – أبو ظبي
صناديق سلعية – نفط	٢٠٠٧	٣٤	جهاز الأمارات للاستثمار	الإمارات العربية المتحدة – المجلس الاتحادي
صناديق سلعية – نفط وغاز	١٩٨٠	١٨	صندوق الاحتياطي العام للدولة	سلطنة عمان
صناديق غير سلعية	٢٠٠٦	١٠,٦	ممتلكات استثمارات البحرين	البحرين
صناديق سلعية – نفط	٢٠٠٦	٦	الصندوق العماني للاستثمار	سلطنة عمان
صناديق سلعية – نفط	٢٠٠٥	١,٢	هيأة رأس الخيمة للاستثمار	الإمارات العربية المتحدة – رأس الخيمة
صناديق غير سلعية	٢٠٠٨	غير متاح	الشارقة لإدارة الأصول	الإمارات العربية المتحدة – الشارقة

المصدر: Sovereign Wealth Fund Institute (SWFI)، هيأة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي.

من الملاحظ أن الغالبية العظمى من صناديق الثروة السيادية في دول الخليج قائمة على الصناديق السلعية الأساسية وأن نسبة ضئيلة منها تمثل الصناديق غير السلعية، أي ما يعادل ٧ في المائة من إجمالي حجم أصول الصناديق. وذلك يعكس طبيعة الهيكل الاقتصادي في دول الخليج والذي يعتمد بشكل كبير على أسعار السلع الأساسية من النفط والغاز الطبيعي. الرسم البياني التالي يوضح النسبة المئوية لحجم أصول صناديق الثروة السيادية الخاضعة للإدارة في دول الخليج.

معدل حجم أصول الصناديق السيادية في دول الخليج

المصدر: Sovereign Wealth Fund Institute (SWFI)

تستحوذ أصول صناديق الثروة السيادية في الإمارات العربية المتحدة على النصيب الأكبر، بحيث تمثل ما يقارب ٤٤ في المائة من مجموع أصول الصناديق السيادية، وتليها المملكة العربية السعودية، ومن ثم الكويت، تمثل سلطنة عمان والبحرين النصيب الأقل، تقريبًا عند مستوى ٠,٨ و ٠,٤ في المائة من حجم أصول الصناديق السيادية في دول الخليج. بالنظر إلى كل صندوق ثروة سيادي على حدا، هيأة أبو ظبي للاستثمار تمثل الحجم الأكبر من أصول الصناديق السيادية، وتليها صندوق الهيأة العامة للاستثمار في دولة الكويت، وصندوق الأرصدة الأجنبية في مؤسسة النقد العربي السعودي تمثل الترتيب الثالث من حجم أصول الصناديق السيادية.

تطور أهم الصناديق السيادية في دول الخليج

تعد هيأة أو جهاز أبو ظبي للاستثمار أكبر الصناديق السيادية في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٦م، وذلك حسب تقديرات SWFI. على الرغم من أن الصندوق فقد ما يعادل ٩٠٪ من قيمة استثمار ٧ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٩-٢٠٠٨ في سيتي جروب، أحد أضخم البنوك الأمريكية، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية، مما يدل على قدرة إدارة هذه الصناديق من تقليص المخاطر على مر السنين عن طريق تغيير استراتيجية الاستثمارات وتوجيه الأموال المستثمرة إلى قطاعات مختلفة ومناطق مختلفة في العالم. تستثمر هيأة أبو ظبي للاستثمار في جميع الأسواق العالمية، بما في ذلك الأسهم والسندات الحكومية، البنية التحتية والعقارات ، الأسهم الخاصة، الاستثمارات البديلة وتضمن صناديق التحوط. وذلك في مختلف مناطق العالم حيث تضم، أمريكا الشمالية، أوربا، دول آسيا المتقدمة، وأيضًا في الأسواق الناشئة . تقسم المحافظ الاستثمارية العالمية في هيأة أبو ظبي للاستثمار إلى مجموعة من الصناديق الفرعية تغطي كل منها فئة معينة من الأصول. كل فئة من فئات الأصول يتم إدارتها داخليًا وخارجيًا، بشكل عام حوالي أكثر من ٧٠ في المائة من أصول المنظمة تدار في الخارج، لأن معظم استثمارات الصندوق عالمية أو في الخارج. وإضافة إلى ذلك تستثمر هيأة أبو ظبي في شراء العقارات الأمريكية ومشاريع التطوير العقاري كمراكز التسوق.

أما على مستوى أمارة أو مدينة دبي يعد صندوق مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية ثاني أكبر صناديق الثروة السيادية في دولة الأمارات، وهو من الصناديق الغير سلعية. يتبع هذا الصندوق استراتيجية التنوع في المحفظة الاستثمارية، وعلى ذلك تغطي استثمارات صندوق مؤسسة دبي قطاعات مختلفة من خلال شركات مختلفة تعمل تحت مظلة الصندوق. هذه القطاعات تشمل، **أولاً**: التمويل والاستثمار، وتضم ١١ شركة من ضمنها بنك الإمارات دبي الوطني، بنك دبي الإسلامي، بنك دبي التجاري، بورصة دبي، الصكوك الوطنية، بنك الاتحاد الوطني، ودبي للاستثمار، ويمثل هذا القطاع ما يقارب ٣٣ في المائة من محفظة صندوق مؤسسة دبي. **ثانيًا**: النقل، وتضم ٤ شركات، طيران الأمارات، دناتا، دبي لصناعة الطيران، وفلاي دبي، ويمثل قطاع النقل حوالي ١٨ في المائة من محفظة الصندوق. **ثالثًا**: قطاع الطاقة والصناعة، وتشمل ٣ شركات، شركة بترول الإمارات الوطنية، الإمارات العالمية للألمنيوم، ودوكاب، ويمثل هذا القطاع ما يقارب ١٧ في المائة من محفظة صندوق مؤسسة دبي. **رابعًا**: قطاع العقارات والإنشاءات، وتشمل ٦ شركات منها أعمار العقارية، المنطقة الحرة بمطار دبي مركز دبي التجاري العالمي، و مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية – بروكفيلد، ويمثل هذا القطاع ١٦ في المائة من محفظة الصندوق. **خامسًا**: الضيافة والترفيه، وتشمل ٣ شركات منها منتجع اتلانتس، والجولف في دبي، يمثل هذا القطاع حوالي ١٢ في المائة من محفظة الصندوق. **سادسًا**: قطاع البيع بالتجزئة وشركات قابضة أخرى وتشمل ٦ شركات، وتمثل ما يقارب ٣ في المائة من المحفظة الاستثمارية من محفظة الصندوق. جغرافيًا تمتد استثمارات صندوق مؤسسة دبي إلى ٢٩ دولة في الخليج وشرق آسيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

تستحوذ أصول صناديق الإماراتية على ٤٤٪ من أصول الصناديق الخليجية تليها السعودية

صندوق الهيأة العامة للاستثمار في دولة الكويت، يحتل هذا الصندوق المرتبة الثانية من الصناديق السيادية من ناحية حجم أصول الدولة الخاضعة للإدارة في الخليج، كان المقر المباشر لاستثمارات الصندوق في لندن – المملكة المتحدة، وبعد منتصف السبعينات بدأ الصندوق في الاستثمار في السوق الأمريكي، وذلك ضمن أعلى ٧٥ شركة مدرجة في بورصة نيويورك للأوراق المالية، ولكن بشكل غير مباشر أي عن طريق وكلاء. في الثمانينات اتسع جغرافيًا نطاق استثمارات الصندوق في بعض من دول أوربا المتقدمة واليابان، وفي الآونة الأخيرة اتسعت استثمارات الصندوق جغرافيًا وأصبحت تشمل البحرين والأردن والصين. ويقوم الصندوق بالاستثمار في المجالات المختلفة، من ضمنها الفنادق والخدمات، الصناعة، التأمين والخدمات المالية، الاستثمارات العقارية. وكنتيجة للأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، أصبح معظم توجه استثمارات الصندوق ذات صلة مباشرة بالاقتصاد الوطني الكويتي لتقليل حجم المخاطر وتعزيز

استقرار صناديق الثروة السيادية مشابه جدًا لاستقرار احتياطي النقد الأجنبي التقليدي من ناحية الالتزامات المالية

دور الشركات والمؤسسات المالية المحلية.

صندوق مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) الأرصدة الأجنبية، يعتبر ثالث أكبر صندوق ثروة سيادي للأصول تحت الإدارة، وعلى عكس الصناديق السيادية الأخرى في دول الخليج إدارة هذا الصندوق ليست مستقلة عن أجهزة الدولة بل إنها ضمن نطاق البنك المركزي. مر صندوق ساما بمراحل مختلفة من التطور، في بداية السبعينات كانت استراتيجية الاستثمار في ساما ذات مخاطر منخفضة وهي عبارة عن أرصدة ودائع ادخارية لدى البنوك الأجنبية، والتي تضم ٣٥ بنكًا وتعتبر من أكثر البنوك مصداقية وذات تصنيف ائتماني عالي على الصعيد العالمي. وبعد طفرة أسعار البترول في السبعينات وارتفاع العوائد الناتجة عن ذلك اتجهت استراتيجية ساما لزيادة المخاطرة في الاستثمار، ونتيجة لذلك تم إضافة ١٧ بنك، يحقق عوائد مرتفعة على الودائع الادخارية، من أوربا وشرق آسيا وكندا. ولزيادة عوائد الاستثمار بدأت ساما في تنويع استراتيجية استثمار الثروة السيادية، بدلاً من اقتصارها على الودائع المحتجزة في البنوك الأجنبية، فقامت بالاستثمار في أسواق الأسهم العالمية الخاصة بشركات البترول. في عام ١٩٧٣م، في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز - يرحمه الله - قامت الحكومة السعودية بتأسيس لجنة يرأسها الملك فهد بن عبد العزيز يرحمه الله - وكان في ذلك الوقت وزيرًا للداخلية، وكان دور هذه اللجنة مراجعة سياسات الاستثمار والنظر إلى الفرص الاستثمارية الجديدة. وبعد ذلك توسعت استثمارات ساما في القطاعات الأخرى غير البترولية في منتصف الثمانينات، تم تغيير استراتيجية الاستثمار في الأصول من خلال توزيع العملات الأجنبية في المحفظة الاستثمارية فكانت ٦٠ في المائة من الدولار الأمريكي، و ٤٠ في المائة من المارك الألماني والين الياباني. وعلى عكس معظم صناديق الثروة السيادية في دول الخليج لم يتأثر صندوق ساما للأرصدة الأجنبية بالأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨م، وذلك لعدم ارتباط أصول الصندوق بالاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة، مثل الاستثمارات المباشرة والاستثمارات العقارية.

للحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني السعودي والخوض في الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة في نفس الوقت، قامت الحكومة السعودية بتأسيس صندوق الاستثمارات العامة، وهو منفصل عن ساما، ويقوم بالاستثمار في قطاعات اقتصادية مختلفة سواء كانت وطنية أو عالمية، من أهمها البترول، الصناعات الأساسية، التعدين، القطاع المالي والبنوك. وتنفيذا لاستراتيجيات رؤية ٢٠٣٠ قام الصندوق مؤخرا بتبني عملية إدراج ٥ في المائة من أسهم شركة ارامكو في السوق المالية المحلية والعالمية وذلك خلال العام القادم ٢٠١٨م. والجدير بالذكر أن الصندوق قام بهذه الخطوة الحيوية لتطوير مصدر جديد للتمويل في ضوء تقلبات أسعار النفط، ويعتبر هذا الطرح لأسهم شركة ارامكو للاكتتاب العام الأضخم على مستوى العالم، والذي يعكس الأهمية الاقتصادية والمالية لهذه الشركة. ومن المحتمل أن تتراوح أصول صندوق الاستثمارات العامة من ١ إلى ٢ تريليون دولار أمريكي، لتصبح من أضخم صناديق الثروة السيادية على مستوى العالم.

تفعيل دور الصناديق السيادية في الاستثمارات الخليجية الداخلية على وجه التحديد في ضوء التحولات الاقتصادية التي تشهدها الدول الخليجية وانخفاض أسعار النفط، ما يجعل هذه الدول إلى الاقتراض بصورة أو بأخرى لتغطية نفقاتها المتزايدة.

وأخيرًا يمكن تفعيل دور الصناديق السيادية السلعية، على وجه التحديد، في دول الخليج ضد تقلبات أسعار النفط، عن طريق اتباع أحد أو كلا الخيارين، وهما تنويع هيكل الصادرات وتراكم الأصول المالية. تنويع هيكل الصادرات يمكن تحقيقه عن طريق تنمية القطاعات الإنتاجية الأخرى التي لا تقوم على السلع الأساسية في الاقتصاد، كالاستثمارات القائمة على التطوير العمراني وتطوير الخدمات الأساسية، والذي بدوره يتطلب تطوير رأس المال البشري، والتكنولوجيا وتنمية الاستثمارات، وذلك تحت إطار قانوني وتشريعي منظم. ومن خلال تجربة دول الخليج أظهر ذلك تراكم الأصول المالية أصبح الحل المفضل لدى معظم الحكومات المصدرة للنفط، كما رأينا من خلال الصناديق السيادية لهيأة أبو ظبي للاستثمار، والهيأة العامة للاستثمار في الكويت وفي الآونة الأخيرة بسبب الأزمة المالية العالمية بالإضافة إلى تقلبات أسعار النفط، اتجهت نسبة كبيرة من أموال هذه الصناديق إلى الاستثمارات المحلية لتعزيز ودفع عجلة تطور الاقتصاد الوطني.

* Research Consultant of Banking and Financial Risk at Global Risk Intelligence

خارطة طريق لتوسيع دائرة تنويع مصادر دخل الدول الخليجية

تنويع الاقتصاد الخليجي مرتبط بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص العمل

يقدر الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي ١,٦ تريليون دولار في العام الماضي٢٠١٦م، بحسب بيانات مركز الإحصاء الخليجي . وطبقًا لبيانات تم تجميعها من مصادر مختلفة بدول المجلس، فإن الناتج المحلي للمملكة العربية السعودية بلغ ٦٨٨ مليار دولار"٢,٥٨ تريليون ريال " بالأسعارالثابتة ، في حين قدر الناتج المحلي بدولة الإمارات العربية المتحدة ٤٩٠ مليار دولار"١,٨ تريليون درهم"، وقدر الناتج المحلي الإجمالي في الكويت بنحو ١١٢,٧ مليار دولار"٣٤٣١٤,٦ مليون دينار كويتي" وفي سلطنة عمان قدر الناتج الإجمالي بنحو ٨١,٧٩ مليار دولار"٣١٤٥٠مليون ريال عماني"، فيما قدر الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين بنحو ٣١,١٢ مليار دولار"١٢ مليار دينار"، أما الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر فيقدر بنحو ٢٠٦,٢ مليار دولار" بالأسعار الثابتة.

جمال أمين

وقد ظل القطاع النفطي هو المكون والمساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي بكل الدول الخليجية وعائدات التصدير بها، إذ تشكل نسبة القطاع النفطي في الناتج المحلي لسلطنة عمان ٤٦٪، و٨٤٪ من عائدات التصدير للسلطنة، وفي دولة الكويت كان القطاع النفطي يشكل ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ٩٥٪ من عائدات التصدير، والإيرادات الحكومية، وفي السعودية ٤٥٪، و٩٠٪ من عائدات التصدير، وفي قطر شكل قطاع النفط والغاز ٤٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي و٦٩٪ من عائدات التصدير، وفي الإمارات يشكل قطاع الهيدروكربونات ٣٠٪ من الناتج المحلي، ٨٢٪ من عائدات التصدير، وأخيرًا في البحرين يشكل القطاع النفطي ٤٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي و٦٠٪ من عائدات التصدير.

وتعتبر تلك الإحصاءات طبيعية ومنطقية في ظل حقيقة أن دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك مخزونًا من النفط يقدر بنحو ٤٩٥ مليار برميل، وهو ما يعادل ٣٠٪ من إجمالي الاحتياط العالمي، وأن دول الخليج العربية تتربع على صدارة أكبر منتجي النفط في العالم بإنتاج يصل ٢٤ ٪ من الإنتاج العالمي. ومما ساعد على ذلك مخزونات النفط الهائلة المشار إليها، فضلاً عن تكلفة الإنتاج الأقل عالميًا والتي تصل إلى ٥دولارات في المملكة و٧ دولارات في دولة الإمارات العربية المتحدة" حسب بيانات مركز الخليج لسياسات التنمية"، وأيضًا في ظل حقيقة أن العمر الافتراضي للنفط في أغلب دول المجلس يتراوح بين ٩٧ عامًا في الكويت، ٨١ عامًا في السعودية، ٦٥ عامًا في الإمارات، ٣٩ عامًا في قطر، ١٧ عامًا في سلطنة عمان، ٥ أعوام في البحرين "حسب تقديرات شركة النفط البريطانية"بي بي"Bp.

رسم بياني يوضح الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي "بالمليار دولار"

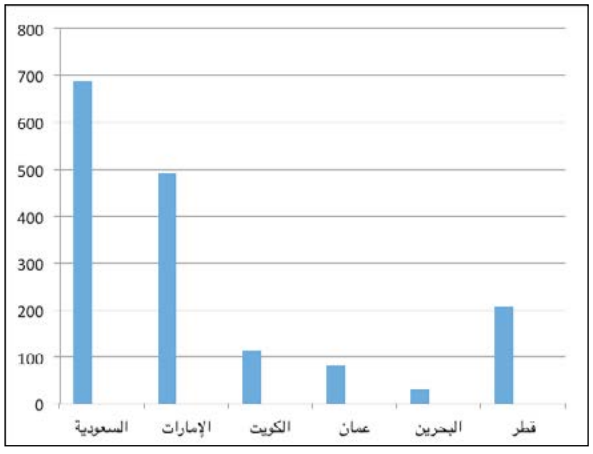

ونتيجة لذلك ظلت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على النفط كمورد أساسي وربما وحيد للدخل حتى سنوات قريبة خلت طالما كانت الأسعار مرتفعة والعائدات الحكومية من صادرات النفط متنامية، ولكن تراجع أسعار النفط خلال العامين الأخيرين أدى لتراجع عائدات دول المجلس من النفط، وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي لتراجع الإنفاق على المشاريع الحكومية، و حدوث عجوزات في ميزانيات دول المجلس، ما دفع تلك الدول تبني استراتيجيات لتنويع مواردها الاقتصادية كوسيلة للحفاظ على معدل نمو اقتصادي مستقر.

جهود تنويع مصادر الدخل

رفعت دول مجلس التعاون الخليجي منذ ثمانينات القرن الماضي هدف تنويع اقتصاداتها وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد وأساسي للدخل الوطني، حتى تضمن استقرار مداخيلها، وحتى لا تكون تحت رحمة أسواق النفط العالمية التي لا تستقر على حال.

وقد ضمنت الكثير من دول مجلس التعاون هدف تنويع مواردها الاقتصادية ضمن أهداف خططها الخمسية، لكن الأمر لم يخرج عن كون التنويع هدف ينتقل من خطة إلى أخرى في كثير من دول المجلس، دون أن تكون تلك الخطط مصحوبة برؤية استراتيجية ملزمة أو محددة الملامح أو بتوقيتات معينة لتنفيذ تلك الأهداف، إلا في السنوات الأخيرة.

ومن هنا ظل هدف التنويع يسير بطيئًا في التنفيذ بلا رؤية أو إلزام أو حتى تحديد لآليات أو برامج التنويع المطلوب. ومن هنا مازالت صادرات النفط الخام والمواد الهيدروكربونية تمثل المصدر الأساسي للدخل في معظم دول مجلس التعاون الخليجي. وإن كان ما تحقق من هدف التنوع تختلف نسبته من دولة إلى أخرى من دول المجلس . وإذا نظرنا إلى ما تحقق في هذا الصدد على أرض الواقع نجد أن الاحصاءات تشير إلى أن مملكة البحرين هي الدولة التي حققت أعلى نسبة في تنويع اقتصادها، إذ بلغت نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي لها ٨٠٪ بالأسعار الثابتة و٨٥٪ بالأسعار الجارية، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة التي بلغت نسبة مساهمة القطاع غير النفطي بها ٧٠٪ بالأسعار الثابتة و٧٦,٥ ٪ بالأسعار الجارية.، تليها سلطنة عمان بنسبة ٥١٪ بالأسعار الثابتة، ثم دولة الكويت بنسبة ٥٠٪، فالسعودية بنسبة ٣٩٪، وأخيرًا دولة قطر التي حققت أقل نسبة في التنويع الاقتصادي بين دول المجلس وتقدر ٣٤٪، وكمثال على ضعف التنوع، تشير دراسة أجراها أكاديميون إلى أن الاقتصاد العماني بعيد عن التنوع.

رسم بياني لنسب مساهمة القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج الإجمالي لدول التعاون

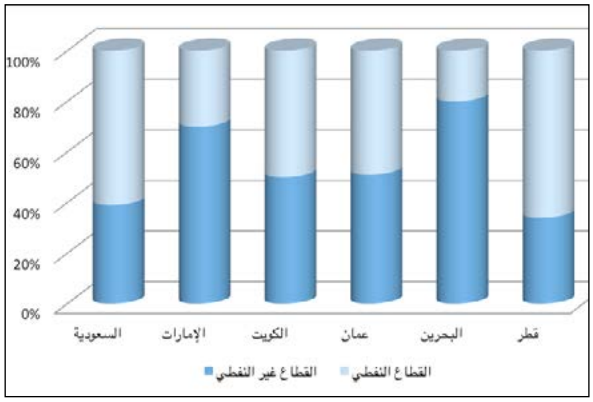

وقالت الدراسة- التي أجراها الدكتور ناصر المعولي من قسم الاقتصاد والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة السلطان قابوس بالتعاون مع ها سلفي محمد هاشم من قسم الرياضيات بجامعة أسكس بالمملكة المتحدة وخليل البوسعيدي من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان ونشرت نتائجها في المجلة الدولية لاقتصاد وسياسة الطاقة لعام ٢٠١٦م، تحت عنوان "نمذجة تأثير قطاع النفط على الاقتصاد في سلطنة عمان"- إن سلطنة عمان تعتبر من البلدان ذات الدخل المرتفع التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على عائدات النفط، إذ يقدر إجمالي عائدات تصدير النفط الخام حوالي ٥٩٪، وتشكل الإيرادات الحكومية نسبة ٨٤,٧٪ وتساهم بحوالي ٤٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على أن النفط هو العامل الأكثر أهمية في الاقتصاد العماني، وهو الذي يحفز نمو الناتج المحلي الإجمالي. وربما ساعد على بقاء المساهمة الغالبة للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربية طوال هذه الفترة أن أسعار النفط كانت في الغالب الأعم ترتفع بعد فترات قصيرة من انخفاضها، ما كان يؤدي إلى زيادة مداخيل تلك الدول وارتفاع الاحتياطيات المالية لديها، ما ساهم في التراخي وعدم الجدية في تبني برامج أو سياسات لتحقيق التنوع في مصادر الدخل طوال العقود الخمسة الماضية.

انخفاض أسعار النفط محفز على الجدية

لكن انخفاض أسعار النفط بأكثر من ٥٠ ٪ منذ ٢٠١٥م، إلى جانب عدم الاستقرار الجيوسياسي الذي تشهده المنطقة، أخذا يلقيان بظلالهما على ميزانيات واقتصاديات كل دول التعاون الخليجي بدون استثناء أديا إلى تراجع الإيرادات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي حدث انخفاض في الإنفاق الحكومي، وهو ما انعكس في النهاية في صورة تراجع معدلات النمو الاقتصادي في تلك

الدول. إذ توقع تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابع للبنك الدولي انخفاض النمو في دول مجلس التعاون الخليجي الست إلى ٢,٢ ٪ عام ٢٠١٦م، مقابل ٣,١ ٪ في العام ٢٠١٥م، وبلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية إلى ١,٢ ٪ في الربع الأول من ٢٠١٧،" حسب احصاءات هيأة الإحصاءات العامة". كما توقع مرصد البنك الدولي أن يظل الحساب الجاري للمملكة العربية السعودية" أكبر اقتصاد في دول الخليج" يعاني من عجز قدره ٢,٨ ٪من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الذي جعل الحديث عن تنويع مصادر الدخل يتخذ هذه المرة منحى مختلفًا أكثر جدية، وقد ساعد على ذلك أن أكبر دول الخليج وضعت رؤى استراتيجية وبرامج للتحول الوطني، كما فعل صاحب السمو الملكي ولي ولي العهد في المملكة العربية السعودية الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، الذي طرح الرؤية الاستراتيجية للمملكة ٢٠٣٠ والمصحوبة ببرنامج التحول الوطني لتلك الرؤية لإخراج الاقتصاد السعودي من دائرة الاقتصاد الريعي الضيقة المعتمدة في إيرادات الدولة على ما يدره النفط من عائدات نتيجة تصديره خاما إلى ا لخارج، إلى دائرة جديدة أوسع وأكثر تنوعًا هي دائرة الاقتصاد الإنتاجي، دائرة تتنوع فيها الإيرادات العامة للدولة. بفتح الاقتصاد الوطني أمام الاستثمارات الأجنبية والخاصة، سواء بالتوسع في صناعة تكرير النفط أو غيرها من الصناعات الأخرى بطرح العديد من المزايا الاستثمارية، فضلا عن طرح مشاريع حكومية ضخمة أمام القطاع الخاص السعودي والأجنبي للخصخصة، وطرح أسهم تلك المشاريع في البورصة. ولعل أهم وأضخم تلك المشاريع أرامكو السعودية التي تقدر استثماراتها بنحو تريليون دولار، ويتوقع طرحها في ٢٠١٨ . وقد اشتملت تلك الرؤية على وضع برامج تنفيذية تتضمن مساءلة لكل الوزارات المشاركة على الأهداف والمشاريع التي تضعها للتنفيذ ويحدث فيها أي قصور.

إذًا الوضع أصبح مختلفًا الآن، وبدأنا نرصد الجدية في تحقيق التنويع، إذ يتابع سمو ولي ولي العهد في المملكة العربية السعودية الأمير محمد بن سلمان بنفسه تنفيذ رؤية المملكة٢٠٣٠، من خلال ترؤسه مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، فضلاً عن الشروع في هيكلة الاقتصاد عبر برنامج التحول الوطني، بوضع برامج متدرجة للتخلي عن الدعم الحكومي وتسعير الكهرباء والطاقة بأسعار تقترب من نظيرتها العالمية مع تعويض المواطنين عن أي آثار جانبية من جراء تلك الخطوة عبر حساب أطلقته الدولة في بداية العام الحالي أطلق عليه "حساب المواطن"، والتخلي عن المشاريع غير الضرورية، فضلاً عن التوجه لفرض ضرائب ورسوم جديدة على السلع و العمالة الوافدة، الأمر الذي سيؤدي بلا شك إلى إيرادات وفورات مالية جديدة في الموازنات المقبلة، وكفاءة ورشادة في الأداء الاقتصادي، ما يضمن نموًا أكثر استقرارًا للناتج المحلي الإجمالي.

وفي سلطنة عمان بدأت الحكومة خطط التنويع الاقتصادي لتأثير قطاع النفط على الاقتصاد، وبدأت بعدد من الاستراتيجيات طويلة الأمد لتنويع مصادر الدخل. وتعد رؤية ٢٠٢٠ ورؤية ٢٠٤٠ (جنبًا إلى جنب مع خطة التعديل التي بدأ تطبيقها العام الماضي أساسًا لمسعى السلطنة نحو التنويع الاقتصادي.

آفاق التنويع ومتطلباته

تتوفر في دول مجلس التعاون الخليجي إمكانات ومقومات اقتصادية هائلة يمكن وضع رؤية أو تصور جماعي لاستغلال تلك المقومات في دعم مسيرة دول المجلس نحو تنويع اقتصاداتها وإيراداتها، و لكي يتم ذلك لابد من وضع استراتيجية موحدة لاستغلال تلك المقومات.

ولعل قطاع الخدمات يعد من القطاعات الواعدة التي يمكن أن تساهم في تنويع الاقتصاديات الخليجية، وخاصة خدمات التمويل وتقديم الاستشارات المالية والإدارية، كذلك تتوفر في قطاع الصناعات المعرفية القائمة على الاقتصاد الرقمي أو ما يعرف بالاقتصاد الجديد، فرص هائلة فهذا القطاع مليء بالفرص التي يمكن للشباب أن ينشئوا مشاريعهم من خلالها بالاعتماد على الخدمات التي يمكن أن يتيحها الاقتصاد الرقمي في ظل التطور الهائل في صناعة الاتصالات، والتجارة الإلكترونية. وهناك قطاعان هما:

أولاً: قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي يلعب دورًا رئيسيًا في دعم منظومة التنوع وتوفير فرص عمل خاصة للشباب وبناء روح المبادرة والإبداع لديهم وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الصدد استحدثت المملكة العربية السعودية هيأة جديدة تهتم بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، هيأة من شأنها تذليل العقبات أمام المستثمرين الصغار ورواد الأعمال ليتبوؤا مكانهم على خارطة الأعمال في بلدهم، ليكونوا أصحاب أعمال لا موظفين، ويعد تقديم الدعم اللوجستي والفني والاستشاري لتلك المنشآت، فضلاً عن توفير التمويل الميسر للراغبين في إنشاء مشاريع صغيرة وفق دراسات جدوى اقتصادية وفنية، من شأنه إذا ما تحقق وفق المعايير العالمية المعمول بها في الدول المتقدمة، وسيلة فعالة في الحد من معدل البطالة ورفع نسبة التشغيل للطاقات والكوادر الشابة، ما يؤدي إلى زيادة نسبة مساهمة هذا القطاع الواعد في الناتج المحلي الإجمالي، لما يمكن أن يمتلكه من إمكانات لا محدودة من النمو والتطور إذا تمت متابعة أصحاب تلك المشاريع والقائمين عليها، وتدريبهم للتأكد من قدرتهم على تجاوز أي تعثر قد ينشأ في طريقهم.

كما اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من الخطوات الرامية لتمكين رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال سن القوانين والتشريعات الداعمة والمحفزة،

وتمتلك رؤية طموحة للوصول برفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي إلى ٧٠ ٪ بحلول ٢٠٢١، مقابل نحو ٦٠ ٪ حاليًا.

ثانيًا: الابتكار باعتباره أولوية في خطط الحكومة الإماراتية لرسم ملامح مستقبل اقتصادها، ولذا فإن التعاون في هذا الشأن من خلال العمل على تطوير استراتيجية مشتركة في الابتكار تشمل عددًا من القطاعات الصناعية والاستثمارية وتتضمن عددًا من البرامج التي توفر الفرص والدعم للاستثمارات في هذا القطاع.

كذلك فإن دول مجلس التعاون الخليجي الست تمتلك شواطئ طويلة ممتدة على البحار والخلجان، فضلاً عن قربها من المحيط الهندي، وتمتاز تلك الشواطئ بأجواء ومناظر خلابة، وبالتالي فمن الممكن استثمار تلك الشواطئ .

تحديات وتوصيات:

لعل أهم التحديات التي تواجه سياسة تنويع مصادر الدخل في دول المجلس تتمثل في ما يلي:

– ضرورة وجود رؤية جماعية واضحة المعالم من دول المجلس لسياسة التنويع، تكون بمثابة برنامج خليجي متكامل لاختيار المجالات الأفضل وذات الأولوية والأهمية النسبية في تنويع مصادر الدخل.

– فتح وربط أسواق المال الخليجية لتسهيل تداول الأوراق المالية لشركات المساهمة المتداولة أسهمها وصكوكها في دولها، أمام المستثمرين في دول المجلس الأخرى.

– تشجيع سياسة الخصخصة وفتح الاكتتابات في شركات خليجية مشتركة تساهم في تفعيل وتشجيع الاستثمارات الخليجية المشتركة.

– أهمية تطوير الأداء في مختلف القطاعات الحكومية، وتقليص دور الروتين والبيروقراطية، وتفعيل دور خدمات الحكومة الإلكترونية في ما يتعلق بالاستثمار المحلي والخليجي والأجنبي.

– دعم الشفافية ومحاربة الفساد.

– لابد من تطوير وتحديث منظومة القوانين الخاصة بالاستثمار وكذلك إجراءات التقاضي وتوفير آليات لتمويل وضمان الاستثمار، وتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين سواء الخليجيين أو الأجانب الراغبين في الاستثمار بدول المجلس.

– ضرورة قيام المنظمات الخليجية، مثل منظمة الخليج للتنمية الصناعية "جويك" ومؤسسة الخليج للاستثمار بأدوار جديدة تكاملية لم تقم بها من قبل، مثل عمل دراسات جدوى لمشاريع صناعية تمكن دول مجلس التعاون الخليجي من استغلال الفرص الاستثمارية التي من شأنها دعم التكامل بين اقتصاداتها.

– إنشاء بنوك استثمارية تقدم التمويل، وتشجيع إنشاء مراكز دراسات واستشارات اقتصادية وتسويقية لتقديم النصائح والدراسات اللازمة للمستثمرين المحتملين سواء محليين أو دوليين في الأنشطة والمجالات الاستثمارية المتعددة التي تزخر بها دول المجلس.

– وضع خرائط بالفرص الاستثمارية في القطاع السياحي أمام القطاع الخاص، لاستثمار تلك الفرص وتحويلها إلى مشاريع تدر عوائد مجزية، من خلال جذب السائحين الخليجيين الذين يسافرون للخارج بحثًا عن السياحة الشاطئية، وكذلك ضرورة استثمار الأماكن الأثرية الكثيرة والمتنوعة الغنية بها دول المجلس مثل مدائن صالح قرب العلا، بئر بدر في المدينة المنورة، قرية ذي عين الأثرية بالباحة، ماء مدين في البدع بتبوك وغيرها، بإنشاء فنادق قريبة من تلك المعالم الأثرية ومد طرق وإنشاء مطارات، وجعل تلك المعالم مقاصد سياحية تحفز شركات الطيران المحلية والإقليمية وحتى العالمية على زيارة تلك المعالم السياحية باعتبارها تراث إنساني، وتشجيع سياحة السفاري للصحاري والبراري من خلال إنشاء وكالات تهتم بتنظيم مجموعات شبابية أو أسرية للقيام بهذا النوع من السياحة.

– ضرورة وجود رؤية جماعية لتطوير سياحة الشواطئ، فضلاً عن إقامة المنشآت والمرافق السياحية اللازمة من مطاعم وتشجيع الرياضات البحرية ومعدات الصيد للهواة في هذا المجال.

– الاستثمار في الثروة السمكية، استزراعًا وتنمية وصيدًا وإنشاء صناعات داعمة لمراكب الصيد والشباك وغيرها، فضلا عن صناعات تجهيز وتعبئة وتدخين وتصنيع الأسماك إلى منتجات مختلفة، سواء للاستهلاك الخليجي أو التوجه للتصدير إلى الأسواق الخارجية. وذلك من خلال تقديم تسهيلات للقطاع الخاص والمستثمرين الراغبين في العمل في هذا المجال، وإتاحة الأراضي الرخيصة بأسعار رمزية سواء في موانئ الصيد أو المناطق الصناعية لإقامة الصناعات المساندة لأنشطة ومعدات الصيد.

– دعم صناعة النقل البحري بين دول المجلس، وفتح مجالات أمام المستثمرين لإنشاء وتطوير الموانئ وسفن النقل البحري باختلاف أنواعها، باعتبارها وسيلة نقل رخيصة وآمنة، ومن شأنها أن تشجع وتزيد من التبادل السياحي بين دول المجلس.

.– التوسع في استغلال الثروات المعدنية التي تزخر بها دول المجلس، والتي يمكن أن تساهم بفعالية في تنويع اقتصاداتها ومداخيلها.

وهناك العديد من الفرص الواعدة لتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي والاستثماري المشترك، وبحث إمكانية وضع إطار عملي لتعزيز الشراكات في قطاعات ذات أولوية لاقتصاد الدول الخليجية.

* صحفي وباحث اقتصادي

دول مجلس التعاون تواجه نفس التحديات المتعلقة بالوظائف و التنمية المستدامة

الجامعات والاقتصاد المعرفي: نظرة مستقبلية للاقتصاديات الخليجية

مفهوم اقتصاد المعرفة... توجد في الواقع عدة تعريفات لمفهوم الاقتصاد المعرفي، منها أنه الاقتصاد الذي تعتمد فيه منشآت الأعمال على قوة الحاسبات الآلية، والعقول البشرية جيدة التعليم في زيادة القيمة المضافة وخلق الثروة. ويرى البعض أن الاقتصاد المعرفي هو الاقتصاد الذي تتعاظم فيه أهمية المعرفة بالمقارنة مع الموارد الطبيعية ورأس المال المادي، والعمالة غير الماهرة في عملية النمو الاقتصادي. وهو التعريف الذي تأخذ به دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويذهب البعض إلى أنه الاقتصاد الذي تقوم فيه عملية توليد واستغلال المعرفة بالدور الغالب في خلق الثروة، وبالتالي فاقتصاد المعرفة ليس فقط إنتاج وتوسيع حدود المعرفة، وإنما يعني أيضًا استخدام واستغلال كل أنواع المعرفة بأقصى ما يمكن من فاعلية في كل نواحي الأنشطة الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة وفتح آفاق جديدة للتوظف والرفاه. ويمكن القول أن فكرة قيادة المعرفة للاقتصاد الوطني لا تقتصر فقط على الصناعات عالية التقنية، وإنما تشمل مجموعة من المصادر الجديدة للمزايا التنافسية التي يمكن تطبيقها في جميع القطاعات، وجميع الشركات والأقاليم بدءًا من الزراعة، وتجارة التجزئة إلى (البرامج الجاهزة) والبيوتكنولوجي.

د. محمد البنا

وهكذا يعرف الاقتصاد المعرفي على أنه النجاح الاقتصادي الذي يؤسس على الاستخدام الفعال والمتزايد للأصول غير الملموسة، مثل المعرفة، والمهارات، والقدرات الابتكارية، كمصادر رئيسة لتحقيق مزايا تنافسية، وبالتالي فإن مفهوم الاقتصاد المعرفي يستخدم لوصف الهيكل الناشئ للاقتصاديات الوطنية الذي تتعاظم فيه دور الأصول الإنتاجية غير الملموسة على حساب الأصول الإنتاجية التقليدية. ومما سبق يمكن استخلاص عدد من العناصر التي تميز اقتصاد المعرفة:

١- اعتماد منشآت الأعمال على قوة الحاسبات الآلية والعقول البشرية جيدة التعليم في خلق قيمة مضافة.

٢- تعاظم دور المعرفة في دالة الإنتاج والإنتاجية بالمقارنة مع العناصر التقليدية مثل الموارد الطبيعية ورأس المال المادي والعمالة غير الماهرة.

٣- اعتماد خلق الثروة على عمليات توليد واستغلال المعرفة واستخدام أنواع المعرفة في كل أنواع الأنشطة الاقتصادية.

٤- استخدام المعارف في اكتساب ميزات تنافسية للمنتجات في جميع القطاعات الإنتاجية وليس الصناعات التحويلية فحسب.

٥- تزايد دور الأصول غير الملموسة كالمعرفة والمهارات والابتكار في تحقيق مزايا تنافسية للمنتجات وعلى المستوى الوطني.

أهم التحديات التي تواجه دول الخليج في حقبة ما بعد النفط

على الرغم من الاختلافات بين دول مجلس التعاون من حيث الحجم، والجوانب الديموغرافية والثروة، إلا أنها تواجه بنفس المشاكل والتحديات، فيما يتعلق بخلق الوظائف وتحقيق تنمية مستدامة، والتي يمكن حصرها على النحو التالي:

١. صغر حجم مشاركة القطاع الخاص في توليد الناتج وتوفير فرص عمل خاصة بالنسبة للوطنيين، وهو ما يرتبط جزئيًا بحداثة عهد رجال الأعمال بممارسات الأعمال الحديثة. ومن وعلى الرغم مما تقدمه حكومات دول المجلس للقطاع الخاص من حوافز، وتوفير عناصر البنية التحتية، إلا أن القطاع بوضعه الحالي غير مهيأ للمساهمة بشكل فاعل في توفير فرص عمل كافية للداخلين الجدد من مختلف التخصصات الجامعية

والعمالة الفنية والشهادات المتوسطة، أو المساهمة في عملية التنمية المستدامة.

ورغم تباين مستوى التنوع الذي حققته دول مجلس التعاون إلا أن قطاع الطاقة، ونظرًا لكونه من القطاعات كثيفة رأس المال، لا يزال يمثل القطاع المسيطر على هيكل اقتصاديات دول الخليج العربية، وهو بطبيعته لا يوفر فرصًا واسعة للتشغيل، في الوقت الذي توجه فيه معظم إيرادات النفط إلى تمويل الإنفاق الحكومي المتزايد.

٢. ويتمثل التحدي الثاني في ضرورة إيجاد قطاعات غير نفطية قادرة على النمو الذاتي وتوفير مصدر دائم للتشغيل والنمو، خاصة عندما تنضب الثروة النفطية. وحتى بالنسبة للدول ذات الوفرة النفطية، فلا تزال مطالبة بتحقيق نوع من المساواة في توزيع الثروة بين الأجيال، ولا سبيل أمامها أفضل من إقامة أصول إنتاجية في قطاعات إنتاجية لها صفة الاستمرارية والاستدامة.

٣. كذلك تواجه دول مجلس التعاون بتحدي ثالث ناشئ عن تقلب أسعار النفط العالمية كما هو حادث في الوقت الحالي، حيث تتراجع الإيرادات العامة، ويتقلص حجم الإنفاق الحكومي، والذي يؤثر سلبا على معدلات نمو القطاعات غير النفطية، ويتراجع معدل التشغيل حتى في القطاع الحكومي.

لذلك فإن تنويع هيكل الاقتصاديات الوطنية يمثل مخرجًا ومواجهة حتمية مع هذه التحديات حيث يفتح الباب أمام فرص تشغيل مستدامة، ويقلل من الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط، ويحسن من فرص العمل أمام الأجيال القادمة، ويوسع قاعدة الإيرادات العامة للدولة، ويقلل من الاعتماد على الإيرادات النفطية، ولا يكون الاقتصاد الوطني عرضة للتقلبات الناشئة عن ظروف أسواق النفط العالمية.

الشروط اللازمة للتقدم نحو تنويع هيكل الاقتصاديات الوطنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

أسفرت تجربة العقود الأربعة الأخيرة منذ الحقبة البترولية الأولى في العام ١٩٧٤م، وحتى الآن، عن وجود قناعة مشتركة لدى دول مجلس التعاون بضرورة التحول إلى نمط حديث للتنمية، يتسم بالكفاءة والاستدامة، والبحث عن مصادر جديدة للنمو بعيدًا عن قطاع النفط.

وتشير تجارب التنمية الناجحة في دول مثل كوريا الجنوبية وتركيا وماليزيا والبرازيل إلى أن استدامة التنمية رهن بإقامة أصول وقدرات إنتاجية متجددة تتمثل فيما يلي:

١. تكوين أصول إنتاجية مادية في قطاعات إنتاجية حديثة خاصة في مجال الصناعات التحويلية عالية التقنية، ويأتي على رأسها الصناعات الالكترونية، بل ويمكن أن تتسع لتشمل مختلف مجالات عمليات التصنيع، بدءًا من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، إلى الصناعات الهندسية لإنتاج المعدات والأجهزة، وانتهاءً بالصناعات التشغيلية لإنتاج الآلات.

وعلى دول مجلس التعاون استغلال ما بينها من صور للتكامل الاقتصادي في التنسيق فيما بينها نظرًا لما تتسم به بعض مراحل التصنيع من الاعتماد على الإنتاج الكبير، فضلاً عن وضع استراتيجيات طويلة الأجل لعملية التصنيع، وتجهيز ما يلزم من مدخلات بشرية أو مادية لضمان قيام مشروعات ذات كفاءة عالية.

٢. تكوين أصول إنتاجية بشرية أي تكوين رأس المال البشري الذي أصبح شرطًا ضروريًا لنجاح أي عملية تنمية حديثة في مختلف الأنشطة الإنتاجية، سلعية كانت أو خدمية والتي تعتمد على مدخلات وتقنيات حديثة، الأمر الذي يتطلب معه ضرورة إعداد كوادر بشرية مزودة بقدرات معرفية عالية، وتزويدهم بمهارات عمل عالية قادرة على التعامل مع آلات ومعدات متطورة لا يكفي لتشغيلها مهارات عملية تقليدية.

وهنا يصبح تطوير منظومة التعليم واحدة من الشروط المسبقة لنجاح إقامة مشروعات انتاجية حديثة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، ومن ثم تنويع هيكل الاقتصاديات الخليجية.

أهمية الاقتصاد المعرفي في التنمية

أصبح الاقتصاد المعرفي توجهاً حديثا للتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هذا التوجه من شأنه أن يغير نمط التنمية والنمو الاقتصادي ومرتكزاته، من الاعتماد على الموارد الطبيعية والكفاءة في استخدام الموارد فقط، إلى اعتبار المعرفة أهم مدخلات التنمية في المرحلة القادمة، مستهدفة إقامة صناعات تحويلية عالية التقنية ،وزيادة مدخلات المعرفة في كافة أنشطة الاقتصاد الوطني الإنتاجية الخدمية والسلعية.

وبالإضافة إلى ضرورة التحول نحو الاقتصاد المعرفي لتحقيق أهداف الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي، وإقامة صناعات تحويلية عالية التقنية، واكتساب ميزات تنافسية جديدة، فإن التحديات التي تواجه اقتصاديات دول الخليج العربية تؤكد بدورها الاعتماد على المعرفة كأهم محركات النمو الاقتصادي. ويأتي على رأس هذه التحديات التحولات الديموغرافية للسكان والداخلين الجدد إلى سوق العمل.

ويتطلب ذلك تأمين فرص عمل عالية الإنتاجية، مرتفعة الأجر لاستيعاب هؤلاء الشباب وتلبية طموحاتهم في مستوى دخل مرتفع، وهو ما تعجز قطاعات الأعمال بصورتها الحالية عن توفيره، ومن ثم تصبح عملية تحديث الاقتصاديات الوطنية وتنويع مصادر النمو والدخل، هي السبيل الوحيد لمواجهة هذه التحديات.

فإذا أضفنا لذلك تحديات العولمة والتنافسية العالية، ومشاكل البيئة والطاقة المتجددة ،فلا سبيل إلى تحقيق تلك الأهداف أو مواجهة هذه التحديات إلا من خلال قطاعات إنتاجية سلعية وخدمية -لعل في طليعتها الصناعات التحويلية عالية التقنية- مرتفعة الإنتاجية عالية الأجر، وذلك ما تؤمنه عملية التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، بما يوفره من قوة دفع لمستويات أعلى من النمو، وإكساب القطاعات الإنتاجية ميزات تنافسية ،وفتح آفاق أوسع أمام فرص العمل والتشغيل.

وتعد الجامعات المنبع المحوري والمخزن الرئيسي للمعرفة في المجتمعات الحديثة، لذا فإن تطوير هذه المعرفة ونشرها وتطبيقها يؤثر ليس فقط على الثراء الثقافي للمجتمع ،وإنما أيضًا على تنافسية الاقتصاد الوطني ،وهو الأمر الذي يفرض العديد من التحديات على الاقتصاديات الخليجية ، ويتطلب وضع السياسات اللازمة لتشجيع وتسهيل الفهم العميق والعمل المشترك بين الجامعات والأعمال.

ومع التحول في البيئة الاقتصادية والعولمة صار إنتاج ونقل العلوم والابتكار والتقنية إلى قطاعات الأعمال من المهام الأساسية للجامعات حتى يمكن أن تسهم بفاعلية في بناء اقتصاد قائم على المعرفة، فيما يعرف بالجامعة الريادية entrepreneurial university. وانبثق من هذه المهمة دورًا جديدًا للجامعات في نظام الابتكار الوطني ،وتطوير الأعمال والاستثمار، ويبرز هذا الدور في الدول النامية على وجه الخصوص ،مع حاجة قطاعات الأعمال إلى بناء قدراتها المعرفية والتقنية ورفع قدراتها التنافسية حتى تستطيع أن تجد لها مكاناً في الأسواق العالمية.

ورغم أن المهام الرئيسية في معظم الجامعات على مستوى العالم تشمل الآن عمليات التعليم، والتدريب والبحث العلمي، إضافة لنشر التقنية الجديدة التي تنتجها الجامعات من خلال باحثيها والمراكز البحثية التابعة لها، وتحويلها إلى منتجات في الأسواق، إلا أن الوصول إلى هذه القناعات واجه عدة مصاعب كان من أبرزها: تباين ثقافات ومصالح الجامعات بالمقارنة مع الأعمال، ومصاعب نقل الابتكارات والتقنيات من المعامل إلى الصناعة، ومصادر تمويل إقامة شركات التقنية الجديدة.

وقد تطلب مواجهة هذه المعوقات وإحداث توافق بين الأهداف المتعارضة من وجهة نظر الأطراف ذات العلاقة في عملية الاستغلال التجاري لنتائج البحوث، أن تقوم الجامعات بالتعاون مع الحكومة بتناول عدد من القضايا التي مهدت الطريق أمام دور فاعل للجامعات في اقتصاد المعرفة في كثير من دول العالم.

من أهم هذه القضايا تسهيل عملية استخدام مخرجات البحث والتطوير التي تتولد داخل الجامعات على نطاق واسع من خلال التراخيص وغيرها من أشكال الانتفاع التجاري. وأن تتمشى عمليات الانتفاع التجاري مع النظم السائدة، وأن تحصل الجامعات والباحثين على حقوقهم المالية نتيجة الاستخدام التجاري لمخرجات بحوثهم، إضافة إلى التأكيد على أن نتائج البحوث ستبقى متاحة على نطاق واسع للاستخدام العام في البحوث المستقبلية.

كذلك تشير التجارب الدولية إلى أهمية أن تتضمن سياسات الابتكار والانتفاع التجاري تسهيلات وإقامة مؤسسات وسيطة لنقل المعرفة الأكاديمية التي تنتجها الجامعات إلى قطاعات الأعمال (نقل التقنية)، وتشمل طرق نقل التقنية بيع أو تخصيص حقوق الملكية الفكرية ،الترخيص، أو إقامة شركات التقنية وغيرها من صور التعاون بين الجامعات والأعمال، وتعاون الشركات مع النظام التعليمي.

ويمكن أن تأخذ صور الانتفاع التجاري بيع أو منح حقوق الملكية الفكرية ويتضمن ذلك تغيير في ملكية الاختراع بواسطة المالك إلى طرف ثالث، ويعد هذا النوع من نقل التقنية نقلاً دائماً وغير قابل للرد، ومن مزايا هذه الاستراتيجية في الانتفاع التجاري بالنسبة لمالك الاختراع هي أنها توفر فرصة تسويقية وعائد مالي بالنسبة للبحوث المستقبلية، فعلى سبيل المثال يمكن لشركة جديدة في البايوتكنولوجي أن تقرر بيع اختراعها من خلال اتفاقية تخصيص (منح ترخيص)، ومن ثم تكون قادرة على الاستمرار في إجراء بحوث مستقبلية وزيادة رصيدها من الاختراعات.

كما تمثل التراخيص Licensing وسيلة مناسبة في كثير من الحالات لنقل التقنية من الجامعات للأعمال، ويعرف الترخيص بأنه السماح الذي يمنحه مالك الاختراع لطرف ثالث باستخدام الاختراع في أغراض معينة وفي أماكن محددة مقابل رسوم تدفع لذلك. وبذلك يصبح من حق مالك الاختراع أن يحصل على تدفقات مالية خلال فترة زمنية ،ويقلل من عدم التأكد بخصوص التدفق النقدي المستقبلي ويتيح ذلك للشركات الوصول إلى الاختراعات ويوسع من نصيبها في السوق ومن الأرباح.

وقد توسعت كثير من الجامعات العالمية في إقامة شركات التقنية، حيث تقام شركات التقنية من قبل الجامعات أو الباحثين أنفسهم بغرض الانتفاع التجاري من نتائج بحوثهم (spin out) وعادة تقام بالحرم الجامعي أو بالقرب منه حتى يمكن للشركة أن تصل بسهولة وتستخدم التسهيلات الجامعية من معامل ومختبرات وأجهزة ولمساعدة شركات التقنية فإن الجامعات تقيم عادة ما يعرف بحدائق العلوم وحدائق البحوث، إضافة إلى إقامة شركات تقنية بالتعاون بين الجامعة والقطاع الخاص بصور مختلفة من الشراكة spin off.

نموذج الجامعات الريادية entrepreneurial universities

يعتمد نجاح نموذج الجامعة الريادية على النشر والتعبئة الشعبية الشاملة لثقافة ريادة الأعمال والابتكار بين مجتمع الجامعة والإقليم الذي توجد فيه، إضافة إلى تقوية البحوث المشتركة والممولة من الأعمال، ثم قيام الجامعة بالترخيص للابتكارات وبراءات الاختراع التي يقوم عليها الباحثون بالجامعة، ووضع أجندة للريادة والابتكار تعكس سياسات الجامعة ورسالتها وتخصيص الميزانية والحوافز والمحتوى، حتى توفر هذه المنظومة التحفيز والترويج على إجراء بحوث قابلة للتطبيق العملي، وإقامة تعاون صناعي، ووضع مقاييس metrics جديدة لأداء الجامعات تتمثل في :عدد البحوث الابتكارية، وعدد براءات الاختراع، وعدد شركات التقنية، وإيرادات التراخيص، وبراءات الاختراع.

تنظر الحكومات عبر العالم للابتكارات التقنية باعتبارها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، وتعتبر الجامعات حاضنة هذه القدرات الوطنية، حيث تعمل الجامعات من خلال إقامة محاور للابتكار قائمة على التقنية technology driven innovation hubs مثل وادي السيليكون وميدان كيندال في الولايات المتحدة.

كما تغيرت النظرة للجامعات من مجرد مؤسسات اجتماعية غير نشطة اقتصاديًا، حيث ينحصر دورها في مد المجتمع بخريجين متعلمين، مزودين بالمهارات اللازمة للعمل، وإجراء بحوث نظرية وتطبيقية، ليس لها مردود مادي، إلى أن أصبحت الآن شريكًا رئيسًا في التنمية، ومن هذه السبل نقل التقنية من الجامعة إلى الصناعة، حيث توفر الجامعة المعرفة التي يمكن من خلالها للصناعة أن تطور تقنيات جديدة وتحفز على التنمية.

المهم الآن هو كيفية دفع وإدارة عملية التحول المؤسسي نحو هذا النموذج من الجامعة الريادية entrepreneurial model; في بيئة كلها تحديات، ويمكن الاعتماد على النموذج الذي يستند على حاجة المجتمع، أي من القاعدة إلى القمة، مستندًا على دعم ومساندة من الطلاب، والحلفاء أو الشركاء، ورواد الأعمال في الاقتصاد الإقليمي.

ويعتبر هذا التوجه والتطور في دور الجامعات استجابة لما يواجه الاقتصاديات الوطنية من تحديات اقتصادية واجتماعية، ومدفوعة بالمساهمة في حفز النمو الاقتصادي الإقليمي، من خلال خلق فرص عمل للخريجين، والداخلين الجدد لأسواق العمل، ومن ثم التحول من مجرد تقديم خريجين إلى خلق فرص عمل، وفرص بحثية.

كذلك يستند هذا التوجه على الرغبة في تحقيق دخل من البحوث الجامعية، أي على حاجة الجامعة لتحقيق مزيد من الإيرادات الذاتية، مع وجود أجندة ريادة أعمال وابتكار، مدفوعة ومرتكزة على جهود مكتب نقل التقنية technology transfer office TTO. وترتكز المبادرة في هذا النموذج على القدرات البحثية الجامعية، مع ضمان حماية حقوق الملكية الفكرية IP ودون أي تهميش لدور الطلاب، والشركاء ومجتمع الأعمال في المنطقة المحيطة بالجامعة.

ومما يساعد على التغلب على أية مصاعب قد تثار، وجود دور قوي للقيادات الجامعية في إقامة سوق لمخرجات الجامعة الابتكارية، وتطوير منهجية تستجيب للقيود والفرص الموجودة في الإقليم الذي تتواجد فيه الجامعة.

لا سبيل أمام الدول ذات الوفرة النفطية إلا إقامة أصول إنتاجية في قطاعات إنتاجية لها صفة الاستمرارية

كما أن هناك أيضًا دور للأقسام العلمية، وأهمية تطوير الثقافة الجامعية نحو ريادة الأعمال، وتقديم الدعم للباحثين وتحفيزهم ومكافأتهم، وتقوم الجامعة بتوزيع المسؤوليات الخاصة بريادة الأعمال والابتكار فيما بين الوحدات والمؤسسات التابعة لها، كذلك هناك دور أساسي للجهات الخارجية من خلال إقامة شراكة قائمة على الثقة والمنافع المتبادلة بين الجامعة والأطراف الخارجية من الحكومة وقطاعات الأعمال.

نقل التكنولوجيا وريادة الأعمال

تقوم الجامعات بدور أساسي في التنمية الاقتصادية الإقليمية، حيث تعد الجامعات مؤسسات قادرة على خلق وتوليد وانتشار ونشر الأفكار الجديدة والتي ترتكز عليها الابتكارات، وخلق المهارات الفردية ورواد الأعمال، كما تعد الجامعات عنصرًا أساسيًا في الاقتصاد القائم على المعرفة، ومركزًا يقام حولها تجمعات صناعية جديدة.

ومن هذه السبل إقامة شركات تقنية على نتائج البحوث الأكاديمية، start-ups أو شركات تقنية مملوكة للجامعات ذاتها Spin-offs، وتعليم وتدريب الطلاب والباحثين على أسس ريادة الأعمال، ويتطلب ذلك إعداد وإعلان سياسة الجامعة في نقل التقنية من خلال دراسة الظروف الوضع القائم في الجامعة، والوضع الحالي للإقليم، ثم اقتراح السياسة اللازمة للانتفاع التجاري، ففي الجامعات الأمريكية يتم تدشين شركتين في المتوسط كل عام للجامعة الواحدة، رغم ما تحصل عليه من تبرعات حكومية ومن رجال الأعمال، وبحث سبل التعاون مع الحكومة وقطاعات الأعمال.

وتمثل شركات التقنية الجامعية واحدة من مجموعات مختلفة من الأفراد يتعاونون بقصد نقل تقنية ما من مؤسسات البحث والتطوير خاصة الجامعية ، حيث يتم إجراء البحوث الابتكارية وتطويرها بما يتناسب مع تطبيقها في المجالات الصناعية، التي يتم فيها تحويلها إلى منتجات نهائية وخدمات.

The technology originator، ورواد الأعمال الذين يقومون بالمبادرات وإدارة الأعمال، مؤسسة البحث والتطوير ذاتها، وأصحاب رأس المال المخاطر The venture investor، فالمبتكر قد يكون مهندسًا، أو عالمًا، أو فريق عمل في مؤسسة البحث والتطوير، وفي كثير من مراكز البحث والتطوير سواء كانت في الجامعة أو المؤسسات الحكومية أو في الصناعة، يوجد مجموعة من الفنيين يخصصون وقتًا طويلاً للقيام بالحث والتطوير وتنفيذ مختلف مراحل خلق الأفكار الابتكارية وفحص المفاهيم وتمحيص ما يتولد عنها من تطبيقات.

أما العنصر الثاني في عمليات الابتكار والشركات التقنية فيتمثل في المنظم أو رائد الأعمال وقد يكون فريق من رواد الأعمال يتسلمون التقنية المتولدة بواسطة الفريق المبتكر، ويسعون لخلق مشروع جديد a new venture منها.

أما مراكز البحث والتطوير، فيتم تمثيلها في عملية إنشاء الشركات الجامعية التقنية، عادة، من خلال مكتب نقل التقنية والتراخيص، technologylicensing office، الذي يتولى مسؤولية التأكد من أن الملكية الفكرية، (مثل الاختراع المتعلق بالتقنية) تم توليده في المركز البحثي وأنه مملوك للمهندسين والعلماء الذين يعملون به، ويوفر لهم الحماية القانونية، واستخدام براءات الاختراع في تعظيم أهداف وعوائد الجامعة، وهو ما يعني الترخيص باستخدام التقنية، في مشروع قائم، أو خلق شركة تقنية جديدة.

أما العنصر الأخير في سلسلة إقامة شركات التقنية فيتمثل في المستثمر المخاطر، وهو عادة مؤسسة رأس مال مخاطر تقوم على توفير التمويل اللازم للمشروع الجديد في مقابل حصص في رأس مال الشركة الجديدة venture capital (VC) organization.

أخيرًا تجدر الإشارة إلى أهمية وجود استراتيجيات للانتفاع التجاري التي يمكن من خلالها تفعيل دور الجامعات في التنمية الإقليمية، Commercialization، وتستهدف هذه الاستراتيجية تفعيل العلاقة المتبادلة بين الجامعات والصناعة ومساهمة الجامعة في التنمية الاقتصادية على المستوى الإقليمي والمستوى الوطني، وهو ما يتطلب وضع سياسات لنقل التقنية، وأثرها على التنمية الاقتصادية، وتطوير نظرتنا للجامعة كمؤسسة رئيسة داخل الإقليم، وتحديد الأنشطة الخاصة بالشركات المنبثقة التقنية.

لقد تطور الدور التقليدي للجامعات والمتمثل في التعليم وإجراء البحوث الأساسية، مع الثورات العلمية، وأخذت الجامعات على عاتقها دورًا جديدًا، حيث أصبحت لاعبًا أساسيًا في التنمية الإقليمية والوطنية، ومصدرًا للمعرفة والتنمية، وخلق وتطوير التقنية، وتوفير العمالة المؤهلة، ومن ناحية أخرى لا يجب أن يستغرق عضو هيأة التدريس في العملية التعليمية، بل يجب أن يكرس وقتًا للبحوث الجامعية، متى كان هناك مردودًا، كما أن ممارسة الأعمال تجعل لمخرجات البحوث قيمة.

* أستاذ الاقتصاد والمالية العامة جامعة المنوفية

الأسواق الخليجية تواجه مشكلة الفجوة ما بين الإمكانيات والطموحات

تطوير أسواق المال الخليجية شرط للتنوع الاقتصادي وزيادة مشاركة القطاع الخاص

تقع الأسواق بصفة عامة موقع القلب من الجسد بالنسبة للاقتصاد الوطني، فهي التي تقوم بالربط بين أطراف المعاملات الاقتصادية، وتبادل السلع والخدمات، وهي المسؤولة عن إتمام عملية تبادل المنافع بين المستهلكين والمنتجين، وبين مالكي خدمات عناصر الإنتاج وطالبيها، ومن خلالها أيضًا يتم توزيع عوائد العمليات الإنتاجية بين عوامل الإنتاج المختلفة. وللسوق وظائف عدة حيث تتمثل الخدمة الأولى التي يقدمها السوق في تحديد السعر الذي في ضوئه تتم الصفقات. فالسوق هو أداة تسعير عملاقة للمنتجات والخدمات الاقتصادية، بحيث إن أي طريقة تسعير أخرى تعتبر استثناء (كأن تتدخل الحكومة في آليات السوق وتقوم بالتسعير الجبري، في النظام الرأسمالي على الأقل). وكلما كان السوق كفء كلما اقترب السعر السوقي من السعر العادل الحقيقي للسلعة محل التداول.

د.حاتم محمد البنا

أما الوظيفة الثانية للسوق فهي تسهيل عملية التبادل بين المشترين والبائعين، ويمكن هنا أيضًا تتبع كفاءة السوق، فكلما كان السوق أكثر تطورًا كلما قلت حاجة كل طرف من أطراف عملية التبادل إلى البحث عن الطرف الآخر، فنجد مثلاً سوق السلع المستعملة تحتاج إلى بحث طويل من الطرفين وبالتالي وقت وجهد من أجل الوصول إلى نقطة تلاقي المشتري مع البائع، في حين أن أسواق السلع أو الخدمات الأكثر نشاطًا مثل سوق الأوراق المالية تتميز بوجود مكان (مادي أو إلكتروني) يوفر نقطة تلاقي دائمة للعرض والطلب.

وتمثل أسواق المال مكون أساسي في النظام المالي، الذي يقوم بوظيفة الوساطة المالية بين المقرضين أصحاب الفوائض المالية، والمقترضين من أصحاب العجز المالي، ويضم النظام المالي كلاً من المؤسسات المالية الوسيطة، بجانب أسواق المال، اللذان يسهمان في تدفق الأموال بين المتعاملين، ويوفر سوق المال مكانًا دائمًا لأدوات تمويل المشروعات سواء على الأجل الطويل أو الأجل القصير، أي سوق رأس المال وسوق النقود.

وتنقسم مصادر رأس المال اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية إلى مصدرين أساسيين هما: التمويل بالاقتراض والتمويل بحقوق الملكية، ويعد مصدر التمويل من خلال حقوق الملكية (الأسهم) هو المصدر الأكثر تفضيلا واستخداما لدى الدول العربية والإسلامية عمومًا نظرًا لاعتبارات عدة.

ومن أجل حصول الشركات على هذا التمويل فإن عليها التوجه إلى أصحاب الفوائض النقدية، وهي بذلك تحتاج إما البحث مباشرة وبشكل فردي عن هؤلاء الأفراد (سواء كانوا أفرادًا طبيعيين أو مؤسسات) أو التوجه إليهم في شكل جمهور واسع من الراغبين في الاستثمار من خلال الاكتتاب العام، وهنا تكمن أهمية سوق المال حيث يوفر السوق الوقت والجهد للبحث عن المستثمرين.

المشكلة الحالية لأسواق دول الخليج

لا يوجد اختلاف من الناحية الفكرية أو النظرية بين الأسواق الخليجية وغيرها من الأسواق في دول العالم المختلفة سواء المتقدمة منها أو الأقل تقدمًا، ولكن تكمن أوجه الاختلاف

يغلب على التعاملات في الأسواق الخليجية المضاربات بينما تنويع المحافظ المالية نسبة ضئيلة في جملة المعاملات

الحقيقة في الطموح ووضع الأهداف ومدى القدرة على تحقيقها من خلال استغلال المتاح أمامنا من إمكانيات.

وتتمثل أحد المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الأسواق الخليجية حاليًا في الفجوة ما بين الإمكانيات وبين الطموحات، فالوضع الحالي لا يعكس بكل تأكيد الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة أو التوقعات الممكنة للأسواق الخليجية، حيث يغلب على التعاملات في تلك الأسواق المضاربات، فتمثيل المعاملات الاستثمارية وتنويع المحافظ المالية نسبة ضئيلة في جملة معاملات الأسواق المالية في دول مجلس التعاون العربية.

وعلى الرغم من ارتفاع مستويات الدخل الوطني ونصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني في المنطقة، فإننا في نفس الوقت نلاحظ انخفاض في مستويات مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بصورة كبير في معظم دول الخليج، كما ترتفع مستويات الإنفاق الحكومي بصورة يصعب التحكم فيها، في حين أن الإيرادات العامة تأتي بشكل رئيسي من قطاع اقتصادي واحد هو النفط مما يشير إلى حساسية تلك الدول لتقلبات قطاع اقتصادي واحد، مما يحرمها من فوائد تنويع الاقتصاد بشكل عام.

تطوير أسواق المال شرط مسبق لنجاح تنويع هياكل الاقتصادات الخليجية

ومن أهم الشروط المسبقة لنجاح مساعي دول مجلس التعاون الخليجي نحو تنويع مصادر الدخل وتوسيع نطاق مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، هو تطوير النظم المالية، وخاصة أسواق المال سواء أسواق التمويل طويلة الأجل أي سوق رأس المال، أو أسواق التمويل قصيرة الجل أي سوق النقود، وتنويع أدواتها، بما يتمشى مع احتياجات تأسيس الشركات من أموال، أو توسيع نطاق أعمالها، خاصة وأن القطاع المالي الذي يعمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية حقق نجاحات ملحوظة وأثبت جدارته إبان الأزمة المالية الأخيرة (٢٠٠٨م).

وبالتالي إذا ما أرادت الدول الخليجية تنويع اقتصادها وتوسيع نطاق مشاركة للقطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، وقيادة العملية الاقتصادية بالبلاد، فلابد من التصدي لمشاكل التمويل عصب النشاط الاقتصادي، ونسب نجاح المشروعات، وازدهارها،،من خلال تطوير الأدوات اللازمة لذلك ومن أهم تلك الوسائل هو تقوية وتطوير أسواق المال، بشقيها التمويل طويل الأجل والتمويل قصير الأجل.

والجدير بالذكر أن معظم دول الخليج قد بدأت بالفعل الانتباه لتلك المشاكل ومن ثم وضع خطط طموحة لمعالجة تلك المشاكل من أجل بناء اقتصاد أكثر استقرارًا، فعلى سبيل المثال فقط وضعت المملكة العربية السعودية برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ والذي يهدف إلى تنويع مصادر الدخل، وخفض الإنفاق العام بنسبة ٤٠٠٪، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وتقليص الاعتماد على إيرادات النفط بعد تراجع أسعاره عالميًا، ودعمت هذا البرنامج في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وتبرز أهمية أسواق المال عند الحديث عن هذه الخطط من خلال برامج الخصخصة أو التخصيصية، سواء قصد بها تحويل ملكية بعض المشروعات من الملكية العامة أو الحكومية، إلى الملكية الخاصة وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في رأس المال، أو قصد بها إفساح المجال أمام دور أكبر للأفراد والمنشآت الفردية والشركات في الأنشطة الاقتصادية.

ويعد سوق المال أداة لا غنى عنها، من أجل ضمان إنجاح برنامج الخصخصة الذي تهدف الحكومات بواسطته إلى تقليص دور وحجم تدخل الدولة في العمليات الإنتاجية وزيادة الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات، حيث يسود الاعتقاد بأن الإدارة الحكومية لتلك المؤسسات أقل كفاءة، في حين أن نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص سوف يرفع من كفاءة تلك المؤسسات، وبالتالي يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ككل، كما تهدف برامج الخصخصة إلى توسيع وتشجيع قاعدة الملكية الخاصة، وأخيرًا فإن عملية نقل ملكية هذه المؤسسات بعيدًا عن سيطرة الحكومات يقلل من مستوى الإنفاق الحكومي وهو أحد الأهداف الرئيسية لهيكلة الاقتصاد للعديد من دول الخليج على المدى البعيد.

ووفقًا لرؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني، سوف يتم طرح ١٦ مؤسسة من مؤسسات القطاع العام إلى المستثمرين المحليين وسوف يلعب سوق المال الدور الرئيسي في ذلك عن طريق الطرح من خلال سوق الأوراق المالية السعودية عن طريق الاكتتاب العام كجزء من خطة لجذب ٨٠٠ مليار دولار. ومن أكبر الشركات التي تسعى الحكومة لخصخصتها هي شركة أرامكو، حيث تعتزم الحكومة السعودية خصخصة جزء من أسهم شركة أرامكو الوطنية عبر طرح حصة منها بمقدار ٥٪ من أسهمها في

أسواق المال العالمية، وتقدر مؤسسات قيمة الطرح بنحو ١٢٥ مليار دولار.

ولاتزال التجربة السعودية مثالا جيدًا لتطوير أسواق المال حيث قررت السعودية الانفتاح على العالم من خلال قرار السماح للمؤسسات الأجنبية بشراء الأسهم مباشرة في عمليات الطرح العام الأولي، من خلال ما يعرف بالسوق الأولية، والتي رغم أهميتها لا تحظى بنفس شهرة الأسواق الثانوية، (البورصات)، وهو ما سوف يساعد الحكومة في بيع حصص في عدد من أكبر الشركات الحكومية حيث ستسري هذه القرارات بداية من العام المقبل وفقًا لما أعلنته هيأة سوق المال السعودية، والجدير بالذكر أن السوق السعودي قد تم فتحه للاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، بشكل تدريجي ابتداء من ٢٠١٥م، حيث تم السماح للمستثمرين الأجانب بشراء الاسهم السعودية وبشكل محدود.

ولا يكمن نجاح سوق المال فقط في نجاح عملية البيع الأولية ولكن يتحقق من خلال النجاح في تحقيق مشاركة أوسع من جانب القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتقليل دور الحكومة في النشاط الاقتصادي وكلما كان سوق المال أكثر نشاطًا وعمقًا بحيث يساهم فيه عدد كبير من الأفراد والمؤسسات، فإن ذلك يضمن عدم تركز الثروات الاقتصادية في النهاية في يد فئة محدودة من المجتمع، ويضمن المشاركة العريضة من القطاعات غير الحكومة في إدارة الاقتصاد، وفي النهاية يضمن استمرار نجاح عمليات الطرح الحكومي للشركات فيما بعد، ويزيد من نطاق مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية.

كما يعد نجاح السوق في حشد المدخرات الوطنية، واجتذاب الأموال الأجنبية والمحافظ الدولية، أحد نتائج النجاح غير المباشرة لقوة سوق المال على الأقل في الأجل القصير، وهو مما يدعم من الطلب على العملة المحلية، وتوفير موارد إضافية من النقد الأجنبي، وحمايتها من الانخفاض، خاصة بالنسبة للدول التي يمكن أن تعاني من عجز في موازناتها العامة، أو يمكن أن تشهد عجزًا في الميزان التجاري، مع استمرار أسعار النفط عن مستوياتها المنخفضة حاليًا، كما تبرز أهمية الاستقرار والنجاح المستدام للسوق في حماية السوق من الصدمات عند تخارج تلك الأسواق في الأجل الطويل.

وحدة أسواق المال الخليجية أحد مصادر قوتها

تتمتع دول الخليج مجتمعة بميزة كبيرة، تتمثل في وجود تعاون وثيق، وتنسيق، على المستوى السياسي والاقتصادي، من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبالتالي فإن هناك فرصة لتوسيع دور أسواق المال وزيادة جاذبيتها للمستثمرين خاصة على المستوى المحلي، وكما أشرنا فإن حشد الموارد المحلية، وتوفير فرص استثمار حقيقية للمدخرات الفردية، وفوائض أرباح الشركات المحلية، لا يقل أهمية في تمويل المشروعات، وزيادة فرص نجاح المشروعات عن جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

القيمة السوقية لأسواق المال في دول الخليج العربية عام ٢٠١٥

الدولة	القيمة السوقية	القيمة السوقية / الناتج القومي الإجمالي ٪
البحرين	١٩,٢٥١,٠٧٠,٠٠٠	٥٩,٧
عمان	٤١,١٢٣,١٧٠,٠٠٠	٥٨,٥
الكويت	١٠٧,٠٦٣,٠٠٠,٠٠٠	–
قطر	١٤٢,٥٥٦,٠٠٠,٠٠٠	٨٥,٤
الإمارات	١٩٥,٨٧٤,٠٠٠,٠٠٠	٥٢,٩
السعودية	٤٢١,٠٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٥,٢
دول مجلس التعاون الخليجي	٩٢٦,٩٢٧,٢٤٠,٠٠٠	٦٤,٤

المصدر: البنك الدولي

فاتحاد تلك الأسواق يؤدي أولا إلى اتساع نطاق المعاملات في الأسواق من حيث عدد الشركات ومن حيث القطاعات، ثم إنه يضيف عمقًا للسوق من حيث استقرار الأسعار وتعبيرها عن قوى العرض والطلب الحقيقية، مما يزيد من جاذبية السوق، فأسواق مجلس التعاون مجتمعة إذا ما قورنت بالأسواق الأوروبية على سبيل المثال، نجد أنها سوف تأتي في الترتيب الخامس بعد السوق البريطاني، والفرنسي، والألماني، والسويسري، في حين أنها منفردة تشكل وزنًا صغيرًا، وبالتالي أقل تنافسية مقارنة بدول العالم، أما في حالة التكامل فيمكن أن يكون لهذه الأسواق مكانة تنافسية بين أسواق العالم المختلفة.

المزايا المترتبة على تطوير أسواق المال

يمكن إجمال المنافع التي يمكن أن تعود على الاقتصادات الخليجية من خلال وجود سوق مال متطور ونشيط، في العناصر التالية:

أولاً: يمثل تطوير الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي شرطًا مسبقًا لنجاح برامج التنوع في الهياكل الاقتصادية لتلك الدول، نظرًا لدورها الأساسي لعملية التمويل في نجاح عمليات الخصخصة وزيادة مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المستدامة، وتنويع الأنشطة الاقتصادية المولدة للدخل وتوفير فرص العمل بعيدًا عن القطاع الحكومي.

هناك بالتأكيد مدخلات عامة في العمليات الانتاجية والنشاط الاقتصادي مثل رأس المال المادي، ورأس المال البشري، والتقنية

أسواق دول الخليج مجتمعة تأتي في الترتيب الخامس بعد أربع دول أوروبية لكن وهي منفردة تشكل وزنًا أصغر وتنافسية أقل

المتطورة، لكن كل هذه المدخلات تحتاج إلى تمويل، لا يتوفر إلا من خلال النظام المالي، وبالأخص من خلال تطوير أسواق المال. وفي هذا الصدد يجب معالجة الصورة الذهنية للأسواق من حيث أنها نوع من الترف أو الكماليات غير الضرورية للمساهمة في التطور الاقتصادي والعمل على رفع مستوى الوعي التمويلي والاستثماري للأفراد والمؤسسات، وزيادة شفافية المعلومات.

ثانيًا: يستطيع سوق المال النشط المساهمة في جذب المزيد من المدخرات سواء محليًا أو أجنبيًا، بعيدًا عن المضاربات، أو الاستخدام في استثمارات عقارية، لا تسهم بشكل كاف في تنويع هياكل الاقتصادات الوطنية بتلك الدول.

كما تساعد الأسواق المالية النشطة في سد فجوة الاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك لمواجهة مشكلة عدم توفر رأس المال الكافي لتمويل المشروعات الاستثمارية، وتنمية القطاعات خاصة غير البترولية، حيث أن جزءًا كبيرًا من مشكلة ضعف تلك القطاعات يرجع إلى الضعف النسبي في الموارد المالية المتاحة للاستثمار نتيجة لضعف وعدم جاذبية سوق رأس المال، وغلبة المضاربات على المعاملات بها.

أي أن رفع كفاءة سوق المال يؤدي في النهاية إلى الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة وتوجيهها بشكل أكثر كفاءة وذلك من خلال جمع المدخرات وتوجيهها إلى القطاعات الاقتصادية بشكل يعكس التنوع في القطاعات المتداولة بالسوق.

ولا يقل دور السوق الثانوية عن السوق الأولية في جذب وحشد المدخرات وتوفيرها للاستثمارات الحقيقية وتنفيذ المشروعات الإنتاجية، فالسوق الأولية وإن أتاحت فتح قنوات ومسارات جديدة وواسعة لتوفير الأموال اللازمة لإقامة المشروعات الجديدة، أو التوسع في أنشطة المشروعات القائمة، فإن السوق الثانوية (البورصة) لا تقل أهمية في تشجيع الاستثمارات الحقيقية، من خلال دورها المزدوج، والمتمثل في زيادة درجة سيولة الأوراق المالية، أسهما كانت أو سندات، وهو ما يشجع أصحاب الفوائض على الاحتفاظ بالأوراق المالية، كأوعية ادخارية واستثمارية مالية هامة، إضافة إلى فرص تحقيق أرباح رأسمالية، عند شراء وبيع الأوراق المالية في السوق الثانوية.

ثالثًا: تساعد الأسواق المالية المتطورة على توفير بيئة أعمال مواتية وناجحة، من خلال ما توفره السوق الأولية من مصادر تمويل، فضلاً عما توفره السوق الثانوية من فرص التخارج أو الخروج من الأسواق، فكما تساعد التنظيمات المؤسسية التي تسمح بحرية الدخول والخروج لرؤوس الأموال على سهولة وجاذبية الاقتصاد الوطني لرؤوس الأموال وإقامة الشركات، فإن أسواق المال المتطورة تعمل في نفس الاتجاه تمامًا. ويساعد ذلك كثيرًا في جذب الاستثمارات الأجنبية والتي عادة ما تأتي ليس فقط بالأموال الاستثمارية، ولكن أيضًا بالخبرات الفنية والإدارية، وبالتالي تضيف إلى تطوير سوق المال وتزيده من حيث التنوع والعمق.

رابعًا: يعد سوق المال أداة هامة من أجل المساهمة في تحقيق توزيع أكثر كفاءة للموارد، فعن طريق اتساع ملكية موارد الإنتاج، يستطيع المجتمع بصورة أوسع المشاركة في منافع الإيرادات المتحققة، وليس هناك أفضل من سوق المال من القيام بهذه المهمة.

ومن هنا لم يكن غريبًا أن تطلق بعض الدول على برامج الخصخصة، مصطلح توسيع قاعدة الملكية، حيث تساعد أسواق المال المتطورة في نشر ثقافة تنوع المحافظ المالية، وشراء الأوراق المالية بقصد الاحتفاظ بها كمصدر من مصادر الحصول على عوائد مالية سواء في شكل أرباح موزعة، أو عوائد مالية أخرى كالأرباح الرأسمالية عند بيعها.

خامسًا: إن نجاح سوق المال سوف يشجع المزيد من الشركات على أن يتم إدراجها في السوق، ومن ثم سوف يشجع مزيد من المستثمرين على المشاركة في الاستثمار، وبالتالي توجيه الأموال الفائضة لدى قطاع عريض من أفراد المجتمع إلى رواد الأعمال وأصحاب الخبرات الإدارية، وفي النهاية سوف ينعكس كل ذلك على المجتمع ككل من خلال مزيد من النماء، والاستقرار، وهو ما سوف يعزز القدرة على مواجهة مخاطر التقلبات المرتبطة بتقلبات الأسعار في قطاع اقتصادي واحد، ألا وهو قطاع النفط.

سادسًا: يسهم توافر سوق مالي نشط بكل تأكيد في مساعدة الشركات على الوصول إلى الهيكل التمويلي الأمثل من خلال توفير مصادر التمويل المختلفة وبالتكلفة الحقيقية.

فرغم أن الأزمات الاقتصادية تحدث في جميع الأسواق سواء المتقدمة أو الأقل تقدمًا إلا أن القدرة على التعافي من هذه الأزمات والقدرة على مواجه آثارها السلبية تعتمد بقدر كبير على قوة وتطور السوق المالية، وبالتالي فإن وجود سوق مالية قوية سيرفع من قدرة الاقتصاديات الوطنية على امتصاص الآثار السلبية للأزمات المحلية والخارجية، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال زيادة الاهتمام بتنشيط الأسواق المالية في دول الخليج العربية.

* خبير في التحليل المالي والفني ـــ عضو هيأة تدريس بكلية علوم الإدارة - جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب ASM

الموازنة العامة لدول التعاون قائمة على ملاحقة أسعار النفط وفق مصطلح المرض الهولندي

موازنات دول مجلس التعاون الخليجي: التحديات وطرق المواجهة

تتعرض دول مجلس التعاون الخليجي للسنة الرابعة لضغوط كبيرة جراء فقدان برميل النفط أكثر من ثلثي قيمته منذ منتصف العام ٢٠١٤م. ولعل تخطيط الموازنة العامة لدول المجلس لعام ٢٠١٧م، والأعوام التي سبقتها تمثل خير دليل على حجم التحديات التي تواجه حكوماتها فيما يختص بوضع تقديرات واقعية للإيرادات في المجالات المتعددة، ولا سيما مع تحدي انخفاض أسعار النفط عالميًا، ومن ثم قلة الإيرادات النفطية والتي مازالت موازناتها معتمدةً بنسبة أكثر من ٨٠ ٪ على المبيعات النفطية في خمس دول منها، باستثناء دولة الإمارات التي تعول ميزانيتها على ٦٥ ٪ من الإيرادات النفطية، والتي تمثل المورد الأساس لإيرادات الموازنة العامة . ولغرض مناقشة تأثير الظروف الاقتصادية وإجراءات التقشف على موازنات دول المجلس والتحديات التي تواجهها جراء تراجع انخفاض أسعار النفط، فلا بد وأن نتناول ما يلي:

د. قتيبة العاني

أولاً: تأثير انخفاض أسعار النفط على موازنات دول مجلس التعاون الخليجي

تعتمد دول مجلس التعاون بشكل تقليدي على ثرواتها النفطية كعمود فقري لاستقرارها ونموها الاقتصادي، ورافق انخفاض عائدات النفط عجز في الموازنات الحكومية وتراجع في النمو وانكماش في السيولة المحلية، وبالتالي تجهد حكومات دول التعاون لتكييف ماليتها مع الأوضاع المستجدة، والتي سوف تؤدي إلى اعتماد تدابير وإصلاحات من قبل الحكومات في محاولة لتخفيف الخسائر الناتجة عن الأوضاع السائدة. وأشارت أحدث التوقعات الاقتصادية التي تعكس وضع دول التعاون في الوقت الراهن إلى أن عجز الموازنة في هذه الدول سيبلغ ذروته العام الحالي ٢٠١٧م. نظرًا لانخفاض الإيرادات العامة بفعل تراجع أسعار النفط والطاقة عالميًا.وأنه من المتوقع أن يسجّل نمو إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي صعودًا طفيفًا بنسبة ١,١٪، وهي النسبة الأضعف منذ الأزمة المالية العالمية. وقدر صندوق النقد الدولي أن الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خسرت أكثر من ٣٤٠ مليار دولار من إيرادات النفط خلال عام ٢٠١٥م، ما يعادل ٢٠٪ من ناتجها الإجمالي المحلي المجمّع، وجراء ذلك بدأت دول التعاون بالسحب من احتياطاتها لتجنب الانخفاضات الحادة في الإنفاق الحكومي وتقليل التأثيرات على الاستقرار المالي، والجدول رقم (١) يوضح نسب انخفاض الإيرادات والاحتياطات لعام ٢٠١٥م.

جدول رقم (١) نسب انخفاض الإيرادات والاحتياطات لعام ٢٠١٥

الدولة	نسبة انخفاض إيرادات النفط ٢٠١٥	نسبة هبوط الاحتياطات ٢٠١٥
السعودية	٨١٪	١٣٪
الإمارات	٣٧٪	٥٪
قطر	٣٨٪	٢٢٪
الكويت	٤٤٪	غير متوفر
عمان	٤١٪	غير متوفر
البحرين	٤١٪	٣٥٪

إعداد الباحث اعتمادًا على توقعات صندوق النقد الدولي

ومن المرجح أن يتجاوز عجز موازنات الدول الخليجية الست الـ ١٥٣ مليار دولار، مرتفعًا عن مستويات عام ٢٠١٦م، البالغة

نحو ١١٩ مليار دولار. مما حدا خفض نفقاتها العامة؛ لمواجهة تراجع العائدات الناتجة عن تدني أسعار النفط، والجدول رقم (٢) يوضح ذلك.

جدول رقم (٢): النفقات الحكومية لدول المجلس للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٧

GCC Governments Expenditure (USD billions)			
Country	2015	2016	2017
Bahrain	9.56	9.77	
Kuwait	62.69	61.78	
Oman	36.62	30.91	30.39
Qatar	60	55.63	54.51
Saudi Arabia	268.68	226.65	244.51
UAE	13.49	13.34	13.38

المصدر: IMF

واستحوذت السعودية على ما نسبته ٥٥ ٪ من إجمالي العجز بين دول التعاون الأخرى، ما مقداره ٨٤ مليار دولار. وسجلت الرياض- أكبر مصدر للنفط في العالم- عجزًا قياسيًا في ميزانيتها العام الماضي٢٠١٦ بلغ ٩٨ مليار دولار.

نظرة عامة على موازنات دول مجلس التعاون:

بدايةً نبدأ بالسؤال المطروح منذ الانخفاض الكبير في أسعار النفط، هل ظاهرة العجوزات التي تصاب بها موازنات الدول ظاهرة مرضية أم ظاهرة طبيعية؟

والإجابة على هذا التساؤل؛ بيّنت المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد بأهمية الحفاظ على الموازنات العامة للدول في وضع التوازن، إلا أن هذا الوضع التوازني نادر الحدوث في الواقع العملي، ففي الغالب تحدث اختلالات في الموازنات نتيجة لزيادة أو قلة الإيرادات العامة للدولة عن نفقاتها مسببة بذلك فائضًا أو عجزًا في الموازنة العامة، وهذا العجز ليس قاصرًا على الاقتصادات النامية فقط، بل هو ظاهرة تتواجد في كثير من دول العالم بغض النظر عن مدى تقدمها، وتشير التوقعات إلى أن عجز الموازنة في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ نحو ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٦م، مقارنة بنحو ٥٪ في اليابان، ونحو ٤٪ في بريطانيا، وفيما يلي استعراض موجز بموازنة كل دولة على حدة:

السعودية: أعلنت المملكة العربية السعودية عن أول موازنة لها منذ الكشف عن خطة الإصلاح الضخمة، متوقعة أن تشهد موازنة ٢٠١٧م، عجزًا بنحو ٥٢,٨ مليار دولار في تراجع كبير عن العجز الذي سجلته الموازنة السابقة وبلغ ٧٩,١ مليار. وفي العام ٢٠١٥م، شهدت الموازنة السعودية عجزًا قياسيًا بلغ ٩٨ مليار دولار -والرسوم البيانية تبين ذلك- وتنوي السعودية إدراج (أرامكو)- التي تؤمن إجمالي إنتاج المملكة -في سوق المال ٢٠١٨م، وتعتزم المملكة طرح نسبة قليلة من أسهم الشركة للاكتتاب العام للمساعدة في إنشاء أكبر صندوق استثماري في البلاد. كما وتعد رؤية السعودية ٢٠٣٠ تحولاً جوهريًا وستسهم في تعافي الاقتصاد السعودي.

شكل رقم (١): مخصصات الميزانية السعودية لعام ٢٠١٧

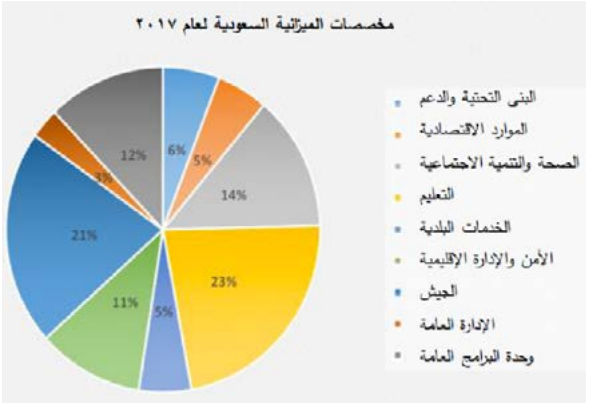

المصدر: وزارة المالية السعودية

شكل رقم (٢): تفاصيل خطة موازنة السعودية لعام ٢٠١٧

المصدر: السابق

الإمارات: تتيح مرحلة "اقتصاد ما بعد النفط" التي رسمتها الحكومة الإماراتية واستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة العديد من الفرص لترسيخ دعائم الاقتصاد المتنوع الذي تمتاز به الإمارات، مما يسهل على الدولة قيادة مسيرة النمو المستدام في أكثر من قطاع والارتقاء بمزاياها التنافسية كبيئة محفزة للاستثمار، حيث اعتمد مشروع الموازنة العامة لدولة الإمارات عن السنة المالية ٢٠١٧-٢٠٢١ بنفقات تقديرية قدرها ٢٤٨ مليار درهم لخمس سنوات وميزانية قدرها ٤٨,٧ مليار درهم لعام ٢٠١٧، بالإضافة إلى إيرادات الجهات المستقلة والاستثمارات المالية،

قلصت دول التعاون الإنفاق الحكومي من ٦١٥ مليار دولار عام ٢٠١٤ إلى ٥٦٣ مليارًا ٢٠١٦ ويمكن تمويل العجز من أصول الحكومة والاستدانة

ومن المتوقع أن ترتفع حصة القطاعات غير النفطية من ٧٠ ٪ إلى ٨٠ ٪ خلال السنوات الـ ١٥ المقبلة.

قطر: تعد قطر أكبر مصدر للغاز الطبيعي السائل، وهي تملك ١٢,٧٪ من احتياطات الغاز في العالم، و١,٥ ٪من احتياطات النفط.واعتمدت موازنتها لعام ٢٠١٧م، بعجز يصل إلى نحو ٧,٧ مليار دولار، مقابل ١٢,٧ مليار دولار العام السابق ٢٠١٦م. ويبلغ الإنفاق المقدر في الموازنة الحالية نحو ٥٤,٥ مليار دولار، مقابل إيرادات من المقدر أن تصل إلى ٤٦,٧٣ مليار دولار. وخفضت قطر الميزانية التي خصصتها لاستضافة كأس العالم ٢٠٢٢م، بنسبة تتراوح ما بين ٤٠ و٥٠ ٪، ويتوقع أن تبلغ قيمتها ٢٠٠ مليار دولار.

الكويت: تنوي الكويت الاستمرار في تخصيص اعتمادات متزايدة للإنفاق في الموازنة وتمويل العجز فيها عبر الائتمان المحلي والخارجي، وتقدمت الحكومة بمشروع قانون أمام البرلمان يسمح للدولة بالاستدانة حتى مبلغ (٦٥,٥ مليار دولار) خلال السنوات الخمس المقبلة.

وتشكل رؤية ٢٠٣٥ أهمية كبيرة كونها تتناسق مع رؤى بقية دول المجلس والتي تنفذ وفق الإمكانات المالية والإدارية لكل دولة، إلا أنها تصب جميعًا ضمن التحضير لاقتصادات غير النفطية. وهو ما سيشكل نقلة نوعية للاقتصاد الكويتي يمكن البناء عليها واعتبارها بداية جيدة لإيجاد قاعدة قوية من البنى التحتية التي تشكل أساس التنوع الاقتصادي.

البحرين: تتميز البحرين بموقع يوفر قدرًا عظيمًا من الدعم الذي يشجع الأعمال على إقامة مكاتب إقليمية مالية ومراكز توزيع في أغلب القطاعات. ويشكل النفط أساس الصادرات البحرينية، وقد أصابها عجز في موازنتها كأخواتها من دول التعاون جراء انخفاض أسعار النفط. والذي بدوره سيدفع الانتقال نحو الابتكار ومجال ريادة الأعمال. وهناك فرصا سياسية واقتصادية قوية مع المملكة العربية السعودية، من هذه المشاريع خط أنابيب النفط بين البحرين والسعودية، ومشروع ألبا لصهر الالمنيوم مكّن البحرين جزئيًا من مواجهة التقلبات الناتجة عن هذا التراجع.

عُمان: من المتوقع تحسن مستويات أداء المالية العامة خلال العام الجاري على ضوء الارتفاع في الإيرادات المقدرة في موازنة العام الجاري لتصل الى ٢٢,٦ مليار دولار فيما يقدر إجمالي حجم الإنفاق نحو ٣٠,٤مليار دولار،بعجز أقل من الذي توقعته في الميزانية للعام ٢٠١٦م، وبالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط أوضحت وزارة المالية أهم ملامح وتقديرات الموازنة العامة للسنة المالية إضافة إلى أهم النتائج المالية وفق الحسابات الأولية. حيث تم تقدير جملة الإيرادات العامة بزيادة تبلغ ١٨٪ عن الإيرادات السابقة والتي تتكون من إيرادات النفط والغاز، وستركز الحكومة على تمويل العجز على النفاذ الى أسواق الدين العالمية، والشكل رقم (٣) يوضح ذلك.

شكل رقم (٣): موازنة سلطنة عمان لعام ٢٠١٧.

Oil revenue budgeted at a price of US$45/bbl for 2017.

يتضح مما سبق بأن تخطيط الموازنة العامة لدول التعاون تبنى على أساس ملاحقة أسعار النفط العالمية، وبهذا تكون مصداقًا للمصطلح المعروف بالمرض الهولندي، والذي أصبح من الصعوبة التعافي منه، ولكي تتجاوز معوقات العجز فلابد للسوق العالمية للنفط أن تتوازن خلال الفترة المقبلة، نظراً لخفض (أوبك) مستويات الإنتاج. مع تبني تدابير سريعة لاستعادة الانضباط المالي.

وشملت سبل مواجهة الحد من تأثير تراجع الإيرادات، ما يلي:

١- خفض كلفة الدعم على مواد أساسية كالوقود والمياه والكهرباء.

٢- قلصت دول التعاون الإنفاق الحكومي من ٦١٥ مليار دولار في عام ٢٠١٤م، إلى قرابة ٥٦٣ مليارًا عام ٢٠١٦م. ويمكن تمويل العجز في الموازنة من خلال السحب من الأصول المالية للحكومة وإصدار ديون محلية وأجنبية. ومن المرتقب أن يتم تمويل جزء أكبر من عجوزات المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط وخاصة دول مجلس التعاون عن طريق إصدار سندات دين، وقد أصدرت سندات أو حصلت على قروض مجمعة من الأسواق الدولية، ويساعد هذا التنويع في مصادر التمويل في تخفيف الضغوط على المصارف المحلية لتمويل العجز في ظل ضعف نمو الودائع المحلية (صندوق النقد الدولي ٢٠١٦).

شكل رقم (٤): نسب القطاعات الاقتصادية لدول المجلس من (GDP)

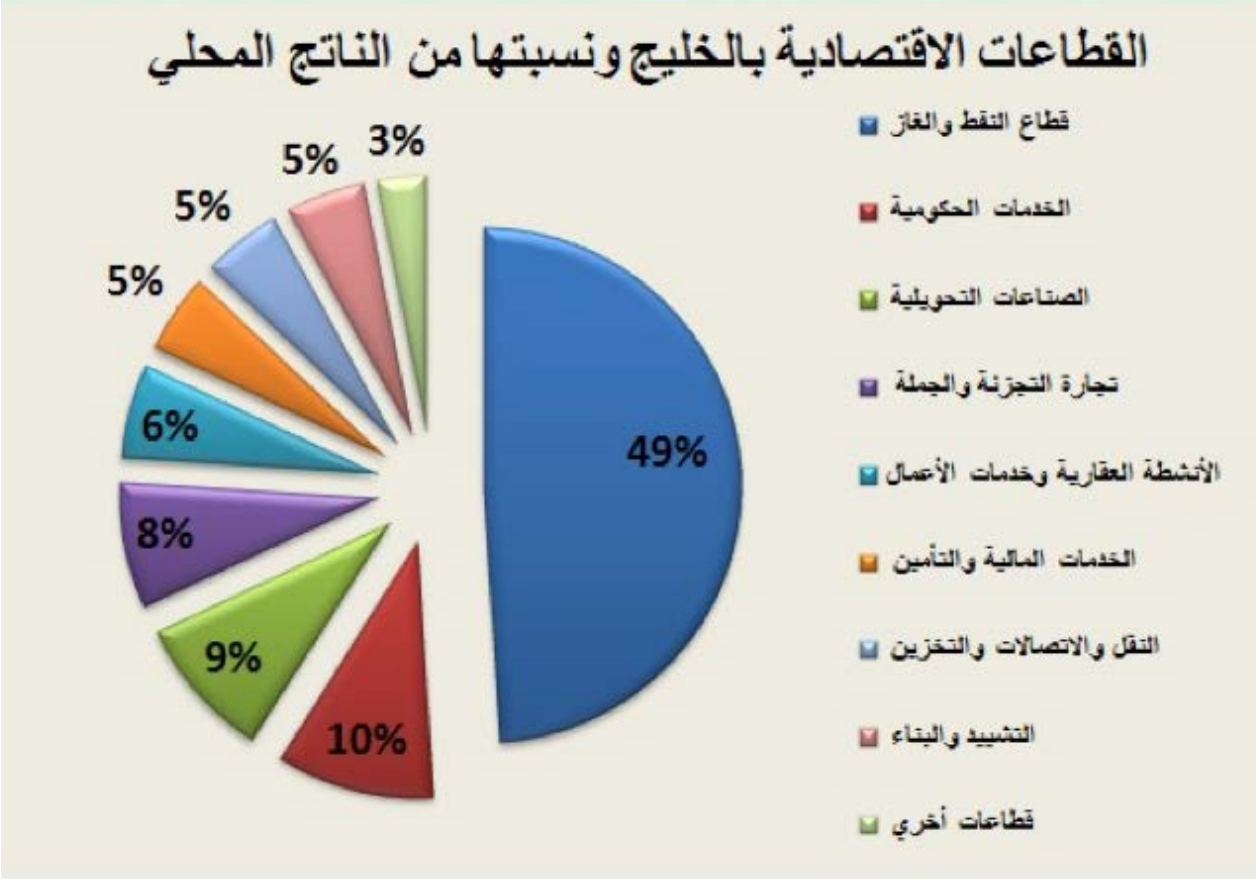

شكل رقم (٥): GDP (٢٠١٥-٢٠١٧) لدول التعاون

المصدر: صندوق النقد الدولي أكتوبر/تشرين الأول 2016.

جدول رقم (٣): تطور المؤشرات الاقتصادية للمنطقة العربية

	2013		2014		2015		2016	
	تقديرات							
	تشرين الأول / اكتوبر 2015	نيسان / أبريل 2014	تشرين الأول / اكتوبر 2015	نيسان / أبريل 2014	تشرين الأول / اكتوبر 2015	نيسان / أبريل 2014	تشرين الأول / اكتوبر 2015	نيسان / أبريل 2014
متوسط نسبة النمو	2.5	2.7	1.3	3.2	1.0	5.6	4.1	5.7
متوسط نسبة التضخم	5.4	5.4	5.0	4.8	5.4	4.6	4.6	4.3
العجز في الموازنة الحكومية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(0.4)	(0.2)	(4.5)	(2.1)	(12.4)	(2.0)	(11.6)	(1.9)
إجمالي الدين الحكومي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	44.1	44.7	46.2	43.7	52.8	44.3	56.8	44.3
الحساب الجاري (مليار دولار)	317	291	178	263	(107)	215	(132)	191

المصدر: صندوق النقد الدولي أكتوبر/تشرين الأول 2015 ونيسان/أبريل 2014. * باستثناء سوريا والصومال وجزر القمر.

ثانيا: الأهداف المستقبلية للاستقرار المالي والاقتصادي لدول مجلس التعاون:

لضمان استمرار الاستقرارين المالي والاقتصادي، فلا بد من تعزيز النمو الإقليمي لدول الخليج من خلال المشاريع القائمة والمستقبلية، وهي: المشروعات الكبرى التي تم إقرارها؛ مثل مشروعات المملكة العربية السعودية، سواء الجارية أو المخطط لها، والتي تبلغ قيمتها ١,١ تريليون دولار أمريكي، ومعرض إكسبو ٢٠٢٠م، الذي سيقام في دبي، وبطولة كأس العالم لكرة القدم التي ستُقام في قطر عام ٢٠٢٢م، وأن هذه المشروعات ستُعَزِّز النمو الإقليمي، ليس في قطاع البنية التحتية فحسب، بل في العديد من القطاعات المتنوعة أيضًا؛ مثل العقارات والسياحة بالإضافة إلى توفيرها الكثير من فَرص المشروعات المشتركة". وذلك من أجل المناطق الاقتصادية الخاصة ومحاور النقل مثل ميناء خليفة في أبو ظبي، وميناء الدقم في عُمان؛ وهما من أكثر الأمثلة ذات الصلة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في منطقة مجلس التعاون.

بالإضافة إلى توقيع اتفاقية لتطوير مصفاة "الدقم" ومجمع الصناعات البتروكيماوية بين الكويت وعُمان."ما يشكل حافزًا للمزيد من مشاريع التعاون في مجال صناعة النفط بمنطقة الخليج العربي. ووفقًا لدراسة السوق الإقليمية، فإن الإنفاق على المباني الخارجية سيرتفع من ٨ مليار دولار في عام ٢٠١٦م، إلى ١٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٤م، وعلى النحو التالي:

شكل رقم (٦): الإنفاق على المشاريع التنموية (٢٠١٦-٢٠٢٤) لدول التعاون

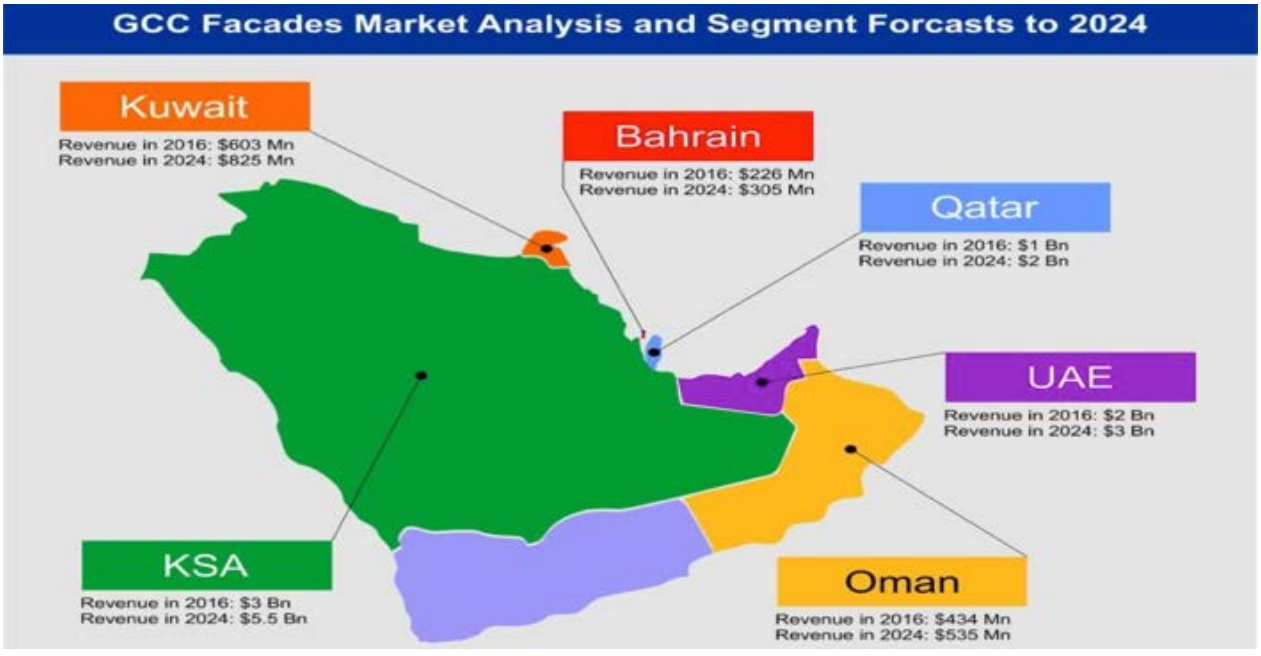

المصدر: Regional Market

إن أمام دول التعاون فرصة ثمينة لإجراء إصلاحات هيكلية في اقتصاداتها وموازناتها بحيث تتمكن من الانتقال من اقتصاد الدولة الريعية إلى اقتصاد حديث منتج متنوع الموارد بشكل مستدام. إن نموذج الدولة الريعية الذي شاب اقتصادات دول الخليج في العقود السابقة لم يعد قابلاً للاستمرار ولا للحياة. والخطوة الثانية تكمن في وقف الهدر في الموازنة العامة من خلال رفع الدعم الحكومي غير المبرر وغير القابل للاستمرار. ولقد بدأت دول الخليج باتخاذ خطوات في هذا المنحى فقد ألغت الإمارات دعم أسعار الوقود ، وحذت الكويت بذات المنحى، وقامت السعودية بتخفيض نسبة الدعم عن بعض السلع والخدمات. ولقد قدر ولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في تصريحه (لوكالة بلومبيرج) أن الهيكلة ورفع الدعم عن السلع سيدران على الخزانة ٣٠ مليار دولار سنويًا مما يعزز الإيرادات الحكومية لموازناتها.

ضريبة القيمة المضافة VAT:

واصلت دول التعاون سعيها لاحتواء العجوزات في موازناتها العامة من خلال تقوية جانب الإيرادات الكلية عبر عدد من التدابير لعل أبرزها فرض ضريبة القيمة المضافة؛ لما لها من دور مهم في استقرار النشاط الاقتصادي، بما يتيح زيادة مستويات الاستثمار، فمن الطبيعي أن يجري التفكير عمليًا بوضع ضرائب للتعويض عن انخفاض الإيرادات، منها الضريبة على القيمة المضافة وغيرها ، واستجابةً لتلك الحاجة، فقد صادق وزراء مالية دول المجلس، على مشروع اتفاق حول ضريبة القيمة المضافة، بعد اتفاقهم على حزمة من الضرائب الأخرى، ومن المتوقع أن تفرض هذه الضريبة على معظم السلع والخدمات، باستثناء بعض المواد الأولية والخدمات الأساسية . ومن المتوقع أن تسهم ضريبة القيمة المضافة عند ٥٪، في توليد إيرادات بنحو ١,٥ ٪ – ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس، فإذا ما تم تطبيق الضريبة بواقع ٥ ٪، وبفرض أن الناتج الإجمالي لدول المجلس خلال العام ٢٠١٨م، يصل نحو١,٦٤تريليون دولار، فإن الحصيلة ستبلغ نحو ٢٤ مليار دولار، أو ما بين ٢,٥ ٪ و٣,٥٪ من الناتج المحلي غير النفطي.

التحديات الاقتصادية التي تواجه دول التعاون عند إعداد الموازنات:

لعل من بين أهم التحديات الخارجية التي تواجه دول التعاون انخفاض أسعار النفط، الأمر الذي سيجعل هذه الموازنات تتأثر على المدى البعيد بانخفاض الأسعار، بل إن التحديات التي تواجه صناعة النفط كثيرة ومتعددة منها: وجود بدائل الطاقة كالنفط الصخري، والطاقة الجديدة والمتجددة (الطاقة النووية ـ الشمسية ـ طاقة الرياح)، إضافة إلى تباطؤ النمو في اقتصادات دول العالم خاصة المستهلكة للنفط. كل ذلك يضع دول مجلس التعاون أمام جملة من التحديات التي تجعلها تفكر ملياً في مناقشة الاعتماد على النفط كسلعة رئيسية تعتمد عليها الموازنات الخليجية.

شكل رقم (٧): أسعار النفط اللازمة لموازنات دول مجلس التعاون الخليجي

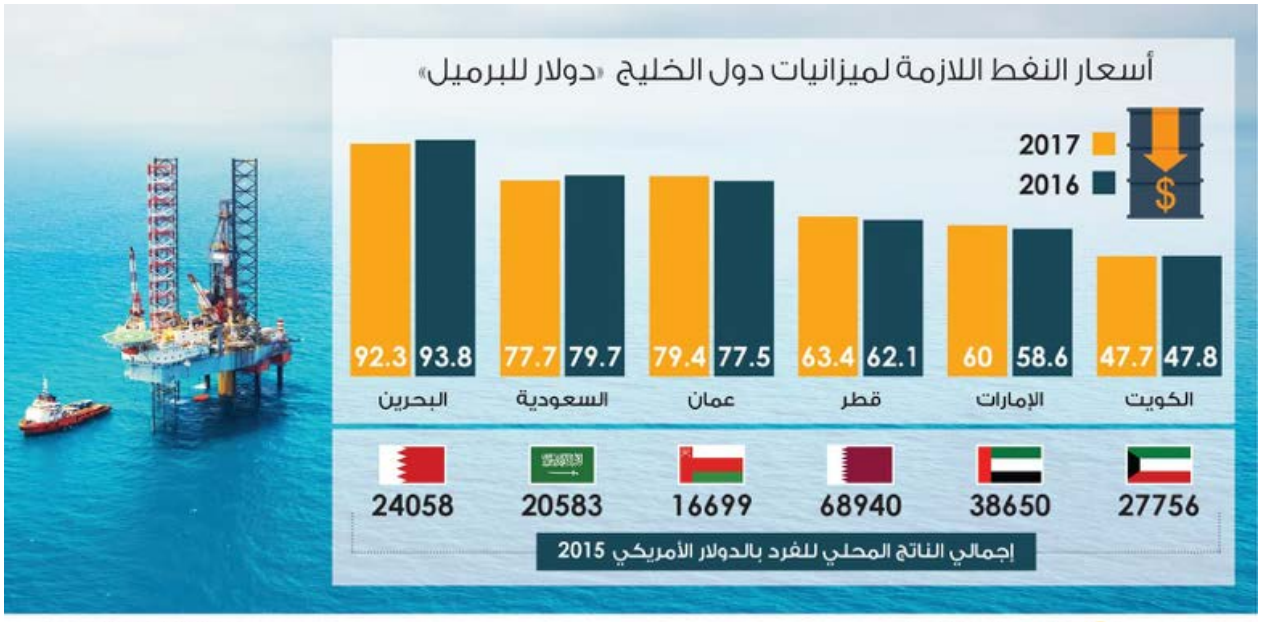

لوسيل إنفوجرافيك
المصدر: صندوق النقد الدولي

اما التحديات الداخلية: فقد تتمثل في ضعف التجارة البينية بين دول المجلس، والتنسيق فيما بينها ، وضعف مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية ،وعدم تطبيق لكثير من القرارات الاقتصادية التي تم الاتفاق عليها خلال المرحلة السابقة.

ومن البدائل والحلول التي تعزز سبل مواجهة تراجع النشاط الاقتصادي:

١. تطوير القوانين والأنظمة والقرارات التشريعية الخليجية المتعلقة بالضرائب.

٢. تنشيط الاستثمار ، وهنا يبرز دور القطاع الخاص ورجال الأعمال والشركات العربية في هذا المجال، مع تعميق العلاقات الاقتصادية الخارجية للقطاع الخاص لأننا في عصر يتحمل فيه القطاع الخاص مسؤولية كبيرة في كل بلد.

٣. التركيز على خلق قاعدة إنتاجية قادرة على تقريب المسافات في مستويات الأداء والذي من خلاله يمكن توثيق العلاقات الاقتصادية الخليجية.

٤. تعزيز قطاع تجارة التجزئة كنوع من التنويع الاقتصادي، لتقليل الاعتماد على الزيت والغاز.

٥. الاهتمام الخاص بالعلوم والتطورات العلمية التقنية ورفع مستوى القوى العاملة وتأهيلها وتدريبها ورفع مستوى أدائها وكفاءتها وبالتالي توظيفها واستخدامها في النمو والتطور الاقتصادي.

الخاتمة:

نؤكد بعد هذا العرض المفصل للسياسة المالية المتبعة لحكومات دول التعاون بأنه ليس هناك خوف على الأوضاع الاقتصادية في دول التعاون لأنها؛ أحسنت زيادة الاحتياطي النقدي لديها في السنوات القليلة الماضية. واذا كان معيار السلامة الدولي يكمن في حيازة الدولة ما يكفي لتغطية ٤ أشهر من الواردات، في حين وصلت في عام ٢٠١٦م، إلى ٧ أشهر لكل من الكويت وقطر، ٤,٤ شهر لعمان، ٢٧ شهرًا للسعودية و٣ أشهر لكل من الإمارات والبحرين وهي متدنية إذ تعود إلى تنوع الاقتصادَين بشكل أفضل مقارنة مع اقتصادات الدول الأربع السابقة.

شكل رقم (٨) أسعار النفط المتوقعة

أسعار النفط المفترضة حسب توقعات وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة، دولار/برميل

جهة التوقعات	2020	2025	2035
إدارة معلومات الطاقة - توقعات الطاقة السنوية 2011*	-	119	126
إدارة معلومات الطاقة - توقعات الطاقة السنوية 2012*	-	133	145
الوكالة الدولية للطاقة - توقعات الطاقة السنوية 2010**	99	105	113
الوكالة الدولية للطاقة - توقعات الطاقة السنوية 2011***	108.6	113.6	120

المصدر: وكالة الطاقة الدولية

وباعتقادي أن أسعار النفط لن تتحسن في المنظور القريب على الرغم من الالتزام بسياسة التخفيض وذلك بوجود نحو ٩٥ مليون برميل من النفط العائم المخزن على السفن بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية ، حول سفن النفط التي تستخدم في تخزين الخام مع عدم وجود وجهات محددة انتظارًا لعمليات البيع في وقت ارتفاع الأسعار ، كما تشير البيانات إلى وجود نحو ٩٧٥ ناقلة عملاقة من طراز (ulcc) و ٤٢٥ ناقلة ضخمة جدا (vlcc) محملة بالنفط تابعة لـ ٢٣ شركة نفط عالمية. ومن ناحية أخرى فإنه أصبح لزامًا وقف الهدر في الإنفاق الحكومي عن طريق رفع كفاءة التشغيل في الهيآت الحكومية ومؤسساتها التي أضحى جزء منها واجهات لبطالة مقنعة لم تعزز نمو الاقتصاد بشكل فعلي ، إضافة الى تنويع موارد الخزانة العامة ابتداءً من فرض الضرائب التي تشكل إحدى أهم موارد المداخيل الحكومية إلى دعم النمو خلال عامي ٢٠١٧و٢٠١٨م، لنشاط قطاع التعدين غير النفطي.

* كاتب وباحث اقتصادي

تهميش القطاع الخاص الخليجي في صياغة تشريعات التنمية أخر التكامل الاقتصادي

الصناعات الصغيرة والمتوسطة: تحقيق التحول الاقتصادي بعيدًا عن النفط في دول الخليج

منذ دعوة الملك عبد الله بن عبد العزيز ـ يرحمه الله. للتحول من "التعاون" إلى "الاتحاد"، قد تكون هذه الدعوة جاءت متأخرة، أو جاءت نتيجة ردة فعل كما يعتقد البعض لما يجري في دول المنطقة، وأن دول الخليج الست لم تستعد لمثل تلك الدعوة، ولم تكن جاهزة. وكان على رأس هذه الدعوة محاولة تحقيق الوحدة النقدية، وتنفيذ بنود الاتحاد الجمركي، حيث بدأت دول الخليج تبحث عن صيغة تقود إلى تحقيق هذا الاتحاد، ولكن يبدو أن الظروف الإقليمية والدولية لم تمكن دول الخليج من تحقيق مثل تلك. واكتشفت دول الخليج أن القطاع الخاص لا يتجاوز دوره المنفذ للتشريعات فقط، بل كان خلال الفترة الماضية بعيدًا كل البعد عن دور المبادر في صياغة التشريعات التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية والتي تقود إلى التكامل الاقتصادي وكلها كان يحتكرها القطاع العام.

د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب

وهي إحدى العوامل الرئيسية التي وقفت عائقًا أمام تحقيق قرار التحول إلى الاتحاد الخليجي، و هو تكامل مطلوب وأساسي بين القطاعين الخاص والعام في كل دولة من دول المجلس.

لذلك نجد أن التجارة البينية في دول الخليج هي أقل حتى من التجارة العربية البينية بين الدول العربية عام ٢٠١٠م، تصل النسبة إلى ٨,٣ ٪ بين الدول العربية، بينما تنخفض النسبة بين دول الخليج إلى ٦ ٪، وإن كانت التجارة البينية ارتفعت من (٦٠ مليار دولار) عام ٢٠١٠م، إلى (١٤٦ مليار دولار) عام ٢٠١٤م، نصيب السعودية منها (٧٤,٧ مليار دولار)، بينما نجد النسبة بين دول الآسيان تصل إلى ٢٥,٥ ٪ ولكنها ترتفع بشكل كبير بين دول الاتحاد الأوروبي تصل إلى ٦٧,٤ ٪.

وتعتبر المصالح الاقتصادية أقوى صيغة يمكن أن تقود إلى الاتحاد الخليجي، فالمشاركة في صياغة التشريعات التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية بجانب الشراكة الكاملة مع القطاع الحكومي يذيب الفوارق بين القطاعين وهي طريق للقضاء على الفساد في القطاع الحكومي.

ولكن يحتاج القطاع الخاص ممثلا في الغرف التجارية الخليجية إلى منحه صلاحيات كاملة لمراجعة برامج التنمية الاقتصادية لتطوير هذا القطاع إلى شراكة كاملة بين القطاعين العام والخاص، وهذه الصلاحيات تفوض القطاع الخاص بإدارة ثروات دول الخليج التي يمكن أن تواجه ممانعة من بعض الجهات السياسية.

ووفق التصنيفات الدولية صنفت وكالة (إم إس سي آي) السعودية وقطر والإمارات إلى درجة الأسواق الناشئة بسبب نشاط البنية التحتية التي تتولاها الحكومات في هذه البلدان، وهناك تقرير جيد عن أداء دول الخليج، يشير إلى الأداء الجيد في النمو الاقتصادي المتصاعد، لكن الانتعاش يتركز بشكل رئيسي في أسواق العقار، بجانب المبادرات الحكومية المستمرة والمعززة للبنية التحتية الاجتماعية، ويمكن أن يقفز حجم الاقتصاد الخليجي إلى (ثلاثة تريليونات دولار) بنهاية عام ٢٠٢٠م.

فيجب توجيه هذا النمو لصالح الاتحاد الذي بحاجة إلى سرعة اتخاذ قرارات في ظل وجود أجهزة مفرغة من العمل غير متوائمة مع نمو الاقتصاد الخليجي الذي بلغ حجمه عام ٢٠٠٢م، نحو (تريليون دولار) بينما بلغ بنهاية عام ٢٠١٢م، نحو تريليوني دولار ثم انخفض في عام ٢٠١٦م، إلى (١,٦ تريليون دولار) يمثل ٥٦ ٪ من إجمالي الناتج العربي.

وعندما تتحول دول الخليج من التعاون إلى الاتحاد فهي مرشحة للتوسع والنمو الاقتصادي أكبر مما هي عليه الآن، ولكن لابد من تغيير هيكلي في بنية الاقتصاد الخليجي.

أهمية مشاركة القطاع الخاص في تمويل المشروعات الأساسية عبر الشراكة بين القطاع العام والخاص:

منذ يونيو ٢٠١٤م، هبطت أسعار النفط بأكثر من النصف، لتقترب من ٤٢ دولارًا للبرميل في أغسطس ٢٠١٥م، من نحو (١٥ دولار للبرميل)، بل وصلت إلى (٢٧ دولار) للبرميل، ارتبط نمو القطاع الخاص في الفترة الماضية بشكل وثيق بأسواق النفط، كما يمثل النفط نحو ٨٥ ٪ من الإيرادات الحكومية، لذلك اضطرت الدولة إلى خفض النفقات غير الضرورية، مع الاستمرار في التركيز على مشروعات التنمية الأساسية في قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية، لما لها من أهمية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

الرهان على البترول فقط لا ينهض بالاقتصاديات، بالنظر إلى تقلبات أسعاره في سوق النفط العالمية التي ترتد بشكل مقلق على موازنات تلك الدول، كما أن الرهان على ما تمتلكه السعودية ودول الخليج من احتياطيات قد يكون حلا مؤقتا، لكن لا يجب أن يستمر طويلاً، وأن الدول مدعوة بقوة إلى تنويع اقتصادياتها من خارج القطاع النفطي.

من المتوقع أن تستمر سياسة دول المجلس في التوسع المالي، رغم خفض الإنفاق الرأسمالي من قبل حكومة السعودية من ٣٦,٣ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٥ ٪ إلى ١٨٥ مليار ريال للعام ٢٠١٥م، ولكنه يظل أعلى من متوسط نموه خلال عشر سنوات ماضية عند ٢٥ ٪ في السنة ٢٠٠٤-٢٠١٣م، ولا يزال يفوق الإنفاق الاستثماري مستواه قبل خمس سنوات بنسبة ٣٦ ٪، وإن كان انخفض في عام ٢٠١٦م، بنسبة ٧١ ٪ إلى ٧٥,٨ مليار ريال نتيجة عجز الموازنة لنفس العام بنحو (٨٧ مليار دولار).

استمرار الإنفاق الرأسمالي على مشروعات التنمية الرئيسية، سيمكن القطاع الخاص من المشاركة في تمويل مشروعات البنية الأساسية عبر الشراكة بين القطاع العام والخاص، مع مواصلة الدولة في خصخصة المزيد من الشركات الحكومية عبر طروحات عامة أولية بهدف تنويع الاقتصاد.

لأن خصخصة القطاعات الحكومية في السعودية إيجابياتها كثيرة على الاقتصاد المحلي، وهو ملف جزء من مشروع إعادة هيكلة الاقتصاد والقطاع الحكومي وفقًا للمتطلبات الحالية، ويعتبر مطار المدينة المنورة أحد الأمثلة الذي يدار عبر القطاع الخاص دون أن تتحمل الدولة أعباء مالية، ما يدعو إلى توسعة في برامج خصخصة المطارات السعودية لاستيعاب ١٠٠ مليون مسافر.

وتشير التقارير إلى أن الاقتصاد غير النفطي حافظ على نموه المتسارع بمعدل ٥ ٪ خلال العامين ٢٠١٥و٢٠١٦م، بسبب كفاءة الإنفاق الرأسمالي الحكومي الذي كان أحد ركائز الاقتصاد السعودي في الأعوام الأخيرة، حيث جرى الاستثمار في مجموعة واسعة من القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية، ابتداء من قطاعي النقل والإسكان وانتهاء بقطاعي الطاقة والخدمات المالية.

ومن المتوقع ضخ استثمارات في البنية التحتية بقيمة (١,١ تريليون دولار) في العديد من المشروعات البارزة، التي من ضمنها مترو الرياض، ومترو مكة، بقيمة (٢٣ مليار دولار و ٧ مليارات دولار على التوالي)، ومشروع محطة الشقيق لتوليد الكهرباء بقيمة (٣,٣ مليار دولار).

التجارة البينية الخليجية أقل من التجارة العربية البينية وتنخفض بين دول الخليج إلى ٦٪ بقيمة ١٤٦ مليار دولار

حافظ قطاع البناء في السعودية، كأحد القطاعات الأكثر نموًا في الاقتصاد، بمعدل نمو ٦,٦ ٪ عام ٢٠١٥م، وشهد قطاع التكرير نموًا بنسبة ١٠ ٪، ونتيجة النشاط القوي في المشاريع، وزيادة الطلب المحلي عامي ٢٠١٥و ٢٠١٦م، حققت نمو قوي في قطاع البتروكيماويات، خصوصًا بعد دخول عدد من المشاريع الصناعية مرحلة التشغيل خلال عام ٢٠١٥م، وعلى رأسها مجمع صدارة للبتروكيماويات الذي يبلغ تكلفته (٢٠ مليار دولار).

وزادت الإيرادات غير النفطية من ١٣١ مليار ريال عام ٢٠١٤م، إلى ١٣٤ مليار ريال عام ٢٠١٥م، ارتفعت إلى ١٦٠ مليار ريال عام ٢٠١٦م، ويبلغ الناتج المحلي الصناعي مرتفعًا من ١٥ مليار عام ١٩٧٥م، إلى ١٧٢ مليار ريال، باستثمارات عربية وأجنبية نحو ٥٧٣ مليار ريال بنهاية مايو ٢٠١٥م، فيما بلغ إجمالي الاستثمارات في الصناعة تتجاوز تريليون ريال، فيما ارتفعت قيمة القطاع الخاص من ٣٠٠ مليار ريال عام ٢٠٠٣م، إلى تريليون ريال عام ٢٠١٣م، بل تنوي دول مجلس التعاون الخليجي رفع الاستثمار الصناعي عن (تريليون دولار) عام ٢٠٢٠م، مقارنة مع نحو (٣٢٣ مليار دولار) عام ٢٠١٥م.

يبقى القطاع الخاص غير النفطي المحرك الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد ككل، وبالفعل عكست المؤشرات المالية العامة لأكبر ١٠٠ شركة سعودية وفقا لتقرير أعدته جريدة الاقتصادية لعام ٢٠١٥م، قوة ومتانة الاقتصاد السعودي في مواجهة التحديات التي تعيشها المنطقة، حيث تجاوزت إيراداتها أكثر من ٧٢٧ مليار ريال، بأصول ٣,٦٦ تريليون ريال، وهو ما يسهم في تعزيز ثبات الاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

وتشكل الشركات الصغيرة ٨٦ ٪ من إجمالي الشركات في السعودية، التي لم تتمكن من تحقيق طموحات توظيف الشباب

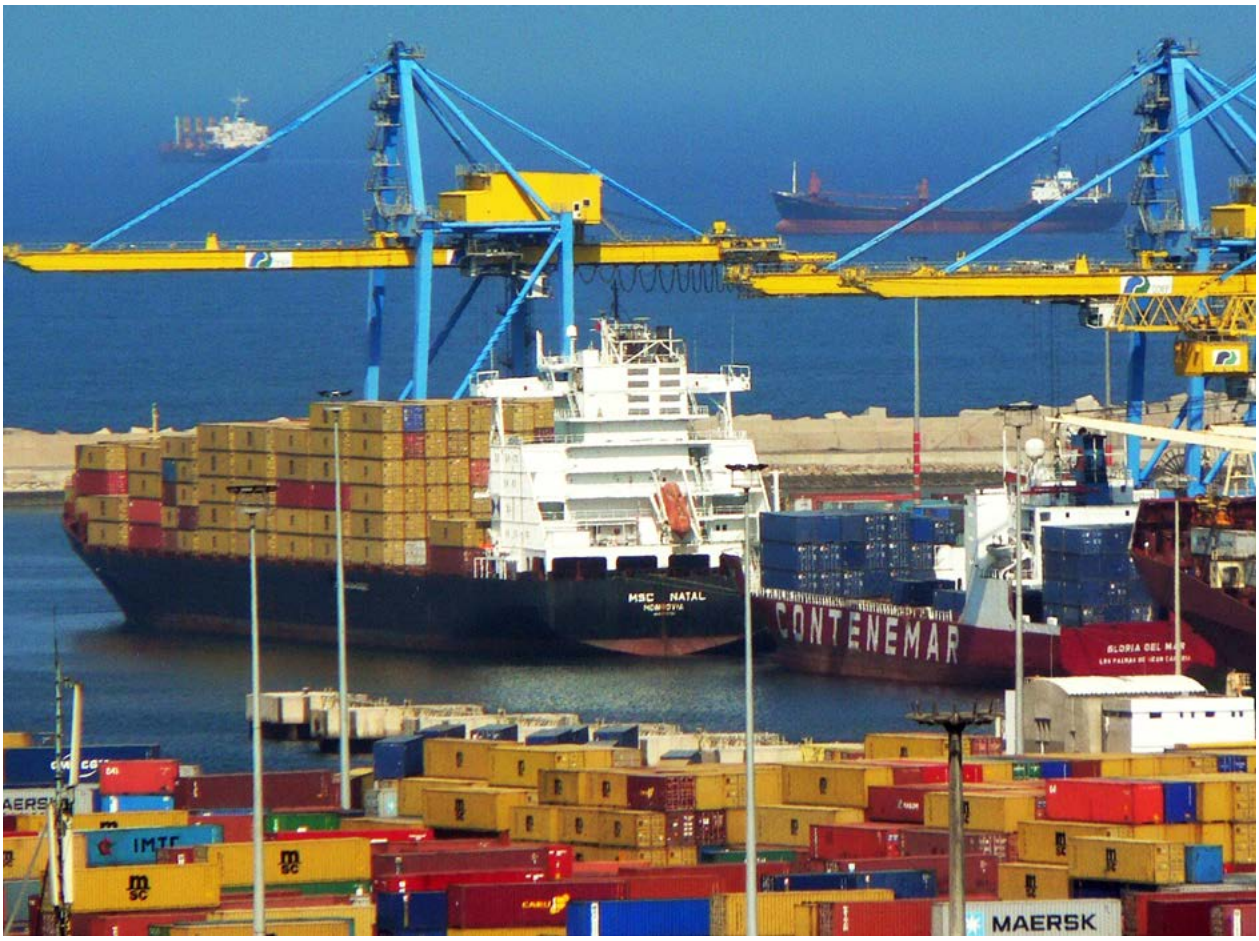

السعودي التي ارتفعت فقط من ١٠,٩ ٪ إلى ١٥,٢ ٪بين عامي ٢٠١١- ٢٠١٣م.

أهمية إصلاح سوق العمل في دول الخليج:

تعتبر دول الخليج الست من بين أكثر الدول ديناميكية على الصعيد السكاني إذ أن معدلات نمو السكان تزيد على ٢ ٪، لكن يواجه الاستقرار الاقتصادي تحديًا مستحكمًا في إيجاد الوظائف، بسبب أن القطاع العام ظل مصدر التشغيل حتى الآن، بينما ظلت العمالة الوافدة تمثل أكثر من ٨٠ ٪ في القطاع الخاص.

فقطاع الإنشاءات وقطاع الخدمات المعتمد على العمالة اليدوية الأجنبية والمتدنية التكلفة نتيجة عاملين أساسيين هما الثقافة السائدة بين شعوب الخليج بعدم اقتحام هذين المجالين من جانب، والجانب الآخر رفض الشركات تشغيل العمالة الوطنية بأجور تتناسب مع التكاليف المحلية لتقليل من مكاسبهم أو يعود إلى أسباب هيكلية.

إصلاح سوق العمل يمكن أن يؤدي في المدى القصير لهذا التحول إلى ارتفاع التكاليف الانتقالية، ويمكن أن يضر أيضًا بعملية إيجاد الوظائف، وقد أثبتت كلا من البحرين وعمان أن تشغيل أبناء البلد يمكن أن تتغير مع تطوير الحقائق على أرض الواقع، لكن ينبغي للسياسة أن تلعب دورًا أساسيًا في هذا التحول ليس فقط من أجل أن يفلح القطاع الخاص في إعطاء أجور أعلى بل من أجل أن يصبح القطاع الخاص أكثر جاذبية لكي يصبح التوظيف أمرًا مستدامًا دون أية خيارات أخرى لان الخدمات والإنشاءات استثمرت لا يمكن أن تنتقل إلى الخارج مثلما تنتقل الصناعات وهو فارق كبير جدًا.

فالنمو الاقتصادي في دول الخليج في الفترة الماضية جاء من المشاريع الكبرى وليس من المشاريع الصغرى، والأخيرة لم تتمكن السياسات الاقتصادية من أن توليها عناية خاصة تؤدي إلى تدمير الكفاءة الاقتصادية والاستدامة المالية وتصبح غير قادرة على تشغيل العمالة الوطنية أو لا تشعر العمالة الوطنية بالأمان الوظيفي لأن المشاريع الصغرى مهددة بالفشل أو ضعف مداخيلها

بسبب ضعف إنتاجيتها وعدم قدرتها على المنافسة للمنتجات المماثلة لن تتمكن دول الخليج من تحقيق التحول الاقتصادي.

فالتنمية الاقتصادية هي دائمًا نتيجة الاستثمار الحكيم والمستدام في رأس المال البشري والمادي، فيجب على دول الخليج أن تغير مسار سياستها الاقتصادية لأن المشاريع الصغرى والمتوسطة هي التي تستوعب العمالة الوطنية وهي التي تولد الوظائف على الأمد البعيد.

ويجب أن تدرك دول الخليج أن العقد الاجتماعي في خطر وأن تحرير سوق العمل من التنظيمات لا يضمن المرونة الاقتصادية وخلق فرص العمل السريع، بل إن أفضل الحلول يتلخص في تنويع عقود العمل، لأن قدرًا معينًا من صلابة سوق العمل قد يكون منطقيًا بالنسبة للوظائف التي تتطلب مهارات خاصة، والتدريب على رأس العمل .

حصر محفزات القطاع الخاص لمعالجة مشكلة المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

أكد الملك سلمان في خطابه في مجلس الشورى بمناسبة مرور ال٢٥ سنة أن ركائز السياسة الداخلية تتمثل في حفظ الأمن، وتحقيق الاستقرار، وتنويع الدخل، ورفع الإنتاجية، وذكر الشعب السعودي بأن العالم يمر بمتقلبات اقتصادية شديدة أدت إلى ضعف النمو وانخفاض أسعار النفط، وذكر أن الدولة تعاملت مع هذه المتغيرات دون أن تؤثر على تحقيق أهدافها مع اتخاذ إجراءات لإعادة هيكلة اقتصادها قد يكون بعضها مؤلمًا مرحليًا إلا أنها تهدف إلى حماية الاقتصاد من مشكلات أسوأ، مؤكدًا على أهمية توزيع الموارد بشكل عادل الذي يتيح فرصة نمو الاقتصاد وتوليد الوظائف.

مؤشرات ارتفاع نسب البطالة يعني ضعف الطلب وهو مؤشر على ضعف النمو الاقتصادي، ويفترض أن يحدث العكس عندما يرتفع الطلب تقل نسب البطالة وترتفع الأجور أي أنه في الأغلب هناك علاقة عكسية بين التضخم والبطالة، ووجد أن معدل بطالة مستقر ينسجم مع معدل تضخم ثابت يسميه بعض الاقتصاديين بمعدل البطالة الطبيعي، ولوحظ أن ارتفاع البطالة والتضخم في آن واحد يسمى بالتضخم الركودي (stagflation).

وبالنظر إلى تحقيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الربع الثاني من عام ٢٠١٦م، بـ٢٢١ مليار ريال وهي تمثل ٢٩ ٪ من إجمالي تحقيق قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة البالغة نحو ٧٥٤,٧ مليار ريال، لكن المنشآت الصغيرة والمتوسطة توظف ٣,٥٥ مليون مشتغل في الربع الثاني بنسبة ٥٧ ٪.

يعمل في القطاع الخاص بنهاية عام ٢٠١٥م، نحو ١٠,٦ مليون مشتغل منهم ١٦ ٪ مشتغل سعودي، ومتوسط رواتب القطاع الخاص السعودي ٢٤٤٢ ريال، فيما متوسط راتب السعودي ٤٩٦٧ ريال مقابل متوسط راتب المشتغل غير السعودي ١١٥٤ ريال، لكن كان يفترض أن يتم تقسيم المشتغلين حسب فئات الرواتب للمعرفة الحقيقية التي لم أطلع عليها، لأن مثل هذا المتوسط مضلل لأننا إذا أخرجنا أصحاب الرواتب المرتفعة جدًا في القطاع الخاص سينخفض هذا المتوسط كثيرًا، رغم ذلك الفرق في الأجور بين المشتغلين السعوديين وبعددهم القليل والمشتغلين غير السعوديين وبعددهم الكبير جدًا لا يزال الفارق كبير جدًا بين متوسط أجور الفئتين وأن الفجوة كبيرة جدًا وهي أحد معوقات تحقيق توطين العمالة الوطنية.

ويصل عدد العمال الأجانب بنحو ٤ ملايين من أصل ٤٢ مليونًا من الأيدي العاملة الفعلية في ألمانيا، وهو عكس ما لدينا حيث تم تحديد حد أدنى للأجور تمت المصادقة عليها من قبل البرلمان في يوليو ٢٠١٤ م، انضمت ألمانيا إلى الدول ال٢١ في القارة الأوربية التي أقرت قانون للحد الأدنى للأجور حيث يشكل هذا الأمر انقلابًا في العلاقات الاجتماعية الألمانية التي تقوم تاريخيًا على مفاوضات مباشرة بين اتحاد أرباب العمل وكل فرع من النقابات على حدة وفشلت المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل في رفض تحديد حد أدنى للأجور وتركه لآليات العرض والطلب في سوق العمل.

تتجه السعودية نحو التحول من التصنيع إلى المعلومات ومن الأسواق المحدودة إلى الأسواق العالمية بعدما أوجدت السعودية بيئة استثمارية، فمن بينها الاستثمار بنسبة تملك مائة في المائة للمستثمرين الأجانب، في حين تصل الضريبة على الشركات ٢٠ ٪ حتى في قطاعات التجزئة والتجارة الألكترونية والتقنية والاتصالات والطاقة المتجددة والتعدين والنقل والرعاية الصحية والخدمات الهندسية والسياحة والترفيه والخدمات المالية.

حيث تعول رؤية المملكة ٢٠٣٠م، على زيادة الاستثمارات ذات القيمة المضافة وتنويع مصادر الدخل وزيادة الصادرات والتعاون في المجالات ذات الميزة النسبية، يتزامن ذلك مع توقعات بارتفاع أسعار الغاز في القطاع الصناعي بعد فتح القطاع لجميع المستثمرين المحليين والأجانب للدخول في الأسعار العالمية وهو ما لم يحدث على مدى الأعوام الثلاثين الماضية حيث شهد بداية عام ٢٠١٦م،

الرهان على البترول فقط لا ينهض بالاقتصاديات والرهان على ما تمتلكه دول الخليج من احتياطيات نقدية حلاً مؤقتًا

رفع أسعار الغاز من ٧٥ سنتا لكل مليون وحدة حرارية إلى (دولار وربع الدولار) ولا يزال أرخص من سعره في الأسواق العالمية الذي يصل إلى مستوى (٨ دولارات)، وارتفع الإيثان الذي يستخدم في الصناعات البتروكيماوية من (٧٥ سنتًا أميركيًا إلى ١,٧٥ سنت) لكل مليون وحدة حرارية مع استثناء الغاز المستخدم في المنازل، والذي يتوقع أن يرتفع سعره وصولا لتحرير الأسعار التي تمثل دخلا مهما للدولة خصوصًا وأن الدولة تستهلك أقل من ثلاثة ملايين برميل نفط محليًا حيث مثل الدعم الذي قدمته الدولة عام ٢٠١٥ نحو (١٠٥ مليارات دولار) ما يمثل دخلاً مهمًا للدولة.

الذي يتطلب التركيز على العمل الجماعي دون الفردي المدعوم بالمهارات واتخاذ الكثير من المبادرات لتطوير السلع والخدمات، وهذا يتطلب تطوير الكوادر البشرية وتحويلهم من موظفين إلى شركاء في النجاح، الأمر الذي يتطلب تغيير جذري في المنشآت والمنظمات التي ترغب في تطوير الموارد البشرية التي تعد أحد أهم عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي يعد مجالاً حيويًا في تفعيل الطاقات البشرية واستيعاب المتغيرات المتوافقة مع متطلبات التنمية.

لا يمكن أن تتحقق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وكذا التحول الوطني ٢٠٢٠ الذي يهدف إلى رفع مساهمة القطاع الخاص إلى ٦٥٪ من ٤٠٪ في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإيرادات غير النفطية أي رفع الإيرادات غير النفطية من ١٦٣ مليارًا إلى تريليون ريال سنويًا، ورفع نسبة الصادرات غير النفطية من ١٦ إلى ٥٠ ٪ على الأقل من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ما لم يتم تطوير القطاع الخاص المعتمد على تشغيل المواطنين وليس بدلاً عنهم تشغيل الوافدين ما يعتبر خللاً في التوظيف بل خللاً في الأمن الاجتماعي ترفضه كل دول العالم، بل وافقت الدول الغربية على نقل الاستثمارات إلى الصين وغيرها بسبب ارتفاع نسب التكلفة الكلية خصوصًا للسلع الاستهلاكية، ولكنها لم توافق على استبدال اليد العاملة الوطنية بأيدي عاملة وافدة لكن لا مانع بأن تعمل إلى جانبها لتبادل الخبرات وفق تنافسية عادلة تخضع لآليات السوق من أجل الاحتفاظ بالقدرات والمواهب الأجنبية التي تخدم العملية الإنتاجية.

حيث يجد الاتحاد الأوربي أنه حقق مستوى قياسي في منطقة اليورو منذ الأزمة المالية العالمية حيث بلغ في الثلث الثالث من عام ٢٠١٦م،عدد الوظائف أكثر من ٢٣٢,٥ مليون شخص من بين أكثر من ٥٠٠ مليون نسمة وهو أعلى معدل يتم تسجيله في دول التكتل الموحد ال٢٨، وبلغ في منطقة اليورو التي تضم ١٩ دولة نحو ١٥٣,٤ مليون من الرجال والنساء وهو أعلى مستوى يتم تسجيله في منطقة اليورو منذ عام ٢٠٠٨م، مما يؤدي إلى تراجع معدل البطالة إلى ما دون ١٠ في المائة للمرة الأولى منذ سبع سنوات من ذروته التي بلغت ١٢,١ في أوائل ٢٠١٣، وهناك قلق يجتاح ٢,٣ مليون أوربي في بريطانيا منذ الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي في ٢٣ يونيو ٢٠١٦م، (البريكست) حيث كان نصيب الأوربيين من الوظائف الجديدة منذ عام ٢٠٠٨ بنحو ٤٤٪.

كذلك نجد في الولايات المتحدة تضمن تقرير وظائف أكتوبر ٢٠١٦م، الصادر عن مكتب العمل بإرسال ثلاث رسائل بالنسبة للاقتصاد بعد إضافة ١٦١ ألف وظيفة جديدة في أكتوبر بجانب الزيادة السريعة في الأجور التي ارتفعت ٢,٨٪ سنويًا وهو مؤشر على أن الاقتصاد يميل للاستهلاك وستشجع الشركات على المزيد من الاستثمارات وهذا ناتج عن سن القوانين الأكثر شمولية والتي استجابت للسياسات التي ذهبت في أمريكا لما هو أبعد من الاعتماد الكبير وطويل المدى على البنوك المركزية وبسبب تقرير محتوى الوظائف شجع البنك المركزي إلى إقرار زيادة سعر الفائدة، وهو ما نحتاجه نحن في سن قوانين أكثر شمولية تستجيب للسياسات والمتغيرات الجديدة.

انخفاض وظائف المواطنين نتيجة غياب سوق أجور موحدة:

تراجعت وظائف السعوديين في القطاع الخاص خلال الربع الثالث من العام الماضي بنحو ٣٢,٤ ألف وظيفة، في حين ارتفع عدد الوظائف الجديدة للوافدين بنحو ٥,٨ ألف وظيفة خلال الفترة نفسها، ليصل إجمالي العاملين الوافدين نحو ٨,٥٨ مليون عامل، علمًا أن انخفاض وظائف السعوديين يعتبر للربع الثاني على التوالي.

فيما بلغ إجمالي العاملين في القطاع الخاص بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م، نحو ١٠,٢٦ مليون عامل مقابل ١٠,٢٩ مليون عامل للربع الثاني، بفارق ٢٦,٦ ألف وظيفة، مثلت نسبة الوظائف السعودية ١٦,٣ ٪ بنحو ١,٦٧ مليون وظيفة (الاقتصادية، ٢٠١٧/٢/١٨).

والغريب أن شركات الكيان المحدودة والشركات المساهمة قلصت خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٦م، من موظفيها بنسبة ١,٤ ٪ بنحو ٥٠,٧ وظيفة، مستثمرة المادة ال٧٧ من نظام العمل الجديد الذي دخل حيز التطبيق ومنح الشركات الحرية بإنهاء خدمات من يعملون لديها، في مقابل دفع راتب ١٥ يومًا عن كل سنة عمل للموظف، في المقابل وظفت الشركات ذات الكيان الفردي خلال نفس الفترة بنحو ٢٧,٧ ألف وظيفة.

تقارير البنك الدولي أوضحت بأن برنامج حافز يدعم البطالة، وبرنامج نطاقات يعزز السعودة الوهمية، لكن لماذا فشلنا حتى الآن في وضع حد أدنى للأجور لكلا الفئتين وطنيين ووافدين، بينما كل دول العالم لديها حد أدنى للأجور، ولا تفرق بين المواطن والوافد، بل تحاول رفع الحد الأدنى من الأجور، رغم أنها تجد معارضة من أصحاب المشاريع ولكنها تفاوضهم وفق التوازن الاقتصادي للسوق.

عند غياب الحد الأدنى للأجور مع غياب مفهوم أجر المعيشة مع اتساع فجوة الأجور بين القطاعين الحكومي والخاص، وبين العمالة الوطنية والوافدة، يتسبب في تعسف وتوتر لدى العاملين من كلا الفئتين. المسؤولية عن مثل تلك السلوكيات تتحدد في غياب قوانين وتشريعات وضوابط تفرض وضع حد أدنى للأجور لصالح العامل، في حين يحصل أصحاب الشركات والمؤسسات على أموال طائلة يجنونها من المناقصات الحكومية التي ترسو عليهم مما يتحولوا إلى أصحاب مصالح متنفذين على حساب الأمن الوطني.

لذلك نجد كثيرًا من رجال الأعمال في دول الخليج يعترضون على وضع حد أدنى للأجور، ويدعون أن تحديد الأجور ورفعها يؤثر في قطاعات عديدة مثل المخابز والمدارس الأهلية وغيرها.

وتواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضغطًا كبيرًا، وتضررت كثيرًا من قرارات تنظيم السوق التي أصدرتها وزارة العمل في الفترة الماضية التي اتبعتها وزارة العمل في تطبيق برنامج السعودية. لكن هناك خيارات وبدائل واستثناءات، وإعادة هيكلة مثل تلك القطاعات حتى يمكن أن تستغني تلك المنشئات عن الحاجة إلى العدد الكبير من العمالة كبدائل لتقليل التكاليف وحتى لا تؤثر على ارتفاع نسب التضخم خصوصًا وأنها تستهدف طبقات فقيرة.

ولكن الالتزام بتطبيق الجانب الحقوقي والإنساني، يجعلنا لا نستجيب لمثل تلك الاعتراضات غير الأخلاقية من أصحاب المصالح، حتى لو تعود عليها المجتمع في الفترة الماضية، ولكنها أوضاع خاطئة تتعارض مع مبادئ الدين الإسلامي وتؤثر على سمعة المملكة في المحافل الدولية التي تتعارض مع حقوق العمال التي تلتزم بها كافة دول العالم التي يجب تصحيحها.

فاليابان مثلا واجهت الضغوط الانكماشية لأكثر من عقد من الزمان بعدما ظل مستوى الأجر الاسمي سلبيا لفترة طويلة للغاية، فمنذ عام ٢٠٠٠م، استمر مستوى الأجور في الهبوط بمتوسط سنوي بلغ ٠,٨ ٪، مقارنة بمتوسط نمو في الأجور الاسمية بلغ ٣,٣ ٪ في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، و٢,٨٪ في فرنسا.

السعودية الرابعة عالميًا في استقبال الوافدين، فيما ١٥ ٪ ارتفاعًا في نسبة العاطلين السعوديين عن العمل بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٦ م، وسيطرة الوافدين على ٧٨٪ من وظائف القطاعات الإنتاجية، وعلى ٩٠٪ من عدد المهندسين المسجلين في الهيأة العامة للمهندسين ما يعادل ١٩٠٣٩٢، فيما بلغت نسبة السعوديين ٩,٣ بما يعادل ١٩٥٠٠، وهناك ٨ ٪ من العاطلين عن العمل في السعودية وافدون أيضًا، ما يعني أن هناك لا يزال أصحاب مصالح يتاجرون بالتأشيرات تحت مسمى شركات فائضة عن حاجة الشركة والسوق.

كل دول العالم تعاني من مستقبل العمل والتغير التكنولوجي، ومن مستقبل العمل والهجرة، فكانت سنوات ولاية أوباما من أكثرها تشاؤما وكآبة بالنسبة للعمال الأمريكيين مقارنة بسنوات رئاسة الرئيس رونالد ريغان، أو بيل كلينتون، وهي كانت مثيرة للقلق، وتسعى شركات وادي السيلكون إلى استغلال نفوذها في مواجهة تقييد الهجرة لكن وفق أجور متساوية ومنافسة متكافئة بين العامل الأمريكي والمهاجر والتنافس فقط حول المهارة، لذلك هناك طفرة في إنشاء الشركات الصغيرة على يد المهاجرين في ألمانيا وكان لهم دور في إنعاش الاقتصاد الألماني.

فيما فشلت سياسات وزارة العمل بسبب غياب أجور لسوق موحد بدلا من تعدد الأسواق وفق تعدد الأجور حيث فشلت محاولات وزارة العمل في خطتها لرفع سقف الغرامات على التستر ولم تكن رادعة لأن التستر خلف مسمى الكفيل لقاء دفع مبالغ زهيدة للكفلاء يعتاشون عليها وهم يخالفون بذلك أنظمة الدولة التي تهدد نمو الاقتصاد الوطني، وتحرم توظيف أبناء الوطن.

عدم تحديد الأجور ووقف مسمى الكفيل ستكون عقبة أمام تحقق رؤية المملكة في رفع مساهمة القطاع الخاص من ٤٠ ٪ إلى ٦٥ ٪ في الناتج المحلي الإجمالي من أجل زيادة الإيرادات غير النفطية، ومنها الوصول من المركز ال٣٦ إلى المراكز الخمسة الأولى في مؤشر الحكومات الإلكترونية، والوصول من المركز ال٨٢ إلى المركز ال٢٠ في مؤشر فاعلية الحكومة.

خصوصًا وأن هيأة الاستثمار تتجه نحو إطلاق شراكات سعودية أجنبية تسهم في زيادة الاستثمارات ذات القيمة المضافة وتنويع مصادر الدخل وزيادة الصادرات ذات الميزة التنافسية، والعمل على زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من ١٦ إلى ٥٠ ٪ على الأقل من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي أي رفع الإيرادات من ١٦٣ مليارًا إلى تريليون ريال سنويًا، خصوصًا بعد فتح الاستثمار بنسبة تملك مائة بالمائة للمستثمرين الأجانب، في حين تصل الضريبة على الشركات ٢٠٪، فتصبح مسألة وضع حد أدنى للأجور حاجة ملحة وتوحيدها بين السعوديين والوافدين لخلق سوق عمال واحدة بدلا من سوقين متوازيين الذي يغيب المنافسة بين الطرفين، بل يجب أن تكون تكلفة اليد العاملة الوطنية أقل من تكلفة اليد العاملة الوافدة الماهرة.

كذلك وأن البنية التحتية للاستثمار جاهزة في السعودية حيث ارتفع عدد المدن الصناعية من ١٤ مدينة صناعية عام ٢٠٠٧ م، إلى ٣٥ مدينة صناعية في عام ٢٠١٥ م، بلغ فيها حجم الاستثمارات ٣٧٥ مليار ريال، وعقود الفرنشايز (الامتياز التجاري) الأكثر في المنطقة رغم غياب النظام، والتحول الوطني يمنح دورًا أكبر للقطاع الخاص في مشاريع الخصخصة، وهي أحد العوامل الرئيسية لرفع كفاءة القطاع الخاص لمواجهة تقلبات النفط.

ما يواجهه العالم منذ عقود يهدد السياسيين الخناق على سلوك الشركات والأجور التي تدفع لأعضاء مجالس الإدارات،

استمرار الإنفاق الرأسمالي على مشروعات التنمية يمكن القطاع الخاص من المشاركة في تمويل مشروعات البنية الأساسية

وكبح جماح سلطة النقابات في عالم الأجور الباهظة التي يتقاضاها أعضاء مجلس الإدارة، وزيادة عدم المساواة، والغياب الساحق للثقة بالشركات من أجل إيجاد اقتصاد أكثر شمولاً، بينما نحن مطالبون باقتصاد أكثر عدلاً وأكثر مساواة.

مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي وقدرتها على توليد الوظائف وكيف تتمكن من تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

بحسب الهيأة العامة للإحصاء تعرف المنشآت متناهية الصغر التي يتراوح عدد موظفيها بدوام كامل بين موظف وخمسة موظفين وإيراداتها بين صفر وثلاثة ملايين ريال (تصنيف بحاجة إلى إعادة النظر فيه فهو مضلل يمكن تجزئته ولا يمكن المقارنة بين منشأة إيراداتها ألفين ريال بمنشأة إيراداتها ثلاثة ملايين ريال) ومنشآت صغيرة يتراوح عدد موظفيها بدوام كامل بين ٩ و ٤٩ وإيرادات بين أكبر من ثلاثة ملايين ريال وحتى ٤٠ مليون ريال (أيضًا هنا الفجوة واسعة بين ثلاثة ملايين إيرادات وأربعين مليون)، فيما المنشآت المتوسطة التي يراوح عدد موظفيها بدوام كامل بين ٥٠ و ٢٤٩ موظفًا وإيراداتها أكبر من ٤٠ مليون ريال حتى ٢٠٠ مليون ريال، أما المنشآت الكبيرة التي تتجاوز المعايير أعلاه (أعتقد أن مشكلة تصنيف الهيأة العامة أنه ربط بين عدد الموظفين والإيرادات، وفي اعتقادي أنه بحاجة إلى تصنيفين أحدهما وفق عدد الموظفين والآخر وفق الإيرادات).

وفق دراسة صادرة عن هيأة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ٢٠١٧/١/١١ (صحيفة الاقتصادية ٢٠١٧/١/١٢) أشارت إلى أن نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ ٢١ ٪، فيما المعدل في أكبر ١٥ اقتصادا في العالم بحدود ٤٦ ٪، وبلغ في الولايات المتحدة ٥٠ ٪، وفي اليابان ٥٢ ٪، وكذلك في ألمانيا نحو ٥٤ ٪، ويرتفع في الصين إلى ٦٠ ٪.

بينما تساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توليد الوظائف في السعودية نحو ٥٣ ٪ رغم أنها توظف عمالة وافدة قد تصل إلى نسبة ١٠٠ ٪ خصوصًا في المنشآت متناهية الصغر، تبقى أقل من المتوسط لأكبر ١٥ اقتصاد الذي يبلغ ٦٧ ٪، وإن كانت الولايات المتحدة نسبتها أقل من السعودية تبلغ ٤٨ ٪ وهي التي تسببت في فوز ترامب الذي سيقلص الهجرة من أجل توظيف الأمريكيين، لكن ترتفع النسبة في الاتحاد الأوربي إلى ٦٧ ٪ وترتفع في الصين إلى ٧٥ ٪ وترتفع أكثر في كندا إلى ٨٥ ٪.

تبلغ مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ٢٩ ٪ من الإيرادات الإجمالية للمنشآت في السعودية في الربع الثاني من عام ٢٠١٦ البالغة ٢٢٠,٧ مليار ريال من إجمالي ٧٥٤,٧ مليار ريال، وتوظف المنشآت الصغيرة والمتوسطة ٣,٥٥ مليون مشتغل أي أنها تسهم بنحو ٥٧ ٪ من إجمالي الوظائف في المنشآت في الربع الثاني ٢٠١٦م، البالغة ٦,١٨ مليون مشتغل أي أن المنشآت الكبيرة تساهم بنحو ٤٣ في المائة من المشتغلين البالغ عددهم ٢,٦٣ مليون فيما مساهمتها في الإيرادات ٧١ ٪ بنحو ٥٣٤ مليار ريال.

جدول (١): حجم المنشآت وعدد المشتغلين والإيرادات ومتوسط نصيب كل مشتغل من الإيرادات بنهاية الربع الثاني ٢٠١٦

حجم المنشأة	عدد المشتغلين	الإيرادات بألف ريال	متوسط نصيب كل مشتغل بألف ريال
أقل من ٥ مشتغلين	١٨٣٩٩٩١	١٠٥٧٠٣١٨٣	٥٧,٤
٥ – ١٩ مشتغلا	١١٧٣٦٣٤	٧٢٢٥٧٢٢٢	٦١,٥
٢٠ – ٤٩ مشتغلا	٥٤٠٠٦٨	٤٢٧٧٩٢٧١	٧٩,٢
٥٠ – ٤٩٩ مشتغلا	١٢٢١٠٣٣	١٤٥٣٦٠٥٤٥	١١٩
٥٠٠ مشتغل فأكثر	١٤٠٧٨١٠	٣٨٨٦١٢٢٤٢	٢٧٦
الإجمالي	٦١٨٢٥٣٦	٧٥٤٧١٢٤٦٣	١٢٢

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات صادرة عن الهيأة العامة للإحصاء

ودور المنشآت الصغيرة والمتوسطة ليس ضعيفًا فقط في السعودية بل حتى في بقية دول الخليج الأخرى ويظهر الضعف في دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الخليج من حيث العدد، والاستخدام، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، عند مقارنته مع مناطق إقليمية أخرى ذات اقتصاديات عالية أو متوسطة أو متدنية، حيث الاتحاد الأوربي، تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ٩٩,٨ ٪ من جميع الشركات و٦٦,٩ ٪ من العمالة و٥٨,١ في المائة من القيمة المضافة، حيث توظف ٨٨,٨ مليون وظيفة، وأكثر من ٣,٦ تريليون يورو في القيمة المضافة و٣٤ ٪ من مجموع الصادرات من مجموع صادرات الاتحاد الأوربي، أو ١,٥٤ تريليون يورو يسهم فيها مصدرو الشركات الصغيرة والمتوسطة.

لكن لو نظرنا إلى إيرادات أكبر مائة شركة عام ٢٠١٦م، بلغت ٦٦٧ مليار ريال بأصول ٣,٨ تريليون ريال، بربحية تقدر بـ١٠٤ مليار ريال، وسجلت أكبر ١٠ شركات في قائمة ١٠٠ شركة تستحوذ على ٦٨ ٪ من الأصول البالغة ٣,٨ تريليون ريال، و٦ شركات من أصل ١٠٠ شركة تستحوذ على ٤٨ ٪ من إجمالي إيرادات البالغة ٦٦٧ مليار ريال، وبلغت حقوق الملكية لأكبر ١٠٠ شركة ١٠٠ تريليون ريال.

مؤشر اهتمام الدولة بهذا القطاع الحيوي بأن ترتفع مساهمته من ٢١ ٪ إلى ٣٥ ٪ بحلول ٢٠٣٠ وفق رؤية المملكة، بعد أن كانت هذه المنشآت قد اعتمدت في الفترة الماضية على وفورات الطفرة النفطية أسهم في اضمحلال ثقافة ريادة الأعمال وتحجيم نشاطاتهم المتنوعة، لكن التحديات الحالية يمكن أن تصنع الفرص وإنتاج أجيال جديدة من الرياديين والمبادرين.

وأن فتح باب هذا القطاع أمام سيدات الأعمال حيث تبلغ أرصدة النساء في البنوك بأكثر من ٣٧٥ مليار ريال مجمدة ونحو ١١٢٥ مليار ريال ثروة سيدات الخليج، ولا يزال قطاعًا منزويًا ويفتقر إلى المشاريع الريادية، وهم بحاجة إلى قرارات وتشريعات تساويهن بالرجال في الاستثمار من دون واسطة تتوافق مع التشريع الإسلامي الذي يرفض أن يكون هناك وصيًا على أموال المرأة، أو التدخل في استثماراتهن، أو أن تكون الاستثمارات حكرًا على الرجال كالمقاولات والعقارات والصناعات، بل بحاجة المرأة إلى تسهيلات أكبر وتحويلها إلى فرص لصالح التوسع في القطاع أفقيًا ورأسيًا.

وهي فرصة لتوظيف النساء العاطلات عن العمل حيث هناك دراسات تشير إلى أن ٦٠ ٪ من النساء العاملات بالسعودية عاطلات عن العمل، خصوصًا إذا ما تم إنشاء أقسام نسائية في المؤسسات والهيآت الحكومية تتولى رعاية المرأة لتحريك الثروات النسائية التي تعتبر مارد اقتصادي نائم، وهناك ٢٧ نشاطًا اقتصاديًا لا يحق للمرأة العمل فيه يمكن السماح للمرأة أن تشارك الرجل في التنمية.

السوق الموازية التي فتحت أبوابها في ٢٦ فبراير ٢٠١٧م، التي تقتصر على فئات المستثمرين المؤهلين وليس الأفراد هدفها توسيع أنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يجب أن تقضي على التوطين الوهمي وغير المنتج، حيث يعد السوق الموازي بوابة تمويلية لخدمة وتوسيع الاستثمار إضافة إلى أنها تتناسب مع الشركات الحديثة كونها عالية المخاطر وتبحث عن التوسع وزيادة الشفافية وتفعيل الحوكمة ما يؤدي إلى الاستمرارية إلى جانب المردود المعنوي العالي على الملاك.

بل يتيح السوق الموازي إلى جذب الشركات الصغيرة والمتوسطة العالمية، وذلك منذ أن سمحت السعودية للشركات الأجنبية بالاستثمار المباشر في السوق المحلية بنسبة ١٠٠ ٪، وهناك شركات أميركية أتمت الاشتراطات منها ثلاث شركات أميركية فايزر، ثري إم، وداوكيميكال، اثنتان منهما متخصصتان في الأدوية، وأخرى متخصصة في مجال بتروكيميكال، والشركة الرابعة شركة هواوي الصينية المتخصصة بالتقنية، والغرض من فتح الاستثمار المباشر للشركات الأجنبية هو تحفيز الشركات العالمية على دخول السوق خاصة الشركات التي لا تسمح أنظمتها بإدخال شريك سعودي للدخول للسوق.

وكشفت مصادر عن عزم شركات استشارية كندية بناء معاهد مشتركة مع مجموعة من المعاهد الجديدة متخصصة في تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة خصوصًا وأن كندا نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توليد الوظائف بنسبة ٨٥ ٪، رغم أن مساهمتها في الناتج المحلي لا يتجاوز ٢٩ ٪ وهي نسبة منخفضة، لذلك على تلك الشركات أن تستعين بدول مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي كبير مثل ألمانيا أو اليابان الذي يبلغ ٥٤ ٪ التي ترتفع لديها قدرة في توليد الوظائف كذلك تصل إلى ٦٣ في ألمانيا و٦٦ في اليابان.

وتعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة جملة من التحديات أهمها احتكار الشركات الكبرى للمشاريع التنموية بدلاً من أن تكون تلك الشركات تعمل تحت مظلتها وبدعمها أو فروع لها، وستخرج المنشآت الوهمية لأنها لن تحصل على نفس المميزات. كما أن منشآت المقاولات الصغيرة مستودع التستر في السعودية، وكذلك قطاع التجزئة الذي يتوقع بعض الاقتصاديين أن يبلغ حجم هذا السوق ٢٧٠ مليار ريال خلال ٥ سنوات قادمة وهو الأكبر من إجمالي حجم تجارة التجزئة على مستوى دول الخليج، ومن أكثر القطاعات توليدًا لفرص العمل وإسهامًا في الاقتصاديات الإقليمية والعالمية، ويمثل قطاع المأكولات ٤٤ ٪ من إجمالي قطاع التجزئة.

لذلك يعتبر هذا القطاع عائقًا أمام توطين اليد العاملة الوطنية حيث تمكنت دولة الإمارات للقضاء على التستر بإفراغ نظام الكفيل من جوانبه المثيرة للجدل وهي ضمن إصلاحات واسعة لقانون العمل التي تكفل وتمكن للعامل الوافد من إنهاء وظيفته والحصول على أخرى من أجل خلق منافسة عادلة لأن اختلال قنوات الاستثمار تفشلان المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

حيث هناك ٢٦٧ ألف منشأة صغيرة ومتوسطة في المملكة ٦٨ في المائة منها مدارة من الوافدين يبلغ عدد المنشآت متناهية الصغر ١,٥ مليون منشأة، ٢٣٠ منشأة صغيرة و٣٧ ألف منشأة متوسطة تشكل جميعها ٩٩ ٪ من أعداد المنشآت في المملكة في منتصف ٢٠١٥، وفي نحو ٩٩٦ ألف منشأة صغيرة نسب التوطين فيها لا تتعدى ١٣,٣٧ ٪.

* أستاذ بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

أثر الأزمة الاقتصادية على الإعلام الخليجي

شح الإعلانات وضعف المحتوى و الإعلام الالكتروني.. مأزق الصحف الخليجية

لم يعد خافيًا أن الأزمة الاقتصادية التي يشهدها الخليج العربي جرّاء انخفاض أسعار النفط، انعكست على كافة مناحي الحياة العامة للمواطنين، ناهيك عن الدولة، نتيجة تضرر كثير من القطاعات في المنطقة، ومنها القطاع الإعلامي. لا سيما وأن الإعلام عانى ولسنوات طوال من انخفاض ربحيته وحضوره الجماهيري متأثرًا بطلقة إلكترونية أحدثتها الثورة التكنولوجية وما رافقها من انتشار واسع لوسائل التواصل الاجتماعي وظهور أنواع مختلفة من الإعلام الإلكتروني، سحبت بدورها البساط وبقوة من تحت أقدام الإعلام الرسمي والإعلام التقليدي، الذي كان متسيدًا المشهد الإعلامي لسنوات طوال مضت. ولا تقتصر مشكلة الإعلام تلك على دول الخليج العربية وحسب، ولكن الهزّة الاقتصادية الأخيرة التي تجرعت ويلاتها المنطقة، كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر بعير هرم، مهددة كافة المؤسسات الإعلامية حتى تلك التي حسبت نفسها بمأمن من تداعيات التحولات الجماهيرية نحو الإعلام الإلكتروني وغيره، بل ربما أن التهديد قد بدا كبير لدرجة هزّ فيها عروش كبار المؤسسات الإعلامية قبل صغارها.

فاطمة عبدالله خليل

لهذا جاءت هذه الدراسة؛ للبحث في أسباب الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها مؤسسات الإعلام الخليجية على نحو ممنهج وأكثر تفصيلاً، فضلاً عن البحث عن تداعيات الأزمة الاقتصادية تلك على المؤسسات الإعلامية الخليجية والعاملين فيها، إلى جانب ضرورة التعريج على التداعيات السياسية لأزمة الإعلام الخليجي، في زمن أصبحت فيه الحروب تدار من خلال الماكينة الإعلامية، إذ تستهدف الدراسة التوصل لثمة مخارج أو خارطة طريق تمكن من الخروج من آثار الأزمات الاقتصادية المتتالية على مؤسسات الإعلام الخليجي، أو على أقل تقدير- تجاوزها بسلام.

أسباب الأزمة الاقتصادية في مؤسسات الإعلام الخليجية:

لقد أفرز ظهور مواقع التواصل الاجتماعي، فضلاً عن ظهور نماذج الإعلام الإلكتروني بأشكاله المختلفة، مجموعة من المشكلات التي واجهتها وسائل الإعلام في العالم، ومنها دول الخليج العربي، وكان أولها عزوف المتابع عنها لتوفر جملة من البدائل الأقل تكلفة وجهدًا، والأسرع في تبليغ الأخبار وإيصالها للمتلقي. وقد احتل مفهوم "المواطن الصحفي" اهتمام كثير من الجهات الرسمية والمؤسسات الإعلامية في وقت مضى، وكان وما يزال محورًا هامًا في المؤتمرات الإعلامية التي لم تجد بدًا من التطرق للموضوع، والاعتراف بوجوده.

الإشباعات المتحققة من الإعلام الإلكتروني:

بينما تلتزم مؤسسات الإعلام الرسمية حكومية وخاصة بالمستوى الممنوح لها من الحريات الإعلامية، وتتجنب التطرق لكثير من القضايا الراهنة نظرًا لحساسيتها السياسية أو لعدم تمثيلها وجهة نظر الحكومة في بعض البلدان الخليجية، أو لكونها تتعارض مع مصلحة النظام ما يعني بالمفهوم العربي "التعارض مع الأمن القومي للبلد"، أطلقت وسائل التواصل الاجتماعي الحرية كاملة لكل من يرغب في التعبير عن رأيه والإدلاء بمعلوماته حول المستجدات في الساحة، من دون أي اعتبار لقوانين الإعلام في البلد وتنظيمه، ولا حتى بمراعاة الأبعاد الاجتماعية والسياسية المترتبة على ذلك، فكثير من قضايا التشهير والفضائح التي تجنبتها وسائل الإعلام الرسمية لم تتوانَ عن نشرها مواقع التواصل الاجتماعي، وكثير من المخالفات الحكومية والفساد في

مؤسسات مختلفة من الدولة، تتحفظ على نشرها وسائل الإعلام الرسمية أو تعمل على تخفيف لغة الخطاب عند طرحها مثل هذه القضايا، بينما لم تدخر وسائل التواصل الاجتماعي جهدًا ولا خلقًا في التعبير عن كافة ملاحظات المستخدمين في مجتمعاتهم والمجتمعات الأخرى. ما أسفر في وقت لاحق عن أهمية ظهور قانون الجرائم الإلكترونية في بعض البلدان الخليجية.

ولا تقف الإشباعات الجماهيرية المتحققة من خلال الإعلام الإلكتروني عند هذا الحد، إذ يأتي السبق الصحفي الذي كان يتنافس عليه الصحفيون والصحف، فهو "الحصول على الخبر الصحفي بشكل حصري، وخاص بالوسيلة الإخبارية، أو الإعلامية، حول العديد من الأحداث، وخصوصًا المرتبطة بشخصيات مشهورة، إذ أنه عند الحصول على سبق صحفي، يكتب عنده كلمة (حصري)، للدلالة على الخصوصية، وأن الوسيلة الإعلامية التي حصلت على الخبر، هي الأولى في الحصول عليه".

ويشكل السبق الصحفي أو الإخباري، ثروة بالغة الأهمية للصحفي والمؤسسة الإعلامية، لما يقدمه من جديد استثنائي يجعل من المؤسسة الإعلامية صاحبة السبق متفردة، ومع استمرار تلك الأخبار "السبق الصحفي" ترتفع نسبة جماهيرية تلك المؤسسة أو الوسيلة الإعلامية عن غيرها من المنافسين، وهو ما يبرر مشاهدة "الإعلاميين يتسابقون فيما بينهم لتغطية أحداث ومشاهد تجعلهم يركضون وسط الشوارع، ويتلاحقون وراء بعضهم البعض كالموج الهادر، يريدون التقاط مشهد قد تراه روتينياً يومياً على الساحة، كاعتقال شخص، أو إصابة طفل، أو امرأة، أو ضرب عجوز طاعن في السن أو نحوها من الأمور" وربما يتسابقون على الحصول على تصريح حصري من مسؤول رفيع المستوى في مناسبة ما.

ومع ظهور مواقع التواصل الاجتماعي، خطف "المواطن الصحفي" أضواء السبق الصحفي من الصحفيين وصحافتهم برمتها، فاستطاع المواطن الصحفي أن يكون أكثر تواجدًا -ولو بالصدفة- في مواقع الأحداث العاجلة، كانفجار أو حادث أو حريق، واستطاع بحكم علاقاته المتعددة أن يصل للمسؤولين، بل أصبح بعض المسؤولين يندفعون للتفاعل مع "الصحفي المواطن" ليبدو أكثر تواضعًا وانسجامًا مع العامة، ولأن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت تؤدي أدوارًا وتحقق انتشارًا واسع النطاق، لم تعد وسائل الإعلام التقليدية قادرة على تحقيقها.

يأتي إلى جانب ذلك تكلفة الصحف اليومية المطبوعة، بينما تعد النسخ الإلكترونية منها صحفًا مجانية يمكن الحصول عليها بسهولة تامة دون مقابل مادي مباشر، وفي أي وقت، ومن دون الحاجة لحمل رزمة أوراق، إذ أصبح الوصول إليها متاحًا عبر الأجهزة الذكية المحمولة، وهو ما دعا إلى الاستغناء عن الصحف المطبوعة ليس على مستوى شريحة واسعة من الأفراد وحسب، وإنما حتى على مستوى المؤسسات. يأتي إلى جانب ذلك السبق الصحفي الذي تقدمه وسائل التواصل الاجتماعي وسرعة وصول المعلومة مقارنة بسرعة وصولها من خلال الإعلام التقليدي، والانفتاح الذي حققه الإنترنت على وسائل إعلام عالمية، ما أسهم في عزوف المتلقي عن إعلامه المحلي "الرسمي" في كثير من الأوقات. صاحب ذلك، الوهم الذي تبيعه شركات الاتصالات، والتي تزعم مجانية الإنترنت أو مجانية الاستهلاك في مواقع التواصل الاجتماعي، وربما من الإنصاف القول أنه وإن كانت هناك تكلفة يتكبدها المشترك في شركات الاتصالات، فإنها تبقى منخفضة مقارنة بحجم ما يمكن الوصول إليه من معلومات ومواقع بسرعة وسهولة متناهيتين.

مجانية النسخ الإلكترونية كفيلة بإسقاط الصحف الورقية ما يتطلب قرارًا بحمايتها ورفع مستوى كفاءتها

تراجع سوق الإعلانات وتوجيهها لمواقع التواصل الاجتماعي:

واحدة من أهم مشكلات المؤسسات الإعلامية العالمية ومنها الخليجية –لاسيما الخاصة منها، تراجع الإعلانات؛ إذ تعتمد أغلب تلك المؤسسات على الإعلانات اعتمادًا رئيسًا في تحقيق أرباحها، ومن الموضوعات الذهبية التي ناقشت الأمر بتوسع علمي رصين، ما طرحته صحيفة أخبار الخليج البحرينية تحت عنوان (أقطاب صناعة الإعلان يدقون ناقوس الخطر: تراجع الصرف الإعلاني يؤثر على مستقبل وسائل الإعلام)، إذ أرجع انخفاض نسبة الإعلانات في وسائل الإعلام وخاصة الصحف إلى انخفاض أسعار النفط، إذ أن "الركود الاقتصادي العالمي يأتي على حساب السوق الإعلاني، فكيف تنجو الصحافة إذا أوقفت كل وزارات الدولة إعلاناتها بدعوى ترشيد الإنفاق؟". وفعلاً كان هذا هو المأزق الذي وقعت به أغلب المؤسسات الإعلامية في الخليج العربي، وليس الصحافة وحدها.

وإلى جانب ما تعانيه وسائل الإعلام الخليجية من تدني في الإعلانات جرّاء انخفاض أسعار النفط وما تمر به المنطقة من أزمات اقتصادية، يأتي الإعلام الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي لتنافس على بصيص الإعلانات المتاح من هنا وهناك، ونظرًا للتفوق الإعلامي الإلكتروني على المؤسسات التقليدية، فقد "أدركت الشركات والمؤسسات التجارية أهمية هذه المواقع نظرًا لإتاحتها فرصًا جديدة

للترويج لمنتجاتها، واقترابها من العملاء، كما تتيح فرصة التعرف على اتجاهاتهم وآرائهم، إضافة إلى استطلاع آرائهم وتوقعاتهم المستقبلية.

يضاف إلى هذا، "بروز قادة رأي عام جدد، لهم منابرهم الإعلامية وتقنياتهم الخاصة لحشد الجماهير وتعبئة الأفراد"، إذ قدم بعض قادة الرأي المشار إليهم أساليب إعلانية جديدة جاذبة، يأتي في مقدمها استخدام "الفاشينستات" لبعض منتجات شركة معينة أو ارتيادهم لمطعم أو فندق أو منتجع ما، وتقديم تغطية كاملة عن تجربة الاستخدام أو الارتياد، ومن هؤلاء كثير ممن تعج بهم مواقع التواصل الاجتماعي، وأصبحت إعلاناتهم تلقى صدى أكبر من قبل المتلقي نظرًا لقدرة هؤلاء القادة على التأثير في الرأي العام، لما لمواقع التواصل الاجتماعي ومستخدميها من قدرات فاقت المؤسسات الإعلامية التقليدية والرسمية في التأثير، الأمر الذي جعل المؤلفين والباحثين يسلطون الضوء على الأيديولوجيات التي تقدمها تلك الوسائل الحديثة ودراسة حجم تأثيرها على المجتمع ثقافيًا واقتصاديًا ومن جوانب حياتية وعلمية ومهنية مختلفة.

تداعيات الأزمة الاقتصادية الخليجية في المؤسسات الإعلامية:

الدعم الحكومي:

لأن علاقة الإعلام التبادلية والتكاملية مع السلطة جليّة لا سيما في الدول العربية، لم يعد يستغرب أن تمول الحكومات والأنظمة كثير من المؤسسات الإعلامية في دولها، ومنها دول الخليج العربية، سواء تلك المؤسسات التابعة للحكومة أو شبه الحكومية أو حتى مؤسسات القطاع الخاص، وفي كثير من الدول يحدد حجم ما تتلقاه المؤسسة الإعلامية من دعم من قبل الحكومة أو النظام، حجم استجابتها لرغبات الممول واملاءاته. من جهة أخرى، وبينما يشكل الثالوث (الإعلام، الإعلان، الاقتصاد) بنية صلبة تستند إليها وسائل الإعلام الأمريكية في عملها، إلاّ أن هذا الثالوث قد أعيد تشكيله في الدول العربية ومنها دول الخليج العربية، ليغدو مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالسلطة، فنسبة من أرباح الإعلانات التي تعول عليها المؤسسات الإعلامية ترجع إلى الإعلانات الحكومية، والحكومة تحدد هذا الدعم على هيأة إعلانات وما شاكلها في ضوء الوضع الاقتصادي العام للبلد أو لكل مؤسسة حكومية على حده.

ونظرًا لما تمر به دول الخليج العربية من أزمة اقتصادية بيّنة، فإن المؤسسات الإعلامية الخليجية تأثرت جميعها من دون استثناء مثلها مثل الصحف العالمية، وكانت للأزمة الاقتصادية آثار سلبية في حجم ما تتحصل عليه المؤسسات الإعلامية من دعم حكومي عائد لتدني اقتصاد الدولة إجمالاً، ولا شك أن الأخير كان قد ألقى بظلاله في وقت سابق وما زال على الاشتراكات التي في حالة سعار انخفاض امتعضت أمامه الصحف بشدة، فضلاً عن ارتفاع أسعار الورق، وارتفاع تكاليف متفرقة من بينها إيجارات بعض العقارات "مقار بعض المؤسسات"، ما اضطر المؤسسات الإعلامية لإغلاق بعض المكاتب، وخفض مكافآت العاملين، فضلاً عن تسريح بعضهم.

الإعلانات:

ويبدو أن رجال الأعمال والسلطة لا يمكنهم التعاطي في إعلاناتهم مع نفس المؤسسة الإعلامية وفقًا لمحددات معالجة الموضوعات وترتيب أولوياتها، الأمر الذي يشكل بونًا واسعًا بين اتجاهات الطرفين وغاياته، ولأن النصيب الثاني من الإعلانات غير الذي تموله الحكومة، يعود إلى رجال الأعمال، نجد أن بعض المؤسسات التجارية تنأى عن مؤسسات الإعلام الرسمية أو شبه الرسمية، نظرًا لرتابة المنتج الإعلامي المحلي وبلاهته والمتسق مع رأي السلطة في أغلب الأحيان، بينما ينأى بعض رجال الأعمال عن المؤسسات الإعلامية المستقلة أو شبه المستقلة لأسباب قد يقع من بينها أن الصحيفة أو القناة التلفزيونية لا تحقق الإشباعات التي يبحث عنها رجل الأعمال أو لا تتسق في أطروحاتها مع أهدافه، أو لأن المؤسسات الإعلامية الخليجية عجزت عن التعاطي مع المعلن وفق سياسة إعلامية متكاملة تحدد سلفًا بدلاً من الاكتفاء بنشر الإعلان في مساحة زمنية أو مكانية محددة –حسب نوع الوسيلة الإعلامية، ما جعل بعض رجال الأعمال –في المحصلة النهائية– يعزفون عن نشر إعلاناتهم في المؤسسات الإعلامية والبحث عن سبل مختلفة للتسويق عن تجارتهم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أو مواقعهم الإلكترونية الرسمية أو من خلال إعلانات الشوارع وغيرها من الحلول التسويقية الأخرى.

وقد ترتب على تلك الأزمات الاقتصادية المتتالية التي وقعت تباعًا على عاتق المؤسسات الإعلامية وأرهقت كاهلها، اللجوء إلى إعلاميين وصحافيين غير مختصين بما يكفي، على سبيل تخفيض تكلفة الأجور والمكافآت، فلجأت بعض المؤسسات لطلبة جامعيين أو خريجين جدد عديمي الخبرة، أو توظيف إعلاميين غير متخصصين أكاديميًا أو مؤهلين من حيث التدريب لمزاولة مهنة الإعلام، وتكشفت مؤخرًا ظاهرة استكتاب بعض كتاب المقالات أو التعامل مع صحفيين مجانًا، على سبيل إتاحة الفرصة للشباب والراغبين في تجربة الكتابة، ما يجعل المنتج الإعلامي ومحتواه في خطر، ويوقع المؤسسات الإعلامية في خطأ فادح.

مواقع التواصل الاجتماعي جعلت "المواطن الصحفي" يخطف الأضواء من الصحفيين وصحافتهم برمتها

قرارات إدارية كارثية:

ومن النتائج غير المحسوبة التي وقعت بها بعض المؤسسات الإعلامية، اتفاق ثلاث صحف بحرينية واحتمال انضمام رابعة، بأن دفعوا إلى تخفيف انتشارهم بطريقة كارثية قد تفقدهم جمهورهم، بغرض إتاحة الفرصة أمام انتعاش الاشتراكات من جديد، ويقوم الاتفاق على تأخير إصدار جرائدهم المحلية المصورة بنظام PDF إلى وقت متأخر بعد الظهر "أي بعد الساعة الثانية"، بذريعة إعطاء أولوية للقراء المشتركين في هذه الجرائد الورقية أو الراغبين في شراء الجرائد كل صباح، فيما سبقت هذه الجرائد جريدة الوسط التي أوقفت النسخة المجانية المصورة وبدأت تسويق الاشتراك في النسخة الإلكترونية المصورة PDF.

انهيار القوة الناعمة الخليجية:

بينما تنادي النخب السياسية الخليجية بمزيد من الاهتمام الإعلامي، وينادي بعضها الآخر بأهمية التأسيس لإعلام خليجي مضاد للتهديدات السياسية والأمنية الراهنة بالمنطقة، ويتململ بعضها من الإعلام الرسمي المحكوم عليه بالجمود، يتراجع الإعلام في أدائه يومًا تلو الآخر نظرًا لوقوعه بين مطرقة وسندان الاقتصاد، بينما ترفع الحكومات أكفها ودعمها عن المؤسسات الإعلامية التي كان من الأولى أن تؤدي دورها الوطني والقومي على نحو أوسع في ظل الظروف السياسية المحتدمة.

وإذا كانت حروب الأمس الساخنة تدار بالمجنزرات والجنود، تدار حروب اليوم بمكعبات ثلج، لا تمنع برودتها من الإيلام، وسلاحها الأبرز الإعلام والأقلام.!! فـ"ما تواجهه الدول الخليجية والأمة العربية والإسلامية من تحديات داخلية وتهديدات إقليمية ودولية تستهدف زعزعة أمنها واستقرارها وإشاعة الفرقة بين شعوبها والتدخل في شؤونها الداخلية، يفرض النهوض بدور المؤسسات الصحافية والإعلامية الخليجية، وأداء رسالتها على أسس من المسؤولية والشفافية والأمانة والموضوعية"، ما يؤدي لتمكينها من العمل "على تصحيح المسار بالحدّ من التضليل الإعلامي الخارجي والدفاع عن المصالح العليا للوطن والانخراط الإيجابي في ما يسمى «الأمن الإعلامي للدول». كما يتطلب هذا دعم الصحفيين والإعلاميين من خلال إنشاء كادر وظيفي خاص بهم، أسوة بالوظائف القضائية والعسكرية، كون الصحفي أو الإعلامي لا يقل دوره عن العسكري في الدفاع عن مصالح الوطن والذود عنه.

سبل الخروج من الأزمة الاقتصادية في الإعلام الخليجي:

ليس ثمة عصا سحرية يمكن تقديمها للإعلام الخليجي، أو تعويذة تغير من الانتكاسة الإعلامية خيرًا من تدفق الأموال في دماء المؤسسات الإعلامية من جديد، وعلى نحو أفضل من ذي قبل، وربما يكون من المستبعد أن يتحقق ذلك على النحو المأمول حتى وإن حدثت انفراجة اقتصادية عامة في قادم الأيام. وأصبح من الضروري أن تتكيف المؤسسات الإعلامية مع بعض المشكلات التي تواجهها وتبحث عن حلول باتت متطلبات العصر تقدمها كخيارات لا مناص منها، ولعلها تسهم في رأب الصدع. ونقترح بعض منها:

١. أن تلجأ مؤسسات الصحف الورقية لبيع النسخ الإلكترونية من صحيفتها على موقعها الرسمي الإلكتروني على غرار ما فعلت جريدة الوسط البحرينية، ولكن ذلك يتطلب جهدًا خليجيًا جماعيًا لاتخاذ قرار موحد، فمجانية النسخ الإلكترونية لبعض الصحف قد يكون كفيلاً بسقوط الأخرى التي تحول نسخها للبيع ما لم يكن هناك قرارًا رسميًا من قبل وزارات الإعلام أو إجماعًا. غير أن ذلك يستلزم رفع مستوى كفاءة المنتج الإعلامي ومحتواه ليجده المتلقي جديرًا بالشراء.

٢. انتشرت في الآونة الأخيرة التطبيقات الإلكترونية لبعض المؤسسات الإعلامية، على نحو "الجزيرة" و"العربية" و"سكاي نيوز" و"روسيا اليوم"، وغيرها كثير، ولعله أسلوبًا مناسبًا تتبعه المؤسسات الإعلامية الصحفية والتلفزيونية، ويسهم في إتاحة مزيد من الفرص لجذب الإعلان من خلال قنوات مختلفة وتحقيق جماهيرية واسعة النطاق.

٣. تحول مواقع الصحف الورقية إلى مواقع إعلام إلكترونية أشمل، لا تقف عند حدود المادة المكتوبة والصورة الفوتوغرافية، وإنما تقوم على إنتاج الفيديو والابتكار في الإنتاج، لاسيما أن التقدم التكنولوجي قد كفل فرصًا جيدة للإنتاج الإعلامي من خلال أدوات محدودة وبسيطة أصبح بمقدور الإعلامي المتخصص العمل عليها ليقوم بدور "الإعلامي الشامل" الذي يجمع المادة الصحفية ويقوم بإجراء اللقاءات، ويصور المادة ويخرجها ويخضعها للمونتاج، وربما يكون هذا كله على جهاز ذكي واحد يوصل بالموقع الرسمي للمؤسسة الإعلامية ببث مباشر.

* كاتبة وباحثة في شؤون الخليج العربي

"الإخوان" اعتبروا المجتمع لا يعرف الإسلام واستخدموا المرأة في الأعمال الإرهابية

صعود التيار الإسلامي للحكم: إهدار الحقوق وانكفاء المجتمع

صعود تيار الإسلام السياسي في تجربتي مصر وتونس بعد ما يسمى بثورات الربيع العربي، أخاف المرأة العربية من صعود هذه التيارات المتشددة التي تستخدم القمع تحت ستار الدين، في حين أن الإسلام هو الذي رفع شأن المرأة ومنحها حقوقها كاملة. وفي تجربتي مصر وتونس، شاركت كل من المرأة المصرية والتونسية في الثورات العربية التي اندلعت مع بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة، ولعبا دورًا حاسمًا في هذه الثورات. وكان لدى النساء المصريات والتونسيات تراكمات نضالية لعبت خلالها أدوارًا هامة، وعلى الرغم من مشاركة المرأة بالدولتين في كل مراحل الثورة، والسعي لاكتساب المزيد من الحقوق ولصد خطر التيارات المتشددة التي تدعوا لبقاء المرأة في المنزل، إلا أن المرأة المصرية والتونسية تبدو أكثر تخوفًا على المستقبل مطالبة برؤية جديدة في صياغة التاريخ والاعتراف بدور المرأة.

د. أسماء أحمد أبو زيد علام

ومن الملفت للنظر أن هناك تشابهًا في تطور الفكر السياسي فيما يتعلق بحقوق المرأة في مصر وتونس. ومن أبرز معالم التشابه أنه في مصر يعد "رفاعة رافع الطهطاوي" (١٨٠١-١٨٧٣م): أحد أبرز التنويريين العرب وإمام النهضة العلمية في مصر. ولم يكتف رفاعة الطهطاوي بطلب إحترام المرأة إنما طالب بتعليم المرأة وعملها.

ويؤرخ لقضية المرأة في تونس بظهور كتاب طاهر الحداد "امرأتنا في الشريعة والمجتمع" ١٩٣٠م، الذي يعد حدثًا في مسيرة الإصلاح الاجتماعي والاجتهاد في تأويل النص الديني. وتأسست الحركة الإصلاحية الحداثية التونسية بفضل رواد من أمثال "خير الدين باشا"(١٨٢٠-١٨٩٠م) الذي دعا إلى الإصلاح الشامل الذي يقوم على أساس تحقيق العدل والمساواة في حكم الرعية، واحترام حقوق الإنسانية. بالإضافة إلى "عبد العزيز الثاعلبي" (١٨٧٦ -١٩٤٤م) الذي دعا لتحرير المرأة كشرط أساسي للارتقاء بالمجتمع إلى مدارات الحداثة والتقدم.

المسار الناشئ في كل من مصر وتونس بعد الثورة:

إذا تتبعنا المسار الناشئ في كل من مصر وتونس نجد أن هناك اختلافات جوهرية بين هذين الدولتين بعد الثورة، ليس فقط في طريقة إدارة المرحلة الانتقالية، ولكن في الإيقاع السياسي الذي يحدد المراحل وطريقة وتوقيت الانتقال من كل مرحلة إلى المراحل الأخرى، وصولاً إلى تمام تشييد المعمار الجديد لمسيرة المجتمع بما في ذلك حقوق المرأة في الدولتين. فكان المسار في تونس أكثر وضوحًا وسلاسة من المسار في مصر؛ لأن التحول بدأ بانتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور واختيار رئيس الجمهورية.

غير أن مسار التحول في مصر كان معقدًا؛ لأنه لم يبدأ كما كان ينبغي بانتخاب مجلس تأسيسي، ولكن بعد إعلان دستوري أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة نظم استفتاء موضوعه الدستور أولاً أو الانتخابات أولاً، وكانت النتيجة لصالح الانتخابات أولاً. وهكذا تمت انتخابات مجلس الشعب التي فاز فيها الإسلاميون متمثلون في الإخوان المسلمين والسلفيون.

ويثير وصول الإسلاميين للحكم مشكلات سياسية وفكرية منها: هل يقبل الإسلاميون بمبدأ تداول السلطة؟ وهل سيحاولون فرض توجهاتهم الأيدلوجية والدينية على المجتمع من خلال استخدام الآلة التشريعية استنادًا إلى أغلبيتهم النيابية. وتعد المشكلة الثانية أعقد المشكلات. وفي هذا المجال هناك فرق في النضج السياسي بين زعماء حزب النهضة في تونس وزعماء الإخوان المسلمين في مصر. فالإسلاميون في تونس أكدوا أنهم لن

يفرضوا على المجتمع التونسي قيمهم الدينية، وسيقدمون نموذجًا للإسلام الليبرالي. أما الإسلاميون في مصر فقد صدرت عن بعض قادتهم تصريحات شتى بإصرارهم على أسلمة المجتمع المصري، من خلال نشر الدعوة في كل مكان، وكأن هذا المجتمع لم يعرف الإسلام دينًا من قبل، وآن أوان أسلمته.

وفي مجال القيم فإن أصحاب المشروع الإسلامي المتشدد من الغلاة، يريدون أن يحكموا الماضي وقيمه وحلوله في مشكلات الحاضر، مع رفض قيم الحداثة بما تنطوي عليه من احترام حقوق الفرد، ويميلون إلى حرمان المرأة من حق العمل، ولهم موقف متعسف من الاختلاط في المدارس والجامعات قد لا ينسجم مع الثقافة المصرية المتوارثة. وبدأوا بالتزمت في الملبس، والانغلاق في الفكر، والعداء في مجال التفاعل الحضاري مع الآخر، وهي السمات الأساسية للذين يروجون للهوية الإسلامية المتخيلة.

حقوق المرأة في الدستور المصري بعد ثورتين مقارنة بتونس:

عند مقارنة حقوق المرأة في الدستور المصري بعد ثورتين والدستور التونسي بعد الثورة نجد أن، هناك تشابه في الدستور المصري والتونسي في بعض المواد، حيث نصت المادة (١١) من دستور مصر (٢٠١٤) على: "تعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسبًا في المجالس النيابية على النحو الذي يحدده القانون" وعلى الجانب الآخر نص الفصل (٤٥) من دستور تونس (٢٠١٤م) على: "الدولة تعمل على تحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء في المجالس المنتخبة".

وقد جاءت صياغة كلتا المادتين غير مفهومة، ومتروكة لهوى كل نظام بدون تحديد آلية المشاركة السياسية للنساء في المجالس المنتخبة، فكلا الدستورين أخفقا في تحديد نصّ محدد لذلك.

وعندما خصص دستور مصر (٢٠١٤م) في المادة (١٨٠) ربع مقاعد المجالس المحلية للنساء، لم يوضح كيفية تنفيذ ذلك النص الدستوري، أي هل سيتم عن طريق تعيين ٢٥ ألف سيدة في المحليات، مما يقود إلى مشكلة الأنظمة السابقة، لأن أغلب التعيينات كانت لنماذج ذات صلة بالنظام الحاكم، ولم يكن معيار الكفاءة بمفرده هو الفيصل.

ولم تحقق نسبة تمثيل المرأة في المحليات كل طموحات المرأة المصرية، لأنها كانت تطالب بنسبة ٥٠٪ من المقاعد، كما نص دستور مصر (٢٠١٤م) في المادة (٣٥) على أن المواطنين جميعًا متساوون في الحقوق والواجبات، فمن حق المرأة المصرية نصف المقاعد في المحليات.

وألزم دستور مصر (٢٠١٤م) عبر المادة (٥٣) الدولة بتوفير آلية للمراقبة ومكافحة التمييز، بل جرم التمييز ونصّ على عقوبته، بينما نص الفصل (٣٠) من دستور تونس (٢٠١٤م) على "أن المواطنين والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز".

وهنا نجح دستور مصر (٢٠١٤م) في حماية المرأة من التمييز، عندما ركز على إنشاء مفوضية للرقابة على التمييز على عكس دستور تونس (٢٠١٤م) الذي لم يوفر آلية لحماية المرأة التونسية من التمييز.

مشروع الغلاة يرفض الحداثة والعقل ويتبنى الانغلاق الفكري والعداء للتفاعل الحضاري

التحديات أمام المرأة في الدول التي اندلعت فيها الثورات:

يكمن التحدي الأساسي للمرأة في الدول التي اندلعت فيها الثورات في: تجاوز مرحلة المشاركة الجماهيرية في الثورات إلى العمل المؤسسي، فمازالت المرأة تعاني من عدم التمثيل الجيد في الأحزاب وفي البرلمانات.

ومن التحديات التي تحملها المرحلة الانتقالية للثورات العربية: اتساع الفجوة بين التوقعات والإنجازات، فالشعوب التي قامت بالثورات وأسقطت النظم الحاكمة اعتقدت أن مطالبها ستتحقق على الفور بمجرد سقوط الأنظمة القديمة. إلا أن المطالب تزايدت في الوقت الذي تنخفض فيه قدرة النظام الجديد على الاستجابة الفورية.

وترجع خطورة استمرار هذه الفجوة إلى أن خيبة أمل شاملة قد تمهد الطريق لقيام، بل لنجاح الثورة المضادة. والوضع في مصر وتونس أكثر تعقيدًا نظرًا لأن الذين حكموا بعد الثورة ليسوا هم أنفسهم من قاد الثورة، وبالتالي يسهل أن يسود سوء الفهم بين الجانبين بل وعدم الثقة بينهما خلال عملية الانتقال. ويتمثل التحدي الثاني في الحاجة الماسة إلى موارد فورية، بحيث يمكن المضي قدمًا في الانتقال بسلاسة، والموارد المقصودة هنا هي تلك الخاصة بقدرة من هم في السلطة على كسب ثقة الشعب، فضلاً عن الحاجة إلى القدرة على التفاوض في شأن الخلافات وإدارة الأزمات.

وبالتالي تعثر مسار التحول في دول الثورات العربية، نتيجة لمحاولة إقحام الدين كإطار مرجعي للممارسات السياسية والثقافية، والتركيز على القيم التقليدية في سياق ديني متشدد يركز على الشكل دون الجوهر، مما يهدد حرية الأفراد وحركة المجتمع، ويؤدي إلى خرق حقوق الإنسان.

فلا يمكن للتطوير أن يتحقق بدون حداثة فكرية، تقوم على حرية التفكير والتعبير وحق أفراد المجتمع جميعًا في إرساء القيم

التي تحدد السلوك الاجتماعي وفق نظرية عصرية منفتحة. وليس تطبيقًا لقيم تقليدية رجعية يراد إعادة إنتاجها من خلال اجتهادات دينية متشددة تقوم على ممارسة التأويل المنحرف للآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة.

أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: بالنسبة للمرأة المصرية خلال فترة تولي جماعة الإخوان الحكم بعد ثورة ٢٥ يناير٢٠١١م:

تعد فترة حكم الإخوان بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، من أصعب الفترات التي مرت بها المرأة المصرية خلال الـ٢٥ عامًا الماضية، فقد حاولت جماعة الإخوان القضاء على كل المكتسبات التى حصلت عليها المرأة طوال الأعوام الماضية، وإرجاعها إلى عصور الجاهلية. فقد شهد حكم الإخوان إقرار دستور غير معبر عن المرأة بشكل تام، وتبنى بعض المسؤولين سياسة عزل النساء من المناصب القيادية والتنفيذية، سواء عن طريق النقل التعسفى لهن أو عدم الحصول على حقهن فى الترقيات للوظائف الأعلى، مما عكس اتجاهًا ممنهجًا لإقصاء المرأة من المشاركة ومن شغل المناصب القيادية.

واتخذت جماعة الإخوان من الدين الإسلامي ستارًا لها، وتم استخدام المرأة في الأعمال الإرهابية، وتحددت علاقة المرأة المصرية بجماعة الإخوان من خلال شقين: الأول: استخدامها كعنصر إرهابي، والزج بها إلى الهاوية، والثاني: وهو إرهابها بشتى الطرق، تارة بالعنف ضدها من تحرش إلى اغتصاب فردي وجماعي، وفتاوى غريبة كترك الزوج زوجته للمغتصب والفرار بحياته، وتارة أخرى بوضع وردة حمراء بدلاً من صورتها في الدعاية الانتخابية، أو وضع صورة الزوج فالمرأة "عورة"، وتذيل القوائم بالمرشحات، وكأنهن سبة.

وأصرت جماعة الإخوان على القضاء على كل المكتسبات التى حصلت عليها المرأة، حيث لم تتعد نسبة تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية المسؤولة عن وضع دستور ٢٠١٢م الـ ٦٪ بواقع ٦ سيدات من ١٠٠ عضو من أعضاء لجنة المائة، ٤ منهن كن ممثلات حزب الحرية والعدالة، وعلى الرغم من اعتراض المنظمات المهتمة بالمرأة، إلا أن القائمين على تشكيل اللجنة لم يتزعزعوا عن موقفهم بالنسبة لتمثيل المرأة في لجنة المائة، وصدر دستور ٢٠١٢م الذي لم يكفل للمرأة أية حقوق، ولا يحتوي سوى على وعود بالعناية والرعاية لحقوق الأمومة والطفولة.

وفي أول تجربة برلمانية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م لم تحصل المرأة إلا على ثمانية مقاعد من أصل ٤٩٨ مقعدًا في مجلس الشعب، منهن أربع كن منتميات لحزب الحرية والعدالة، بالإضافة إلى ثلاث نائبات معينات، رغم أن المرأة المصرية تمثل ٤٠٪ من مجموع الناخبين المسجلين في جداول الانتخابات، فهى تمثل كتلة تصويتية، لكنها تستغل كوقود للعملية السياسية تُستدعى فقط كناخبة.

حيث تشارك النساء المصريات بكثافة كناخبات في كافة الاستحقاقات السياسية، في حين أنها لم تمثل بنفس القدر كمرشحة، حيث يتم وضع المرشحة بذيل القائمة الحزبية كديكور

تعثر مسار التحول في دول الثورات العربية لإقحام الدين في السياسة والتركيز على سياق ديني متشدد يركز على الشكل دون الجوهر

في أغلب الأحيان ليس أكثر، وللالتزام بما نص عليه القانون من ضرورة أن تتضمن قائمة المرشحين الحزبية امرأة واحدة على الأقل، كما قامت بعض الأحزاب بوضع صور زهور بدلاً من صور المرشحات، وفي النهاية بلغت نسبة تمثيل المرأة في الانتخابات البرلمانية الأولى التي تمت بعد ثورة ٢٥ يناير في عام ٢٠١٢م (٢٪) فقط في البرلمان.

ويرتبط العنف ضد المرأة بالأحداث السياسية، فالتحرش بالمتظاهرات في ميادين القاهرة وغيرها، يؤكد أن هناك أسبابًا أخرى بخلاف الدوافع المعتادة للتحرش بالنساء، والذي لا ينال من المرأة فقط، وإنما من المجتمع ككل.

وأبرز مثال على ذلك: حادثة التحرش بميدان التحرير إثر خروج السيدات للاحتفال بفوز الرئيس السيسي في انتخابات الرئاسة، فهناك تدبيرًا ما حدث للخروج بتلك الوقائع بهذا الشكل الدنيء لإفساد فرحة المصريين من جهة، وللإنتقام من السيدات اللاتي لعبن دورًا مهمًا في انتخابات الرئاسة من جهة، وكذلك إرهابهن حتى لا يشاركن في أي تجمعات بعد ذلك، وهو الأمر الذي يمكن أن تؤكده شواهد عديدة منها أن أول المواقع التي رفعت صورة تلك المأساة هي التي تنتمي لفصيل الجماعات الخارجة عن القانون.

واتخذت جماعة الإخوان من الدين الإسلامي ستارًا، واستخدمت المرأة في الأعمال الإرهابية، من خلال جعل النساء يتقدمن المظاهرات غير السلمية، بالإضافة إلى تقديم قوافل طبية لختان الإناث بأسعار زهيدة كنوع من الدعاية الانتخابية. ويمكن القول أن فكر الجماعة ظلامي ويتناسب طرديًا مع الجهل.

لذا فإنه من المهم وجود أجندة تستهدف حقوق المرأة المصرية، حتى يكن مشاركات في الشأن العام، فالمرأة المصرية ستظل تراقب وترصد كل ما يحدث، وستتخذ الإجراءات الديمقراطية للتعبير عن مواقفها، وبالتالي ستنتقل من مرحلة العمل الثوري إلى مرحلة العمل الديمقراطي.

ثانيًا: بالنسبة للمرأة التونسية خلال فترة تولي حزب "النهضة" (جماعة الإخوان المسلمين في تونس) بعد ثورة ١٤ يناير٢٠١١م:

كانت المرأة التونسية في الصفوف الأولى في مواجهة نظام الرئيس الأسبق "بن علي"، كما أنها شاركت في مختلف الاستحقاقات السياسية التي تلت الثورة، ولم تستسلم أمام كل محاولات سلبها حقوقها، أو العودة بها إلى الوراء وحصر دورها في فضاءات ضيقة بعيدًا عن الشأن العام، بما يؤكد أن بناء مستقبل تونس لا يكون إلا بمشاركة فعلية للمرأة.

ولم يؤثر الخطاب الديني بعد ثورة ١٤ يناير ٢٠١١م، على حقوق المرأة التونسية، وهو ما يمكن إرجاعه إلى أن الحبيب بورقيبة منذ توليه الحكم اتجه إلى تهميش المؤسسات الدينية المعارضة له في نشر أفكاره لتحرير المرأة، ومن هذه الأفكار تجريم تعدد الزوجات، لذا حرصت حركة النهضة في البداية على دعم حقوق المرأة لكسب تأييد الشعب التونسي الذي يعتبر تلك الحقوق خطًا أحمر لا يمكن تجاوزه.

وقد حاول حزب "النهضة" (جماعة الإخوان المسلمين في تونس) تكذيب الادعاءات التي كانت تتردد بأن حكم الإسلاميين سيرجع بالمرأة التونسية إلى الوراء، وبأنهم سيلغون الديمقراطية وسيفرضون الحجاب، من خلال الادعاء بأن: "لن يشعر التونسيون في ظل حكم حزب النهضة بأن هناك نمط عيش مفروض عليهم، فالمرأة تختار نمط حياتها، وما تغير فقط أن غطاء الرأس كان ممنوعًا في عهد بن علي، وأصبح ممكنًا، وبقيت المرأة حرة في ملبسها".

إلا أن جميع الحركات والأحزاب التي تسعى للوصول للحكم تتخذ من الدفاع عن حقوق المرأة السبيل للوصول لأهدافها، ثم بعد ذلك يتم تغييب المرأة، فمازالت المرأة التونسية غير شريكة في صنع القرار لا في داخل الحكومة ولا في داخل الأحزاب السياسية.

فالإرادة السياسية غائبة في معالجة مشاكل المرأة التونسية، والتي تشهد مرحلة دقيقة، في ظل عدم تفعيل مقتضيات الدستور بالشكل المطلوب في اتجاه ترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين. فتارة يتم التأكيد على أن المرأة التونسية متميزة عن نظيراتها في العالمين العربي والإسلامي بفضل ما اكتسبته من حقوق منذ تاريخ صدور مجلة الأحوال الشخصية في ١٣ أغسطس ١٩٥٦م، وبنسق تصاعدي.

وتارة أخرى يتم إلقاء الضوء على أن المرأة في تونس لا تختلف عن الأفارقة أو بقية العرب من حيث واقع المرأة؛ لأن المجتمع لازال ذكوريًا، فحضور المرأة في مواقع القرار لا يزال ضعيفًا، حيث لم يتجاوز٣٠٪ في مجلس نواب الشعب، وثلاث وزيرات في حكومة الحبيب الصيد (٢٠١٥م) وهو غير كاف على حد وجهة نظرهم، فالمرأة التونسية لديها ترسانة من القوانين والتشريعات، ولكنها على مستوى الممارسة بعيدة جدًا عما تكفله تلك التشريعات والقوانين.

وبالتالي فإن تدعيم قدرات المرأة التونسية في إدارة الشأن العام بات أمرًا ضروريًا، فقد بينت التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي أنه لا يمكن إرساء ديمقراطية دون المشاركة الفاعلة للمرأة وتمثيلها في الهيآت المنتخبة.

لذا لابد من مراجعة مكتسبات المرأة في تونس، ويجب الدفع بمبدأ المساواة الذي تم إدراجه في الدستور حتى يصبح مبدأ يطبق على جميع المستويات، ويتطلب تدعيم مكاسب المرأة في تونس: وقفة حازمة من النساء أنفسهن، إضافة إلى وقفة مساندة من الرجال المدافعين عن حقوق المرأة ومكتسباتها في تونس. بالإضافة إلى تطوير صورة المرأة التونسية، وحضورها في مختلف وسائل الإعلام، حتى يكون الإعلام الداعم الأساسي للمسار الديمقراطي بعد ثورة ١٤ يناير ٢٠١١م. ويعتبر قيام تونس كأول بلد عربي برفع تحفظاتها عن اتفاقية: (السيداو) بشكل رسمي خطوة هامة.

ومثل غياب التطور التحدي الأساسي أمام المرأة المصرية والتونسية بعد الثورة، فلا يمكن تحقيق ذلك بدون حداثة فكرية تقوم على حرية التفكير وحق الأفراد جميعًا في إرساء القيم التي تحدد مختلف المسارات المجتمعية.

فبدلاً من أن تحصل المرأة المصرية والتونسية على المزيد من الحقوق بعد الثورة، فإنهما تكافحان حتى لا تسمحا بالتراجع عما تحقق من مكاسب لفائدتهما في الماضي.

ولا يستطيع الإعلام بمفرده دعم حقوق المرأة العربية، وإنما يجب إصلاح المناخ الثقافي والاقتصادي والسياسي، فلن تنجح إعادة الحقوق للمرأة إلا بإيمانها بذاتها وتجاوبها، واقتناعها بأهمية هذه الحقوق، ورغبتها الحقيقية في تغيير البيئة المحيطة على النحو الذي يجعل النساء فاعلات، ولهن نفس الفرص والامتيازات المتاحة لغيرهن في المجتمع، ولا يكفي الاعتقاد السائد بأن مشاركة المرأة في أي حدث عام يعد هدفًا في حد ذاته، وأنه كلما كانت نسبة المشاركة مرتفعة اعتبر الأمر ناجحًا وإنجازًا، فالمشاركة مهما ارتفعت نسبتها لا تعني الكثير، إلا إذا كانت تبحث في القضايا الأساسية، ولا تعالج الظاهر فقط، فالمهم هو إصلاح البنية الاجتماعية والثقافة الفردية.

فنجاح المرأة في مراكز اتخاذ القرار يقاس بقدرتها على وضع قضايا جديدة على سلم الأولويات، إلى جانب تقديم حلول ورؤى جديدة لمشكلات وقضايا قائمة بالفعل، إضافة إلى إثارة الجدل العام حول قضايا لا يقدر على تناولها الفاعلون الآخرون، وبالتالي فبقدر ما يحتاج التطوير والإصلاح إلى البنية الأساسية اللازمة للتقدم، فإنه يحتاج إلى التركيبة العقلية والذهنية السائدة، التي تتأثر بالثقافة وتشمل نظم التعليم والإعلام، وفي إطار التفكير في خلق مثل هذه البيئة المواتية يتعين أن يصبح قياس تقدم المرأة منسوبًا إلى المطلق، وليس إلى ما حققه الرجل، ووفق هذه الرؤية يجب النظر إلى ما تستحقه المرأة انطلاقًا من هويتها وذاتيتها والإمكانيات الكامنة منها، أي فتح آفاق تركز لا على ما حرمت منه المرأة مما منح للرجل، وإنما على ما حرمت منه مما كان يمكن أن تتمتع به.

* المدرس المساعد بقسم الصحافة-كلية الإعلام-جامعة القاهرة

٤ أسباب تحمل بذور الإرهاب في المغرب العربي والغرب يموله

ليبيا مفتاح استقرار المغرب العربي وفوضى الربيع العربي أسقطت نظرية الإرهاب وليد القمع

عند انطلاق الثورات العربية سنة ٢٠١١م، وفي غمرة الأحاديث والتحاليل الحالمة آنذاك، حذّر بعض المراقبين من خطورة الوضع الليبي الذي سيفتح جرحًا غائرًا في منطقة المغرب العربي وسيكون من الصعب اندماله بعد ذلك، وستشمل عواقبه الوخيمة كل المنطقة، وسيحدث أفغانستان إفريقية تهدّد الاستقرار في الدول المجاورة وهي تونس والجزائر والنيجر وتشاد والسودان ومصر، بل تهدّد بلدانًا أخرى غير بعيدة ومنها بلدان أوروبية. فعلى العكس من تونس ومصر، حيث مبدأ الدولة الوطنية راسخ منذ القرن التاسع عشر، فيمكن أن يسقط نظام الحكم دون أن تسقط مؤسسة الدولة، يختلف الوضع الليبي جذريًا لأنّ البلد لم يكد يشهد قيام دولة بالمعنى الحديث، لا قبل القذافي ولا في عهده. استند هذا التحليل إلى عوامل موجودة قبل سنوات من الثورات العربية ظلت تمثل بمثابة القنابل المؤقتة التي يمكن أن تنفجر في أية لحظة:

د. محمد الحدّاد

فالعامل الأول، هو وجود بقايا من الجماعات الإرهابية التي أنهكت الجزائر في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، وقد تحصنت جيوب منها بالمنطقة الصحراوية المتاخمة للحدود الليبية، وكانت فاقدة القدرة على الحركة والفعل قبل عاصفة ٢٠١١م، ثم وجدت الطريق سالكة أمامها ورأت وضعًا جديدًا أغراها بالتخطيط لعمليات إرهابية داخل الجزائر ذاتها، ثم منها إلى مناطق أخرى بعد أن اصطدمت بردود قوية من الجيش والأمن الجزائريين.

ومن المعلوم أنّ "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" بزعامة عباسي مدني وعلي بلحاج كانت قد شكلت في الجزائر تنظيمًا مسلحًا سريًا تحوّل إلى العمل العنيف بعد إلغاء الدورة الثانية للانتخابات سنة ١٩٩٢م، وأصبح يتسمّى بالجيش الإسلامي للإنقاذ. ثم حلّ نفسه سنة ١٩٩٧م، في إطار مشروع المصالحة الذي طرحه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ عام ١٩٩٩م، وتجسّد بالميثاق من أجل السلام والمصالحة الذي عرض على التصويت الشعبي وأصبح قانونًا نافذًا سنة ٢٠٠٦م، بيد أن بعض القيادات الأكثر تطرفًا لم تنخرط في ذاك المسار وأعلنت تمرّدها عليه، وتشكلت إثر ذلك مجموعات بأسماء مختلفة أهمها "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" التي بايعت "القاعدة" لاحقًا وتحالفت مع بعض القيادات لتكوين ما أصبح يعرف بتنظيم القاعدة بالغرب الإسلامي. ونجد ضمن هذا التحالف كتيبة الموقعين بالدم بزعامة مختار بالمختار الذي لم يتأكد خبر موته ويعتبر أخطر إرهابي في تاريخ المنطقة.

العامل الثاني، هو مسؤولية بعض البلدان الغربية في تمويل هذه الجيوب الإرهابية التي احترفت خطف مواطنين أوروبيين عبروا المناطق الصحراوية البعيدة إما للسياحة أو للعمل أو للقيام بعمليات استخباراتية، وكانت الحكومات الغربية تسدّد بطرق ملتوية الفدية لتخليص مواطنيها، ومن لم يتم افتداؤه بالمال كان مصيره القتل من قبل خاطفيه، وبهذه الطريقة استطاع الإرهابيون جمع رصيد مالي ضخم قدّر بعدّة ملايين من الدولارات، وظّفوه في تجارة التهريب، وخاصة تهريب مواد التدخين والأدوية، ثم استعملوه بعد ٢٠١١م، في شراء الأسلحة من ليبيا وإغراء المئات من الشباب للالتحاق بهم بغرض تكوينهم عسكريًا في مخيمات أقيمت للغرض.

العامل الثالث، يتصل بالجغرافيا، إذ الصحراء الفاصلة بين المغرب العربي وإفريقيا السوداء تمتدّ إلى أكثر من ٨

في مصر وتونس قد يسقط النظام لكن لا تسقط الدولة بينما يختلف الوضع في ليبيا البلد الذي لم يشهد قيام دولة لا قبل القذافي ولا في عهده

مليون كم مربع ويستحيل مراقبتها مراقبة محكمة ودقيقة، فإذا أضيف إلى ذلك سقوط بلد بكامله فإن هذه الصحراء التي كانت تمثل منطقة عزل طبيعي بين الجهتين تصبح مكانًا مفضلاً تسيطر عليه الجماعات الإرهابية المتحالفة أو المتعاونة. وقد فتح الطريق بين إرهاب مغربي يعبّر عنه خاصة تنظيم "القاعدة" في الغرب الإسلامي وإرهاب إفريقي تعبر عنه الجماعة المعروفة بـ"بوكو حرام"، ويمثل هذا التماس بين التنظيمين تطوّرا بالغ الخطورة في المنطقة من الصعب تطويقه والسيطرة عليه، لا سيما وقد تطوّر الإرهاب في بلدان الساحل الإفريقي لأسباب تتعلق بالأوضاع الداخلية في كلّ من مالي والنيجر ونيجيريا، فاتسع الخرق في منطقة تفوق مساحتها قارة أستراليا. ومع أنّ الحركات الإرهابية في المغرب العربي مختلفة عن مثيلاتها الإفريقية فقد تشكّل ما يمكن أن يعتبر سوقًا موحدة مفتوحة للمتاجرة بالأسلحة ومواد التهريب والمخدّرات، تستفيد منها مختلف المجموعات الإرهابية بطرق مختلفة.

هذه العوامل الثلاثة أساسية في تفسير السرعة الخارقة لانتشار الإرهاب في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي منذ سنة ٢٠١١م، إلى اليوم. فمن الواضح أنّ الظروف كانت مهيّأة لتحويل "ربيع" المنطقة إلى ربيع للإرهاب. وقد كذبت الوقائع منذ ٢٠١١م، النظرية التي تذهب إلى أنّ الإرهاب نتيجة من نتائج القمع. فعلى العكس من ذلك، تنامى الإرهاب كلما توفّر المجال لممارسة سياسية أكثر انفتاحًا وديمقراطية، لأنه يتمتع بحاضنة اجتماعية وثقافية عميقة. لقد كانت الأطروحات التكفيرية وكتب سيد قطب ومحمد قطب وأمثالهما منتشرة بين الأجيال من الشباب في المغرب العربي دون رقيب، بل كانت أحيانا حاضرة في المقررات الدراسية. كما أثرت أحداث المشرق تأثيرًا سلبيًا لدى بعض الشباب هناك لأنها قرأت قراءة عاطفية منتزعة عن السياق المشرقي المعقّد. ولقد تفاعل كثيرون مع "الجهاد" الأفغاني ثم "الثورة الإسلامية" بإيران ثم "المقاومة" اللبنانية ثم خطب صدّام حسين في تحدّي الغرب ثم تفجيرات ٢٠٠١م، بتدبير "بن لادن" ثم "المقاومة" العراقية للاحتلال الأمريكي... كل

هذه الأحداث المختلفة في سياقاتها والمتباينة في دوافعها بدت للبعض في المغرب العربي وكأنها حلقات من مقاومة غزو غربي يستهدف العروبة والإسلام، فكان من الطبيعي أن يؤجّج في بعض النفوس التعاطف والانبهار. فما أن أصبحت الفرصة سانحة للانتقال من الحماسة إلى الفعل حتى ألقى بعض الشباب نفسه في أتون صراعات لم يكن يفقه خلفياتها.

لقد التحق مثلاً حوالي ٥٠٠٠ شاب تونسي بـ"الجهاد" في العراق وسوريا في فترة شهدت فيها تونس مسارًا سياسيًا منفتحًا لتحرير دستور جديد وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، لكنّ هؤلاء لم يروا أنفسهم معنيّين بما يحصل في بلدهم بقدر اهتمامهم بما يحصل في المنطقة، وذلك نتيجة من نتائج قراءتهم للأحداث والمستجدات وتغليبهم الرؤية الإقليمية على الرؤية الوطنية. والحقيقة أنّ هذه الشبكة في القراءة هي بدورها نتيجة تراكمات طويلة في نشر مقولات للإسلام السياسي وأطروحاته بطريقة سلمية أحيانا لكنها تحمل في طياتها بذور العنف والانقسام المجتمعي.

بيد أنّ كلّ ما حصل في بلدان المغرب العربي كان يمكن احتواؤه لولا وجود المشكلة الليبية، إذ أنّ كلّ بلدان المغرب العربي استطاعت بعد فترة من البهتة والتردّد أن تستعيد مقومات الاستقرار، ولو بالحدّ الأدنى، ما عدا ليبيا. ففي هذا البلد، كانت الأسلحة موزعة على اللجان الشعبية منذ عهد القذافي وقد تحوّل العديد من هذه اللجان إلى ميليشيات "ثورية" و"إسلامية". وأقيمت في ليبيا عشرات المعسكرات لتدريب المقاتلين من البلدان المجاورة. ومن المهم أن نتذكّر أن ليبيا الغنية بالنفط كانت منذ عقود منطقة جذب لعشرات الآلاف من الشباب الذين يأتون من الجوار المغربي والإفريقي للاسترزاق والعمل وإرسال الإعانات لأسرهم وذويهم، ولقد تواصلت حركة الجذب مع تغيير جذري في طبيعتها، فأصبح هؤلاء يأتون للقتال مع الميليشيات المحلية ويحترفون مهن الدمار لجمع الأموال وتحقيق الغايات ذاتها. كما أصبحت ليبيا معبرًا للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، ومن لا يسعفه الحظّ في الوصول إلى الشواطئ الأوروبية يجد له ملاذًا في الانخراط في الميليشيات المقاتلة في ليبيا.

ينبغي التأكيد بقوّة أن ليبيا ليست سبب الإرهاب في المنطقة بقدر ما هي ضحيته الأولى، بيد أنّ أوضاعها المنهارة هي التي سمحت للمجموعات الإرهابية المختلفة بأن تفتح بين بعضها البعض طرقًا للعبور والتعاون والتحالف، بعد أن وجدت في بعض المناطق الليبية ملاذا آمنا لإنشاء معسكرًا للتدريب وشراء الأسلحة. وفي حين تبدو كلّ دول المغرب العربي قادرة على ضبط أوضاعها ولو بطريقة نسبية، فإنها تظل عاجزة عن التأثير في الوضع الليبي، بما يجعلها تتعرض باستمرار لتبعاته. ويمكن أن تقدّم عملية "بنقردان" التونسية مثالاً جيدًا على ذلك. ففي آذار/ مارس ٢٠١٦م، حصلت أوّل محاولة جدية لإقامة إمارة داعشية في منطقة المغرب العربي، وكانت العملية محلّ تخطيط وإعداد طويلين من ليبيا وفي مخيم جمع العديد من أبناء مدينة "بنقردان" الواقعة على الحدود مع ليبيا وهي المعبر الرئيسي بين البلدين. لكنّ قصفًا أمريكيًا للمخيم دفع المجموعة الإرهابية إلى تنفيذ مخططها قبل الأوان وبطريقة مرتبكة سمحت للجيش والقوى الأمنية التونسية بالسيطرة على الوضع وإفشال المخطط، مع سقوط ١٠ قتلى بين الأمنيين وسبعة من المدنيين منهم طفل.

كتب سيد قطب التكفيرية منتشرة بين شباب المغرب و حاضرة في المقررات الدراسية

لم يكن واردًا أن يصبح هؤلاء الشباب من المدينة بهذه الدرجة من الخطورة لولا مخيمات التدريب التي استقطبوا إليها في ليبيا، وكانت العديد من الأسر صرحت للإعلام بأنها كانت تظنّ أبناءها متواجدين في ليبيا بقصد العمل والاسترزاق كما كان يحصل منذ عقود. كان يمكن لهؤلاء أيضًا أن ينضموا لعمليات الاحتجاج والإضراب والتظاهر في الطريق العام، كما يحدث في المدينة منذ سنوات بسبب البؤس الذي يخيم عليها بعد تراجع المبادلات التجارية المنظمة بين تونس وليبيا واستفحال التهريب والتجارة الموازية، أما الانضمام إلى العنف والإرهاب فهو جزء مما يدعى في العلوم السياسية بتأثير الجوار السيئ (Bad Neighboring).

إنّ القوى الغربية التي تدخلت عسكريًا في ليبيا ثم تركت البلاد تتخبط في مشاكلها دون معين تتحمّل أيضًا مسؤولية كبرى في ما آلت إليه الأوضاع هناك، فقد كان عليها مساعدة الليبيين لبلوغ برّ الأمان بعد عقود من الدكتاتورية الفوضوية، وتمكينهم من إرساء مؤسسات سياسية قادرة على ضبط الأوضاع وإدارة البلاد، لكن بدل ذلك تهافتت العواصم الغربية في توقيع الاتفاقيات النفطية مع جهات مختلفة بعضها لم يكن يحظى بالشرعية، فكان مستقبل النفط الليبي أهم لديها من مستقبل الشعب الليبي. والنتيجة أنها خسرت النفط أيضًا بعد أن تراجع انتاجه بحدّة، وهو حاليًا في مستوى النصف مما كان عليه في عهد القذافي وقد نزل في بعض الفترات إلى العشر ويتوقع أن ينهار من جديد بسبب الأزمة الحالية التي تعصف بالمنطقة المعروفة بالمثل النفطي. وتواجه أوروبا تحديًا آخر هو انطلاق الهجرات السرية من السواحل الليبية القريبة من إيطاليا،

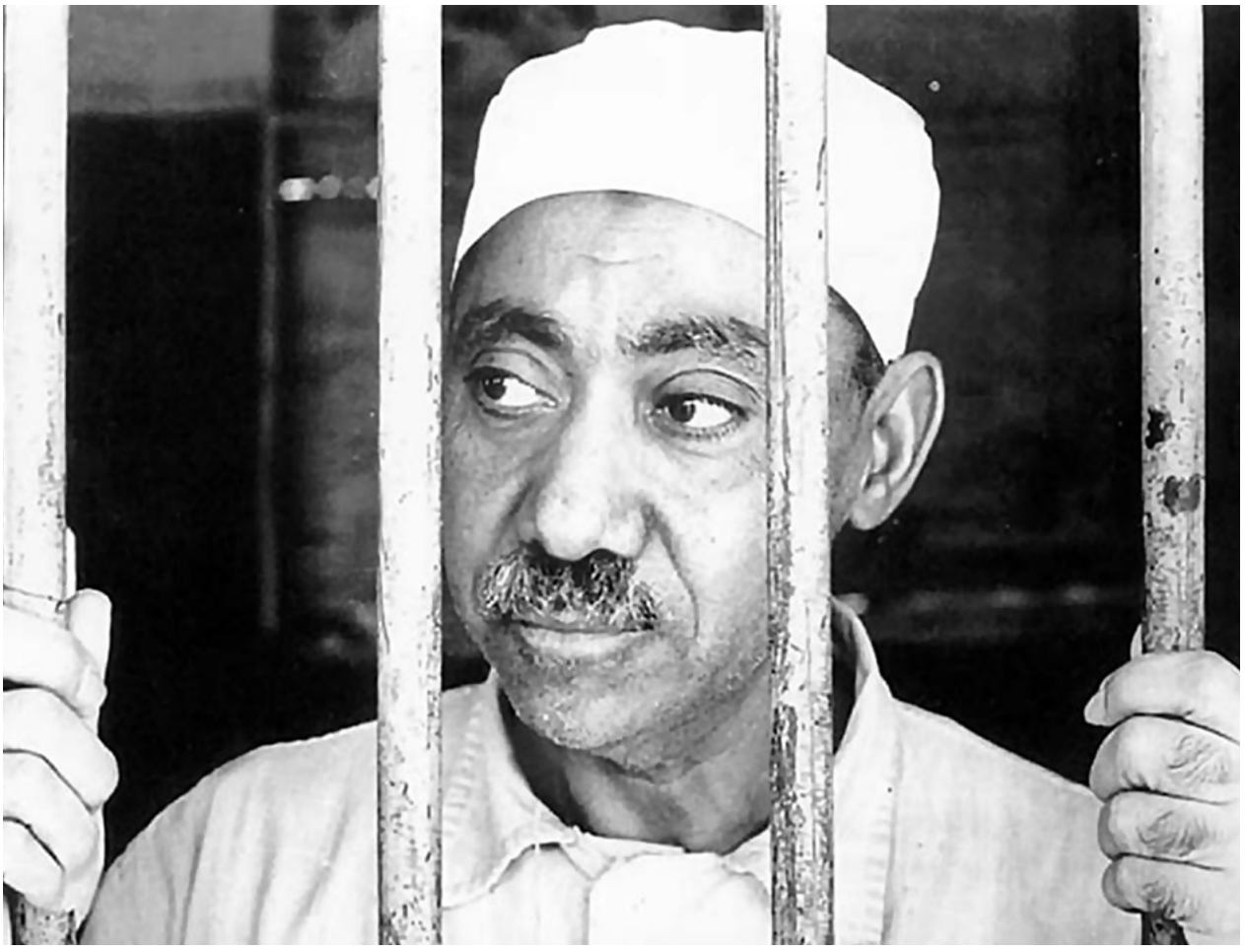

وقوارب الموت التي تحمل المئات من الرجال والنساء والأطفال، فإما أن تطلب اللجوء أو تغرق في المتوسط. لقد أدركت أوروبا متأخرًا حجم الكارثة وسعت إلى ضبط الأوضاع بإطلاق مسار للتسوية انتهى باتفاق الصخيرات (٢٠١٥م) والإعلان عن المجلس الرئاسي وحكومة فائز السراج، بيد أنّ الأوضاع في الأثناء كانت قد تردّت إلى حدّ كبير، بما جعل هذه المبادرة غير قابلة للتنفيذ على أرض الواقع وتلك الحكومة غير قادرة عل حماية نفسها فضلا على أن تحمي الليبيين.

من المستبعد حاليًا أن يسيطر تنظيم إرهابي معين على أي بلد من بلدان المغرب العربي، بيد أنّ الوضع الليبي سيجعل الإرهاب معطى حاضرًا في المنطقة ولن يختفي في وقت قريب. وسيجعل من الصعب على أي بلد أن يضبط سياسة خاصة به للاستئصال الكلي لهذه الظاهرة. ومع ذلك، فقد اتخذت كل الدول إجراءات حازمة للحدّ من الأخطار بأكبر قدر ممكن. فالمغرب الأقصى كان قد استبق تطورات الأوضاع بتعزيز الرقابة على حدوده مع الجزائر وفرض التأشيرة على كلّ المسافرين ومنهم الجزائريون رغم أنّ معاهدة اتحاد المغرب العربي، ومقرّه في المغرب، قائمة على مبدأ حرية التبادل والتنقّل والملكية بين مواطني دول المغرب العربي. كما اتخذ المغرب الأقصى مبكرًا إجراءات صارمة لمنع تدفّق الليبيين إليه بأعداد كبيرة. أما بالنسبة لإفريقيا، فقد اعتمدت سياسة أكثر تنوّعا نجح من خلالها في ضرب أكثر من هدف بحجر واحد، فقد سمح بدخول جزء من اللاجئين الأفارقة إلى أراضيه وهو يعلم أن غايتهم العبور إلى أوروبا، وفاوض الأوربيين في إيقاف هجرتهم مقابل الحصول على مساعدات مالية لاحتوائهم، وباعتبار الأراضي المغربية شاسعة فإن تواجد الآلاف من هؤلاء لم يؤثر في البلد بل أفاد الاقتصاد بصفة غير مباشرة عبر توفير يد عاملة رخيصة في بعض القطاعات أو تشجيع قدوم الطلبة للدراسة في الجامعات المغربية الخاصة. وفي الوقت ذاته، طوّر المغرب في السنوات الأخيرة استثماراته في إفريقيا وفرض نفسه مدخلا إلى هذه القارة التي يتوقع كلّ المراقبون الاقتصاديون أن تشهد نموًّا مطردًا على مدى العقود القادمة وأن تستقطب جزءًا مهما

ليبيا ليست سبب الإرهاب في المنطقة بقدر ما هي ضحيته الأولى وأوضاعها المنهارة سمحت للمجموعات الإرهابية بتفتح طرقا للعبور والتعاون والتحالف

من الاستثمارات العالمية، ويتضح ذلك مثلا من خلال الرحلات الجوية التي أصبحت تربط المغرب مع أهم العواصم الإفريقية والتي يمرّ عبرها المستثمرون في إفريقيا من كل بلدان العالم. ولم ينجح المغرب في هذه الاستراتيجية إلاّ لكون أجهزته الأمنية والاستخباراتية لم تتأثر قطّ بأحداث الثورات العربية وظلت قادرة على ضبط الأوضاع والتصدّي لكلّ محاولات التسلل من قبل الإرهابيين، رغم بعض العمليات التي حصلت وأهمها عملية مراكش (أبريل ٢٠١١م) وعملية الدار البيضاء (مايو ٢٠١٣م).

الاستراتيجية الجزائرية مختلفة اختلافًا بيّنًا ولا تركز على الجانب الاقتصادي بقدر تركيزها على الجانب الأمني البحت، لأنّ الجزائر تقع مباشرة على حدود دول مضطربة. اعتمدت الجزائر منذ ٢٠١١م، سياسة حازمة على الحدود التونسية تقوم على التنسيق المباشر مع الجيش التونسي لضبط هذه الحدود، لا سيما في فترات الاضطراب السياسي والاجتماعي بين ٢٠١١ و ٢٠١٣م، وقد تدخلت أحيانا لممارسة الضغوط على الحكومات التونسية المتعاقبة لثنيها عن الاستنجاد بجهات غربية في هذه الحدود، ودعا الرئيس بوتفليقة عدّة مرات سياسيين تونسيين بارزين للتفاوض معهم مباشرة ودون المرور بالقنوات الحكومية الرسمية، وتواصل التعاون الرسمي دون انقطاع أيضًا وأصبحت الجزائر الوجهة الأولى التي يقصدها كلّ رئيس حكومة جديد (تغيرت الحكومات سبع مرات في غضون السنوات الست الأخيرة). وهكذا نجحت الجزائر بفضل خبرتها الطويلة في محاربة الإرهاب من أن تضبط حدودها من جهة وتضبط الحدود التونسية أيضًا، وذلك بعد فترة قصيرة من الاضطراب استغلتها بعض المجموعات المتكونة من تونسيين وجزائريين للتحصّن ببعض الجبال التونسية الواقعة على الحدود بين البلدين، كما استغلتها لتنفيذ بعض العمليات الإرهابية المحدودة في الجزائر، أبرزها احتجاز ٨٠٠ رهينة في منشأة نفطية في يناير ٢٠١٣م، للمطالبة بوقف التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

أما الحدود الجزائرية الليبية فهي تحت سيطرة محكمة من الجيش والاستخبارات التي فتحت علاقات مع الفصائل المختلفة المسيرة على المناطق المتاخمة ونجحت بذلك في مراقبتها واحتوائها، لا سيما أنّ هذه الفصائل تدرك جيدًا قدرة الاستخبارات الجزائرية على معاقبتها في حال تهديدها الأمن الجزائري. وأثناء التدخل العسكري في "مالي" سنة ٢٠١٣م، ناورت الجزائر بذكاء كي تبقى خارج العمل العسكري وتستفيد منه في الآن ذاته، وحافظت على دورها كمفاوض بين الفصائل المتناحرة، بما يجعلها على علم دقيق بمختلف التطورات.

وإذا كانت الحدود الجزائرية تبدو محكمة اليوم في مراقبتها فإنّ العديد من المراقبين يرى أنّ التخوّف يأتي من الداخل الجزائري ومن أزمة خلافة الرئيس الحالي بوتفليقة بسبب سنه المتقدمة ووضعه الصحّي. وفي حال وجود خلافات وأزمات فقد تجد بعض الجماعات الفرصة مناسبة للعودة إلى العنف، لا سيما أن قانون المصالحة الذي طبق ابتداء من سنة ٢٠٠٦م، قد مكن العديد من المقاتلين والإرهابيين سابقًا من الاندماج مجددًا في المجتمع وفي الحياة العامة، لكنّ البعض الآخر من المراقبين يرى أنّ هؤلاء أصبحوا يعيشون حياة جيدة بل تظهر على بعضهم علامات البذخ فمن المستبعد أن يتركوا الامتيازات التي حصلا عليها بفضل قانون المصالحة للعودة من جديد إلى الجبال والكهوف.

والواقع أن الوضع الجزائري يبدو قائمًا على مفارقة بارزة، فبقدر ما يتمتع الجيش والمخابرات في الجزائر بأكبر الخبرات في المنطقة في مجال محاربة الإرهاب، بحكم السبق التاريخي في الاصطدام بهذه الظاهرة، فإنّ نقطة الضعف تظلّ مرتبطة بالداخل ويصعب التنبّؤ بما ستؤول إليه الأوضاع بعد الرئيس بوتفليقة لكن الأكيد أن مسار انتقال السلطة سيكون مؤثرًا إذا لم يحصل بطريقة سلسلة.

وفي تونس، حالت تقلبات الأوضاع هناك دون رسم استراتيجيات واضحة في محاربة الإرهاب. فبعد انتخابات ٢٠١١م، تشكلت حكومة ذات أغلبية إسلامية تطرح شعار وحدة العمل الإسلامي وتعتمد الحوار مع مختلف المجموعات "الإسلامية" لإقناعها بمساندتها واعتبارها حكومة إسلامية شرعية، وأدّت هذه السياسة إلى غضّ الطرف عن تنامي العنف الذي مارسته هذه الجماعات ضدّ المثقفين الفنانين والنساء ومهاجمة كليات ودور سينما وعروض فنية ومسرحية، ثم تمّ التغاضي عن شبكات تسفير الشباب إلى سوريا بل تشجيع ذلك من طرف خفي بمقتضى "إعلان النفير" الصادر من القاهرة في يونيو ٢٠١٣م، تحت رعاية الرئيس الإخواني المخلوع محمد مرسي. وعندما حصلت عملية اقتحام السفارة الأمريكية وتخريب المدرسة الأمريكية المتاخمة لها (سبتمبر ٢٠١٢م) وهدّدت الولايات المتحدة الأمريكية بالسحب الكامل لموظفيها (سحب الجزء الأكبر منهم) بدأ الموقف يتغيّر بسبب هذه الضغوط، ثم أغتيل الزعيم

اليساري البارز شكري بلعيد في شهر فبراير ٢٠١٣م، فاستقال رئيس الوزراء حمادي الجبالي وعوّضه علي العريض الذي كان أكثر حزمًا في التعامل مع الجماعات القريبة من الأطروحات الإرهابية، لكنه لم ينجح في توحيد مواقف حزبه في الموضوع واستمرت ضبابية المشهد وحصل اغتيال ثان ضحيته النائب اليساري محمد البراهمي نفس السنة فطفح الكيل واضطرت الحكومة للاستقالة وعوضتها حكومة تكنوقراط نجحت في الضبط الجزئي للإرهاب رغم تواصل بعض العمليات المتفرقة الذي ذهب ضحيتها عسكريون وأمنيون. وكان يظنّ أن الحكومة التي تشكلت بعد انتخابات ٢٠١٤م، تحمل استراتيجية واضحة ضدّ الإرهاب لكن سرعان ما حصلت عملية المتحف الوطني بباردو (آذار/ مارس ٢٠١٤م) ثم عملية فندق الأمبريال بمدينة سوسة السياحية (يونيو ٢٠١٥م) فعاد الوضع إلى نقطة البداية، حتى أنّ الرئيس الباجي قائد السبسي قال في خطاب إلى الشعب بعد العملية الثانية إنه إذا حصلت عملية ثالثة فستنهار الدولة، ومع ذلك ظلت الدولة قائمة عندما حصلت بعد ذلك عملية "بنقردان" التي أشرنا إليها سابقًا، ثم هدأت الأوضاع نسبيًا منذ ذلك التاريخ ولم تسجل عمليات كبرى إلى حدّ اليوم. ويعود السبب أساسًا إلى توسيع صلاحيات الجيش الذي ظلّ المؤسسة الوحيدة المتماسكة من مؤسسات الدولة، ومع ذلك لا يمكن الجزم بوجود استراتيجية وطنية متكاملة في القضية وإنما يغلب تعامل واقعي تفرضه الأحداث والمستجدّات.

وباعتبار الجوار الليبي المعقّد، تنأى تونس بنفيها عن التدخل المباشر في المسألة الليبية، لكنها بادرت في الفترة الأخيرة بإطلاق مساع مشتركة مع الجزائر وليبيا بقصد تفعيل اتفاق الصخيرات، إلاّ أن تأثيرها على الوضع الليبي يظل محدودًا، فلئن كانت تمسك بورقة ضغط تتمثل في أنّ الليبيين بكل فئاتهم مضطرون للسفر والعلاج عبر الأراضي التونسية فإن الميليشيات الليبية المختلفة تقوم أيضًا بالضغط على السلطات التونسية من خلال عمليات اختطاف العمال التونسيين في ليبيا أو غلق معبر "رأس جدير" التجاري الذي تعيش منه آلاف الأسر التونسية في الجنوب. مع العلم أنّ منطقة الغرب الليبي المحاذية لتونس تسيطر على أغلب أجزائها الميليشيات الإسلامية، عكس المنطقة الشرقية المحاذية لمصر التي يسيطر عليها خليفة حفتر وأتباعه. لذلك يمكن إغراء بعض الشباب التونسي في ليبيا بالعودة وتنفيذ عمليات إرهابية ضدّ وطنهم.

فالخلاصة أنّ منطقة المغرب العربي لن تخرج من جحيم الإرهاب بصفة كلية إلاّ إذا توفّر الاستقرار والأمن في ليبيا، وهو مطلب صعب المنال حاليًا. لكن يمكن لدول المغرب العربي أن تتفادى الكوارث إذا ما واصلت سياسات حازمة ضدّ الإرهاب ثم خاصة إذا ظلت أوضاعها الداخلية، السياسية والاجتماعية، مستقرّة، ولم تشهد انفجارات شعبية على غرار ما حصل سنة ٢٠١١م.

* أستاذ جامعي ورئيس المرصد العربي للأديان والحريات بتونس - دكتوراه من جامعة السوربون في الدراسات الإسلامية

قراءة في كتاب:

الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية

كتاب (الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية) ترجمه مركز الخليج للأبحاث، للمؤلف روبرت غيلبين أستاذ العلاقات الدولية في جامعة برنستون، وقد حمل هذا الكتاب بين دفتيه دراسة عميقة جمعت بين المعرفة التاريخية والاقتصادية والنظرية السياسية، إضافة إلى نظرته المتبصرة حيال طرق التفكير المتعلقة بالمؤسسات السياسية التي تؤثر في التطورات السياسية والاقتصادية. ويشرح المؤلف ما طرأ على النظام الاقتصادي بعد زوال نظام بريتون وودز المتعلق بتحرير التجارة والعملات المستقرة والترابط الاقتصادي العالمي الآخذ في الاتساع، وكذلك يتناول الحمائية والاضطرابات التي طرأ ت على أسواق المال والسياسات الاقتصادية القومية المتنافرة التي أثرت في الأسس التي يرتكز عليها النظام الدولي.

آراء حول الخليج: جدة

ويساهم هذا الكتاب في النقاش الذي تجدد حول طبيعة ونتائج الصدام بين مبدأين متعارضين في الحياة الاجتماعية وهما (الدولة والسوق)، وهو يرى أن التوتر المقترن بالأسلوبين المختلفين في تنظيم العلاقات البشرية يؤثر تأثيرًا عميقًا في العلاقات الدولية ويمثل المشكلة الرئيسية في دراسة الاقتصاد السياسي، ومن ثم فهو يحاول في هذا الكتاب تضييق الفجوة بين السياسة والاقتصاد ويربط بين المسائل النظرية ودراسة التغييرات واسعة النطاق التي حدثت في النظام الاقتصادي العالمي منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين.

ويقول المؤلف: توصلت شيئًا فشيئًا إلى استنتاجات عامة عديدة منها أن الشركات متعددة الجنسيات هي فعلاً مظاهر تعبير عن نزعة اقتصادية أمريكية توسعية، ولذلك لا يمكن فصلها عن الأهداف الأكبر للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وأن الروابط الأمنية بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية سهلت إلى حد بعيد هذا التوسع للشركات الأمريكية إلى ما وراء البحار، وأن توجهات السلام الأمريكي كانت تؤمّن الإطار السياسي الذي كانت تجري من خلاله هذه الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة العابرة للحدود، متشابهة مع التجربة البريطانية في القرن التاسع عشر ولا تختلف عن الأمريكية في القرن العشرين وبدا بينهما تشابهًا وثيق الصلة. ويورد هذا الكتاب بالتفصيل الأيدولوجيات الثلاث للاقتصاد السياسي، ويناقش قوتها وقصورها، ورغم أنه يشدد على التركيز الليبرالي لأهمية كفاءة السوق، إلا أنه يأخذ بصورة جادة النقد الماركسي للسوق العالمية أو الاقتصاد الرأسمالي، وكذلك التأكيد على المنظور الواقعي أو الاقتصادي ذو التوجه الوطني إلى التجارة وعلاقات الاستثمار والعلاقات النقدية التي توضع موضع المقارنة مع التفسيرات المنافسة للاقتصاد السياسي الدولي، كما أن الكتاب يستكشف من خلال منظور جديد موضوعات أقدم عهدًا من قبيل الهيمنة الاقتصادية، والقوى المحركة للاقتصاد العالمي والنزعة التي يبديها النشاط الاقتصادي على المدى الطويل إلى تغيير بنية النظام السياسي الدولي.

ويرى المؤلف أن هذا الكتاب لا يحاول تقديم نظريات أو تفسيرات مبتكرة للاقتصاد السياسي الدولي، كما لا يدعي أنه يشتمل على الموضوعات والكتابات الهامة من نتاج العلماء المختصين بحقل الاقتصاد السياسي الدولي حديث النشأة، لكنه يستفيض في موضوعات وتفسيرات ثابتة معينة يراها المؤلف ذات أهمية أساسية، فالمؤلف مهتم بصورة خاصة بتقييم المعرفة المتراكمة حول كيفية تفاعل علم السياسة الدولية وعلم الاقتصاد الدولي وتأثيرهما بعضهما ببعض، وهذه المقاربة تشدد على النظام الدولي وتضع للكتاب حدودًا من حيث أنه لا يعني عناية كافية بالعوامل المحلية المحددة لسلوك الدولة وهو يقول ليس هناك كتاب واحد بوسعه أن يفعل كل شيء.

التكامل الاقتصادي والتقارب العربي

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

من المؤكد أن المنطقة العربية غنية بالموارد الطبيعية المتنوعة التي يمكن أن تكون نواة حقيقية للتكامل والتقارب إذا ما تم التنسيق بين الدول العربية لتحقق الاستفادة من المزايا النسبية المتاحة من المحيط إلى الخليج، وفي حال توجيه الاستثمارات إلى إقامة مشروعات تكاملية كبرى توفر المنتجات وتزيد معدلات النمو وتحقق التنمية المستدامة، سوف يتحقق تكامل المصالح الذي يعد من أهم مرتكزات التقارب الحقيقي والفعال بين الدول العربية، فالتكامل العربي لن تحققه شعارات العاطفة الرنانة عديمة الجدوى التي جربتها المنطقة العربية كثيرًا ولعقود وفشلت فشلاً ذريعًا كونها أقرب إلى الشعارات البراقة الجوفاء التي لا تحمل مضمونًا حقيقيًا خاصة في ظل زيادة أهمية الاقتصاد على ما سواه من مشروعات سياسية لا تستند إلى واقع يفيد الشعوب العربية.

والتكامل العربي في شقه الاقتصادي، يقوم على الفرص المتاحة والمزايا النسبية من الموارد الطبيعية والخدمات والقدرة التصنيعية والاستهلاك والقدرة على المنافسة والتصدير إلى الأسواق العالمية، إضافة إلى تنشيط التجارة البينية العربية، وتقليل الفجوة بين الاستيراد والتصدير بين الدول العربية والعالم الخارجي، وكذلك تحقيق الأمن الغذائي العربي وتوطين اقتصاديات المعرفة، والتقدم الصناعي من خلال النهوض بالقطاع الصناعي سواء في مجال الصناعات الثقيلة أو المتوسطة والتحويلية، أو إعادة تصدير للصناعات المستوردة إلى الأسواق القريبة من المنطقة العربية، والاستفادة في ذلك من الموارد الطبيعية المتاحة أو مخرجات هذه الموارد، وفي هذا الصدد توجد تجارب عربية قديمة يجب البناء عليها و الاستفادة من الخبرات الموجودة، وكذلك من العقول العربية المبدعة الموجودة في داخل أو خارج المنطقة.

وفي حال التوسع في هذه الفرص، سوف تجذب المنطقة العربية استثمارات أبنائها والاستثمارات الأجنبية وسوف تحقق نهضة صناعية تقود إلى زيادة معدل النمو وكذلك زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة فرص العمل وتوفير العملات الأجنبية، بدلاً من الاعتماد على الاستيراد من الخارج، أو تظل المنطقة العربية سوقًا للشرق والغرب في حين لديها مقومات النجاح الصناعي ربما أكثر من دول الاقتصاديات الناشئة التي حققت نجاحات كبيرة وقفزات عملاقة على الصعيد الاقتصادي.

كما يجب أن تستفيد الدول العربية من موقعها المتميز القريب من الأسواق الاستهلاكية الكبيرة ومنها القارة الإفريقية والآسيوية وأيضًا أوروبا، مع الاستفادة من الاتفاقيات التي وقعتها العديد من الدول العربية مع التكتلات الاقتصادية الموجودة في الكثير من قارات العالم.

ولتحقيق هذا التكامل الاقتصادي يجب اتباع حلول غير تقليدية ومبتكرة في مقدمتها تنحية تأثير العلاقات السياسية على المنافع الاقتصادية، وتعديل التشريعات الخاصة بالاستثمار والتحويلات المالية والعمالة والجمارك والقيود المفروضة على التصدير والاستيراد وتأشيرات السفر، وتحفيز القطاع الخاص العربي ومنحه تسهيلات ومزايا؛ الأمر الذي يشجع رؤوس الأموال العربية على التواجد في المنطقة.

وتتضمن الحلول غير التقليدية ترك مجال التخطيط والتنفيذ للقطاع الخاص والممثل في الغرف التجارية ومجالس الأعمال المشتركة المشكلة بين الدول العربية دون التدخل الرسمي إلا في أضيق الحدود عندما يتعلق الأمر بالتشريعات والتسهيلات والحوافز، حيث تقتل البيروقراطية الحكومية فرص الإبداع لدى القطاع الخاص سريع الحركة والذي يعمل بدون قيود وتكون أهدافه العمل وتحقيق الربحية شريطة أن يكون المناخ آمن وحرية العمل والضمانات موجودة، وللدول العربية تجارب عديدة في تعثر المشروعات الاقتصادية تحت مظلة العمل العربي المشترك وجامعة الدول العربية منذ إعلان إنشاء السوق العربية المشتركة ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والهيأة العربية للتصنيع، وغير ذلك.

والمطلوب في المرحلة الحالية تحفيز القطاع الخاص العربي ومنحه مزايا تفضيلية تحت مظلة اتحاد المستثمرين العرب ومن خلال الغرف التجارية والصناعية وتشكيل اتحادات فرعية للصناعات المختلفة، وكذلك الاستفادة من دور اللجان الاقتصادية في البرلمانات ومجالس الشورى العربية، على أن يتولى القطاع الخاص زمام المبادرة طبقًا لرؤية مستقلة وبعيدة عن تقلبات السياسة ومناخها المتغير خاصة بعد أحداث ما يسمى بثورات الربيع العربي التي عصفت بالاستقرار السياسي والاقتصادي في الكثير من الدول العربية.

وعلى أن تتم الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة صناعيًا، وأيضًا الدول الناشئة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والتكتلات الاقتصادية الكبرى التي حققت قفزات ضخمة في فترة زمنية قصيرة، وإذا تحقق ذلك عندها لن يبكي العرب على أطلال التقدم الصناعي أو فرص التنمية المهدرة، وتكون منطقتنا قد دخلت عالم الصناعة والاعتماد على الذات.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام ،2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+